الأربعاء 29 حزيران 2022
العدد 4666 السنة السادسة عشرة
Mercredi 29 Juin 2022 nº 4666 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تحقيق

مخيّم الهول
إمارة «داعش» المستدامة

14

الضمان الاجتماعي: إفلاس بعد زبائنيّة

[4]

فوضى اجتهادات دستورية بسبب صعوبة التأليف

«ترسيم حدود» الصلاحيات الرئاسية للحكومة

[2]

حاول القادة المجتمعون إظهار تماسكهم في مواجهة روسيا. وصلابة دعمهم لنظام كييف (أ ف ب)

الحرب الاقتصادية على روسيا
الغرب يستنفد أوراقه

[10 ـ 11]

قضية اليوم

«ترسيم حدود» الصلاحيات الرئاسية للحكومة:

فوضى اجتهادات دستورية

فيما كان رئيس الحكومة المكلَّف نجيب ميقاتي يُنهي أمس الاستشارات النيابية غير الملزمة مع الكتل النيابية، كان الكلام عن تأليف حكومة جديدة ينحسر مقابل اتّساع احتمال بقاء حكومة تصريف الأعمال. وهو ما استوجب نقاشاً دستورياً تناول حدود الصلاحيات التي تُناط بالحكومة في حال خلوّ موقع الرئاسة وانتهاء المهلة الدستورية للانتخابات الرئاسية.

منذ لحظة تكليف ميقاتي تشكيل حكومة جديدة، كان واضحاً بأن الأمر مُحاط بصعوبات كثيرة تمنع تحقيقه. وإلى جانب ذلك، بدأ التداول بخيارات أخرى، من بينها: توسيع الحكومة الحالية وإدخال من يُريد المشاركة من القوى السياسية، وتحديداً تلك التي دخلت إلى المجلس النيابي بعد الانتخابات الأخيرة، أو تقديم تشكيلة جديدة تضم الأسماء نفسها في حكومة تصريف الأعمال الحالية وتشتمل على تعديلات لأسماء بعض الوزراء، مع تغيير في بعض المواقع والتوازنات.

هذا المناخ برز بقوة في الأيام الأخيرة، وعزّزه وجود نيّة لدى بعض القوى السياسية بعدم تأليف حكومة، لترك عهد الرئيس ميشال عون يُختتم باقصى درجات الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والأهلية. وذهب النقاش للسؤال عمّا بعد الفراغ الرئاسي وكيفية انتظام المؤسسات في غياب رأس الدولة؟ من سيحكم البلد، وهل تستطيع الحكومة إن كانت مكتملة الصلاحيات أو حكومة تصريف أعمال أن تتولّى هي الحُكم؟ من هي الجهة التي ترسّم حدود عملها وصلاحياتها في غياب الرئيس؟

مناسبة الحديث عن الجدال الدستوري، هو بدء بعض القوى السياسية البحث عن اجتهادات دستورية تؤكّد بأن «حكومة تصريف الأعمال الحالية تستطيع ممارسة كل صلاحيات الرئيس». وهذا الأمر لا يرتبط بحكومة مكتملة الصلاحيات، حيث «يستند ذلك إلى المادة 62 من الدستور، وهي تشير إلى أن مجلس الوزراء يتسلّم صلاحيات الرئيس نيابة عنه»، أي كلّها.

وعلمت «الأخبار» أن رئيس مجلس النواب نبيه برّي نقل هذه الرسالة إلى «من يعنيهم الأمر» عبر النائب إلياس بوصعب، من دون تحديد ما إذا كان يتحدث عن حكومة تصريف الأعمال أو الحكومة الجديدة. وتقول مصادر دستورية إن «الأمر مختلف في هذه الحالة»، وهو ما نجم عنه تخبّط عشوائي دستوري، يحسمه الأستاذ الجامعي المتخصّص في القانون الدستوري الدكتور وسام اللحام بالقول إنه «في حال تشكّلت الحكومة ونالت الثقة، تكون أمام حكومة مكتملة الصلاحيات تستطيع أن تمارس صلاحيات الرئيس في حالة الشغور». إلا أن الأمر «مختلف في ما يتعلق بالحكومة المستقيلة التي لا تستطيع أن تمارس كل صلاحياتها، فكيف بإمكانها أن تتسلّم صلاحيات رئيس الجمهورية»، معتبراً أن «بإمكانها التذرّع ببعض الظروف الملحّة لتغطّي ممارسة بعض الصلاحيات».

أما الوزير السابق زياد بارود، فيتناول الجدال بالإشارة إلى المادة 68 من الدستور، مبدياً بعض الملاحظات؛

(هيثم الموسوي)

> تسعى قوى سياسية إلى وضع حكومي يحفظ لها سلطتها ونفوذها في ظل الفراغ الرئاسي

من بينها أن «نص المادة لا يُميّز بين حكومة مكتملة الصلاحيات أو حكومة تصريف أعمال»، معتبراً أنه «بين تصريف الأعمال والفراغ الكامل، من الأفضل أن تكون هناك جهة بالبلاد تتولّى زمام الأمور»، واضاف إن «المادة الدستورية لا تسمح بفراغ كامل، وإنما هي تملأ الفراغ»، كما يستند بارود إلى «المادة 64 من الدستور التي تقول بأن الحكومة لا تمارس صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال» من دون تحديد الأعمال. ويتطرق من هنا إلى اجتهادات لمجلس شورى الدولة أطلقها في عامَي 1969 و1995 وتعرّض فيهما للمعنى الضيق، حيث ميّز بين الأعمال الإدارية والأعمال التصرفية، وهي تعني الأمور الملحة التي ترتبط بسلامة البلاد وأمنها أو ترتبط بمهل دستورية، لكن لا تستطيع الحكومة أن ترتّب أعباءً مالية على الحكومة التي تأتي بعدها»، علماً بأن «توسيع الصلاحيات يتوفر بقدر توافر التوافق السياسي على ذلك».

وفيما جرى التداول بمعلومات عن التحضير لاجتهادات دستورية «مُضادة»، استغربت مصادر قريبة من الرئيس ميشال عون الكلام عن الفراغ، متسائلة «لماذا لن تكون هناك انتخابات رئاسية في بلد مثل لبنان، استطاع قبل أقل من شهرين إجراء الانتخابات النيابية في موعدها». مع ذلك، أكدت المصادر أن «انتقال الصلاحيات يجب أن تذهب إلى الأصيل لا إلى الوكيل»، مشيرة إلى أن «الصلاحيات وفقَ الدستور تنتقل إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، لا إلى الحكومة». فالحكومة في حالة تصريف الأعمال «لا تجتمع، أما مجلس الوزراء فعندما يمارس صلاحيات الرئيس عليه أن يتخذ القرارات بالتوافق، وبتصويت الغالبية أو الأكثرية». وقالت المصادر إن «حكومة مكتملة الأوصاف الدستورية تحاكي الضرورات القصوى لأخطر أزمة معيشية، اقتصادية ومالية يعيشها لبنان يجب أن تكون الخيار الوحيد من أجل إقرار إصلاحات تواكب اتفاق صندوق النقد وغيرها من الملفات». ورأت المصادر أن «البحث عن اجتهادات دستورية تكرّس السلطة في يد حكومة تصريف الأعمال تعتمده بعض القوى السياسية التي تريد أن تحفظ سلطتها ونفوذها في ظل الفراغ الرئاسي، وهي من تمنع وستمنع تأليف حكومة جديدة».

(الأخبار)

نطاق صلاحية الحكومة في ظل الشغور الرئاسي

جهاد إسماعيل *

يُثار نقاشٌ دستوري في شأن مدى إمكانية ممارسة الحكومة صلاحياتها عند وقوع الفراغ الرئاسي، أيّ عند تعذّر انتخاب المجلس النيابي رئيساً للجمهورية عملاً بالمواد 73 و74 و75 من الدستور، وهو احتمالٌ عالجهُ الدستور في المادة 62 بنصّها: «في حال خلو سدة الرئاسة لأيّ علة كانت، تُناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالةً بمجلس الوزراء». إنّما جاءت هذه المعالجة في صيغةٍ عامة أثارت إشكالية خلافية في الفقه الدستوري، وتحديداً في حالة الفراغ الحكومي، ما يُحتم الانعتاق عن التحليلات الشخصيّة والسياسية، وانتهاج مسلك الموضوعية في مقاربة النصوص الدستوريّة، وبالتالي التمييز بين شقين:

- الشق الأول: عند تشكيل الحكومة

إذا نجحت القوى السياسيّة في مهمة الاتفاق على تشكيل الحكومة، وتعذّر عليها التوافق على انتخاب رئيس الجمهورية بعد انقضاء ولاية الرئيس ميشال عون، عندئذٍ تُناط الصلاحيات الرئاسية وكالةً، وفق المادة 62 من الدستور، بمجلس الوزراء، لكن، في رأينا، بحسب الضوابط التالية:

- حدّد المشرّع الدستوري آليةً في إناطة صلاحيات رئيس الجمهورية بمجلس الوزراء، لا يجوز تجاوزها، وهي الوكالة، تأكيداً منه على أن ممارسة الصلاحيات الرئاسيّة لا يجب أن تخرج عن مسألتين:

أولاً، وإن لم يُحدّد نطاق نظرية الوكالة في القانون العام خلافاً للقانون الخاص، إلا أنها، بحسب روحية ومضمون قرارات المجلس الدستوري الفرنسي واللبناني، حالة مؤقتة واستثنائية تهدف إلى تأمين استمرارية المرافق العامة، وبالتالي فإنّ ممارسة الوكيل لصلاحيات الأصيل يجب أن تكون محصورة ومقيّدة بالهدف الذي من أجله أُعطيت الوكالة، وهو استمرارية السلطات الدستوريّة منعاً لحدوث أيّ فراغ فيها، بما لا يُجيز - بذريعة الفراغ - التعامل مع الواقع الدستوري الجديد وكأنّ شيئاً لم يحدث على الإطلاق، وتصدر الحكومة، على إثره، قرارات تخرج عن نطاق تسيير شؤون المرافق العامة!

ثانياً، حدّدت الفقرة الرابعة من المادة 7 من الدستور الفرنسي آلية ممارسة الصلاحيات الرئاسية عند وقوع الشغور الرئاسي بنصّها: «في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية لأيّ سبب كان... فإنّ مهام رئيس الجمهورية، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين 11 و12، سيمارسها مجلس الشيوخ مؤقتاً، وإذا ما كان هذا الأخير بدوره غير مؤهل ستتولى الحكومة ممارسة هذه المهام».

يستشف من هذا النص أن التشريع الدستوري الفرنسي، وهو مصدر هام للنظام الحقوقي اللبناني، لم يقيّد عملية انتقال الصلاحيات الرئاسية عبر الوكالة تماماً كما فعل المشرّع اللبناني، فهذا يدل، بلا شك، على استثنائية التدبير، حيث لا يجوز التوسّع به على غرار النموذج الفرنسي.

- تطبيقاً للحالة الاستثنائية السالف ذكرها، وإنفاذاً لسائر مواد الدستور اللبناني، فليس بمقدور مجلس الوزراء، خلال فترة الفراغ الرئاسي، ممارسة كلّ صلاحيات رئيس الجمهورية، ذلك أن بعضها يُستمد من ذاتيته كطلب إعادة النظر في قرارات اتخذها مجلس الوزراء وفق المادة 56، على اعتبار أن هناك استحالة في أن يرّد مجلس الوزراء قراراً اتخذه بنفسه، والبعض الآخر يُستمد من موقعه في نصوص الدستور، وتحديداً في المادة 50 من الدستور التي تُوجب الإدلاء، باليمين الدستورية من أجل ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته، وهو التزامٌ لم يخضع له الوزراء عند إتمام عملية انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية، ويدعو، في الوقت نفسه، إلى تقييد صلاحيات مجلس الوزراء، فلا يمكن اعتبار «اليمين» إجراءً شكلياً لا يُحاكم عليه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك، لما كان رئيس الجمهورية يُحاسب بتهمة خرق الدستور أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء، علاوةً على أن تطبيق الفقرة الثانيّة من المادة 49 يأتي نتيجةً لإعمال أحكام المادة 50 من الدستور، حين تنصّ على أن: «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه...». إذ كيف يُطلب من جهةٍ حماية أشياء، غير مؤتمنة، نصّاً، على حمايتها وصيانتها؟! فهذا أمر منافٍ للمنطق.

وسنداً لهذا المنحى من التحليل، لا تستطيع الحكومة، في رأينا، خلال الفراغ الرئاسي، اتخاذ مقررات رئيس الجمهورية التي يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير المختص وفق المادة 54 من الدستور إلا إذا كانت تطبيقاً لقرار صادر عن مجلس الوزراء، منعاً للالتفاف على المواد 17 و62 و65 من الدستور، فهي مقررات تُستمد من موقع وذاتية الرئيس.

- كما لا يمكن لمجلس الوزراء، بذريعة تطبيق المادة 62 من الدستور، التنصّل من المسؤوليات المُلقاة على عاتقه، إذ إن المادة 60 تنصّ على أن «لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى»، ولا يجوز للوزراء أن يستفيدوا من هذا الامتياز الحصري للرئيس. فمساءلة الرئيس عند مخالفة الدستور تأتي، مبدئياً، بتجاوز الأصول أو المهل الدستورية المحددة له، في حين أن الوزراء يُحاكمون عند إخلالهم بالوظيفة أو الواجبات المترتبة عليهم، وإلّا تُعطل أحكام المادة 70، إلى جانب المواد 73 و74 و75، وهو تعطيلٌ يهدم المؤسسات الدستورية والهرمية الحقوقية.

> لا تستطيع الحكومة خلال الفراغ الرئاسي اتخاذ مقررات رئيس الجمهورية التي يشترك معه التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير المختص

الشق الثاني: عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة

عند تعذّر تشكيل الحكومة خلال فترة الفراغ الرئاسي، يدور التساؤل حول مدى إمكانية ممارسة حكومة مستقيلة صلاحيات رئيس الجمهورية، لا سيّما أن المادة 64 من الدستور تنصّ على أن «لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا في المعنى الضيّق لتصريف الأعمال»، ما يستدعي التوّقف عند فحوى النصّ ومواقف الاجتهاد والفقه، من خلال محطتين:

- المحطة الأولى: في قراءة متأنيّة للمادة 64 من الدستور، نجد بأن المشرّع الدستوري دعا مجلس الوزراء، كمؤسسة جماعية، في ممارسته صلاحياته، ولو في حدودٍ ضيّقة، ولم يدعُ الوزراء، كأشخاص منفردين، في ممارسة صلاحياتهم، على خلاف الممارسة السياسية التي تقود الحكومات إلى الامتناع عن الانعقاد وترك مهمة تصريف الأعمال على الوزراء، بما يغيّر من مقاصد المشرّع.

وبالعودة إلى المادة 62 من الدستور، يتبيّن لنا أن المشرّع أناط، ولو وكالةً، صلاحيات رئيس الجمهورية بمجلس الوزراء لا برئيس الحكومة أو بالوزراء.

المحطة الثانية: من الثابت، فقهاً واجتهاداً، أن استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة، يلزم حكومة تصريف الأعمال ألّا تتجاوز السقف المرسوم لها، وأن لا تتخذ أعمالاً تصرفية أو قرارات تُفرض على الحكومة المقبلة التزامات مالية جديدة، لأنها غير مسؤولة سياسياً أمام مجلس النواب.

لكن، حرصاً على استمرارية المؤسسات الدستورية، وتأميناً لمقتضيات مصالح البلاد والعباد، أوجد الاجتهاد، كما الفقه الدستوري، إمكانية حكومة تصريف الأعمال في اتخاذ أعمال تصرفيّة فرضتها ظروف استثنائيّة تتعلق بالنظام العام وأمن الدولة الداخلي والخارجي كالحرب والكوارث وسواها... كذلك الأعمال الإدارية التي يجب إجراؤها في مهل قانونية محددة تحت طائلة السقوط، كالانتخابات البلدية أو النيابيّة، الموازنة، رواتب وغيرها. وفي هذه الحالات تخضع قرارات الحكومة إلى رقابة مجلس شورى الدولة ويُبطَل، استطراداً، كلّ قرار حكومي يخالف القوانين.

ولا تُمارس الحكومة، هنا، صلاحيات رئيس الجمهورية إلا ضمن نطاق تصريف الأعمال، وفق ما تقتضيها الضرورة من أجل استمرار مؤسسات الدولة ليس إلا، التزاماً بحفظ واحترام المهل القانونية والدستورية، وكلّ ما من شأن إهماله أن يرتب خطراً على الدولة.

بناءً عليه، نرى بأن المشرّع الدستوري لم يُغلق الباب أمام تعطيل الاستحقاقات الدستوريّة، إلا أنّه لا يجوز أن تبقى الحلول المؤقتة شمّاعة لإسقاط الواجبات الكبرى المُلقاة على المؤسسات الدستوريّة، لأنها وُضعت لفترة قصيرة لم يكن المشرّع يتوقّع إطالتها، وذلك احتراماً لما تبقّى من خصوصية للكيان اللبناني، وفي ظرفٍ استثنائي يقتضي أن تتداعى كلّ الجهود من أجل تفعيل الدولة لا تهشيمها وتعطيلها بالاعتكاف عن واجب تشكيل الحكومة، وتالياً انتخاب رئيس الجمهورية!

* أستاذ جامعي

تقرير

السفيرة الأميركية تقمع «الثوار»: انسوا الخط 29

هوكشتين «ضيّق» الخلاف: بين هوف والـ 23 معدلاً

عبدالله قمح

يتوقع أن تصل إلى بيروت، الأسبوع المقبل، نسخة عن رد تل أبيب على الاقتراحات اللبنانية لترسيم الحدود البحرية الجنوبية، والتي حملها إلى دولة الاحتلال الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين الذي عقد اجتماعين عبر تقنية «الفيديو» مع مسؤولين في الوفد الإسرائيلي المفاوض. وفيما تكتّم الطرفان على ما دار في اللقاءين، أعلن في إسرائيل أن الفريق المفاوض «استمع إلى آخر المستجدات» و«ناقش الطرفان صياغة توجه بنّاء يسمح للمفاوضات أن تمضي قدماً، مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية والأمنية لإسرائيل». في حين أشار بيان للخارجية الأميركية، أول من أمس، إلى أن المحادثات كانت «مثمرة»، وأت إلى «تضييق الخلافات بين الجانبين». وأبدى البيان «استعداد الولايات المتحدة للاستمرار في العمل مع الأطراف المعنية في الأيام والأسابيع المقبلة».

وأعلن أمس عن «اتصال مطوّل» بين هوكشتين، ونائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب الذي وصف في تغريدة بيان الخارجية الأميركية بأنه «إيجابي ونقدّر تعهد الإدارة الأميركية بالتواصل في الأيام المقبلة والذي نأمل منه أن يؤدي لاستئناف المفاوضات غير المباشرة في الناقورة»، علماً أن مصادر قريبة من بو صعب استبعدت عودة قريبة لهوكشتين إلى لبنان.

ووفقاً لوسائل إعلام إسرائيلية، فإن هوكشتين نقل إلى تل أبيب موافقة لبنان على وقف المطالبة بحقل «كاريش» شرط قبول الجانب الإسرائيلي بوقف المطالبة بأي جزء من حقل «قانا». وقالت مصادر متابعة للملف في بيروت لـ«الأخبار» إن تعمد بيان الخارجية الأميركية الإشارة إلى «تضييق مساحة الخلافات» يعني أن الوسيط الأميركي توصل إلى «شيء» ما مع الإسرائيليين أو أنه في وارد ذلك». ورجّحت احتمال نجاح هوكشتين في دفع العدو إلى التراجع عن مطالبته بالخط 1 بعدما نجح في انتزاع تخلٍ لبناني شفهي عن الخط 29، ما يعني تقليص الخلاف وضمان العودة إلى الخط 23. وبناءً عليه، يفترض أن تكون الخطوة المقبلة إعادة إحياء طاولة المفاوضات غير المباشرة في الناقورة «من دون شروط متبادلة»، التزاماً بما طلبه هوكشتين في بيروت خلال زيارته، على أن ينحصر البحث بين خط «هوف» والخط 23 معدلاً بعدما أضاف لبنان إليه كيلومترات قليلة تضمن حصوله على حقل «قانا» كاملاً، مع التزام لبناني بعدم العودة للمطالبة بالخط 29 مقابل التزام إسرائيلي مماثل بعدم طرح الخط 1.

من جهة أخرى، بدا لافتاً أن القوى السياسية والنواب الجدد الذين «ثاروا» خلال الأسابيع الماضية مطالبين بالخط 29 اختفوا عن السمع، وتوقفت غالبية هؤلاء عن الحديث عن الأمر. وبحسب مصادر مطلعة، فإن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا عملت على «لجم اندفاعة» هؤلاء، وأبلغتهم أن ما يقومون به من مزايدات على الرئيس ميشال عون اعتقاداً منهم بأن موقفهم يحرج حزب الله قد يأتي بنتيجة معكوسة، ويُترجم تشدداً لبنانياً في المطالبة بالخط 29 يتحول إلى غطاء لأي عمل عسكري يقوم به حزب الله في حال أقدمت إسرائيل على خطوات عملية في مجال استخراج الطاقة من البحر قبل التوصل إلى اتفاق.

من يسمّي الوزراء السنّة في الحكومة؟

لينا فخر الدين

يراقب النواب السنّة أداء الرئيس نجيب ميقاتي ومواقفه بشأن تشكيل الحكومة. صحيح أن هؤلاء لا يرفعون سقوف أمالهم إلى حد التأليف الذي يصفونه بأنه أشبه بالمهمّة المستحيلة. لكن بعضهم لا يكلّ عن المطالبة، جهراً أو من تحت الطاولة، بحصته الوزارية. محاولات إنشاء الكتل السنية، التي باء معظمها بالفشل، كان الهدف منها أصلاً الاحتفاظ بحق التوزير.

ومع ذلك، يبدو أن معظم هؤلاء، مطمئنون إلى أنّ ميقاتي يحسب خطواته في الملف الحكومي جيّداً. فهو لا يريد أن يضيف إلى قائمة خصومه اسماً واحداً، وتكفيه أصلاً المعركة المفتوحة مع التيار الوطني الحر. ولذلك، يدوّر الزوايا كي لا يحمّل نفسه تبعات الوعود واستباق الشياطين التي تكمن في التفاصيل، إذ إنه يفضّل تشكيلة حكومية من 18 وزيراً (في حال شكّل الحكومة)، ما يسهّل عليه المهمّة باختيار 4 سنّة. كما ستعفيه من الإحراج الدرزي بأكتفاء رئيس الحكومة بوزير درزي واحد سيكون من حصة اللقاء الديموقراطي.

وسيعتمد ميقاتي التوزيع المناطقي كاستراتيجية في توزيع الحصص السنيّة على قاعدة حصول العاصمة بيروت على وزير، وثانٍ للبقاع الغربي، وثالث لطرابلس ورابع لعكار. ولأن ميقاتي لن يفتح أبواباً مغلقة عليه، يردّد في مجالسه أن «الاستشارات السنية المُلزمة» ستكون مع الرئيس سعد الحريري في شأن الأسماء والحقائب، ولا سيما وزير بيروت. ولا يستبعد من يعرفون ميقاتي أنه سيقفل الخط مع الحريري ليجري اتصالاً آخر بالرئيس فؤاد السنيورة ومفتي الجمهورية اللبنانية ليخرج باسم لا يُغضب أحداً. وإذا كان البعض يستند إلى كلام النائب نبيل بدر وتلقّيه وعداً من ميقاتي بإمكانية توزيره على قاعدة أنه سمّاه خلال الاستشارات النيابيّة، فإن المتابعين يستبعدون هذا الأمر وخصوصاً أن العلاقة بين بدر والحريري ليست في أفضل الأحوال، وبالتالي لن يبيعها ميقاتي لبدر على حساب الحريري وغيره من رؤساء الحكومات السابقين.

أما بشأن البقاع الغربي، فإن الاسم يبدو جاهزاً: وزير البيئة الحالي ناصر ياسين، الذي تربطه علاقات جيّدة مع كل الأطراف: تيار المستقبل والنائب حسن مراد وحتى «التغييريّين». في حين أن الوضع مغاير في طرابلس التي سيكون لميقاتي حصة الأسد فيها، وهو ما ينطبق أيضاً على عكّار. وإن كانت التسمية ستكون علناً باسم اللقاء النيابي الشمالي، وسراً بشخصية يكون رئيس الحكومة قد حضّر اسمها سلفاً ورماه في أحضان الكتلة.

أما إذا كان ميقاتي سيعمد إلى إدخال بعض التعديلات في أسماء الوزراء الحاليين، فإنّ البعض يشير إلى أن الجميع يتفق على سوء أداء، وزير الصحة فراس الأبيض الذي صدم الجميع. فيما ميقاتي يرى أن لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أسهماً في الوزيرين بسام المولوي وأمين سلام. وتغييرهما يعني فتح معركة مع باسيل. فيما الإبقاء عليهما يعني أن ميقاتي يرسي الهدنة مع العونيين.

وفي كل الأحوال، يعرف النواب السنّة أن التوزير في «أيد أمينة»، إذ إن ميقاتي لن يستأثر بالقرار وحده. لكنهم في الوقت عينه يدركون أن هذه المطالبة هي أشبه بـ«معارك دونكيشوتية» لا تسمن ولا تغني من جوع، على اعتبار أن المتفق عليه عند الجميع أن لا حكومة.

قضية

إدارته تمارس استراتيجية إطفاء الخسائر بحرف الذات
الضمان: إفلاس بعد زبائنيّة

منذ أكثر من ثلاث سنوات، يغرق صندوق الضمان في إفلاس غير معلن. الأموال التي يديرها طارت وتقديماته صارت بلا قيمة. إدارة الضمان لم تتحرّك، بل لجأت إلى استراتيجية إطفاء الخسائر بالتخلّي عن دور جدوى وجود الضمان الكامنة في تقديم الحماية الاجتماعية للعاملين بأجر ولعائلاتهم، ولكل اللبنانيين لاحقاً. هي استراتيجية إطفاء الخسائر عبر حرف الذات. فإدارة الضمان تجدّ وقتاً ومالاً للسفر إلى سويسرا وعمان رغم أن الضمان مغلق منذ أكثر من أسبوع بسبب عدم توافر مازوت لتشغيل مولدات الكهرباء

محمد وهبة

كان يفترض أن يكون على جدول أعمال جلسة مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي ستعقد يوم الجمعة، بند يقترح تعديل تعرفات الطبابة والاستشفاء لزيادة قيمة تقديمات الصندوق الممنوحة للمضمونين والمستفيدين على عاتقهم، تماشياً مع تضخّم الأسعار وارتفاع الأكلاف. لكن إدارة الضمان، قرّرت أن تعرض في الجلسة ملفاً يقترح فتح اعتمادات بقيمة 30 مليار ليرة لشراء المازوت اللازم لتشغيل مراكز ومقرّات الضمان. هذه المفارقة لم تحصل صدفة، بل هي أمر مخطط له ومنهج ومدروس أيضاً. فالضمان الذي يعاني من إفلاس غير معلن كغيره من الصناديق التي تدير محافظ مالية في لبنان، يتغذّى على حالة الإنكار السائدة في لبنان ويمارسها بطريقة جذرية، إذ يدّعي أن لديه فائضاً في صندوق ضمان

(مروان بو حيدر)

لماذا لم يتخذ قرار بزيادة التقديمات في الضمان رغم تعزيز الإيرادات؟

المرض والأمومة، بينما الواقع أنه تكبّد خسائر هائلة في الأموال التي يديرها نيابة عن العمال والتي وظّفها لدى المصارف وفي سندات الخزينة. وهو أيضاً لم يعد قادراً على استعادة مستوى تقديماته التي كانت تساوي 80% من قيمة فواتير الطبابة، و90% من قيمة فواتير الاستشفاء، إذ إن الصندوق لا يغطّي حالياً أكثر من 10% من قيمة الفواتير المدفوعة... رغم كل ذلك، فإن القضية المركزية في الضمان هي تأمين المازوت.

يستفيد من الضمان نحو مليون ونصف مليون شخص في لبنان. ثلث هؤلاء أو أقل هم عاملون بأجر، والباقون هم عائلاتهم: زوجة، ابن، ابنة، أب، وأم. وقبل عام 2019، كان الضمان يمثّل شريحة مغطاة بالتقديمات الاستشفائية والطبية تقدّر بنحو ثلث المقيمين في لبنان. ويدير الضمان محفظة مالية، هي عبارة عن تعويضات نهاية خدمة للعمال مؤجّلة السداد بقيمة 12 ألف مليار ليرة كلّها كانت موظّفة بالليرة اللبنانية، ثم جرى تحويل ما يعادل 574 مليون دولار إلى توظيفات بالدولار المصرفي (المحجوز في المصارف). لكن أتى الانهيار، وإن كان هناك اختلاف على وقت حصوله في مطلع عام 2019 أو منتصفها أو نهايتها، ليبتلع كل هذه البنية الاجتماعية - الاقتصادية. فالتضخّم أدّى إلى انهيار قيمة المحفظة المالية وقضم النسبة الأكبر من قيمة التقديمات. كان لدى الضمان نحو 8 مليارات دولار، وبات لديه نحو 450 مليون دولار. ورغم أن مسؤولي الضمان التنفيذيين أطلعوا في 2018 بأن الانهيار آت، إلا أنهم لم يحرّكوا ساكناً واصطفّوا إلى جانب حالة الإنكار. هكذا بات الضمان لا يتميّز عن سائر الصناديق، مثل صندوق تعاضد المعلمين، وصندوق نقابة المهندسين، وصندوق نقابة المحامين، وصندوق نقابة الأطباء، وغيرهم، إلا في مواصلة ممارسة الإنكار. فلغاية اليوم لم يقم بأي إجراء لمواجهة هذه الكارثة، ولا حتى لإدارتها.

عملياً، خسر الضمان بسبب مفاعيل الانهيار وبسبب الإنكار، الوظيفة الوحيدة التي كان يرفعها شعاراً له: صمام أمان المجتمع. ففي موازاة التضخّم، أدّى الإنكار إلى إلغاء فرص إدارة الأزمة، وحوّل الضمان من المؤسسة الخاضعة لسيطرة حركة أمل، إلى فوضى لا إدارة لها. وفي ظل هذه الفوضى، لم يعد ممكناً الحصول على التقديمات، ولا على تعويض ما أصاب هذه التقديمات من تدنٍّ في القيمة. وفي هذا الوقت قرّرت إدارة الضمان الانتظار لأكثر من سنتين حتى تصحيح الأجور لتقول إن التصحيح يعزّز الإيرادات من دون أن تقدّم أي رؤية أو خطّة لتحديد آلية إنفاق الإيرادات الإضافية التي تقدّر بنحو ألف مليار ليرة. لا بل تبيّن أن الضمان يسير بلا قطع حساب منذ 2010، وبلا موازنة 2022 التي أعدّت على أساس وجود فائض في الصناديق من دون أي احتياط لمخاطر الانهيار.

هكذا فقد الضمان وظيفته في إدارة تعويضات العمال، وفقد دوره الاجتماعي بعدما انكمشت قيمة التقديمات من 90% إلى 10%. أما ادعاء الضمان بأنه يحقق فائضاً، فإنه يأتي على حساب انكماش التقديمات. صحيح سيتم تحقيق فائض محاسبي، لكن في المقابل، توقف المضمونون عن تقديم الفواتير لأن القيمة المستردّة منها لم تعد ذات قيمة. فعلى سبيل المثال، كانت فاتورة الدواء بقيمة 50 ألف ليرة تردّ 40 ألف ليرة، أما اليوم فالفاتورة نفسها باتت 500 ألف ليرة ولا تردّ أكثر من 40 ألف ليرة. هكذا سيتم إطفاء خسائر الضمان من خلال تعزيز الفوائض الوهمية على حساب الدور الوظيفي والاجتماعي.

في هذا السياق، بات واضحاً لماذا يجري نفخ بعض الملفات وتحويلها إلى مسائل ساخنة. فمنذ فترة، يطغى نقاش في الضمان حول أمر واحد: تأمين المازوت لمولدات الكهرباء. مدير الضمان محمد كركي، وقبل أن يسافر في جولة إلى جنيف وعمان، رفع كتاباً إلى مجلس الإدارة يطلب منهم السماح بإنفاق 30 مليار ليرة لشراء المازوت. لكن أعضاء في مجلس الإدارة مثل رفيق سلامة وفضل الله شريف وغيرهما، يعتبرون أنه على إدارة الضمان تقديم حسابات الصندوق أولاً لمجلس الإدارة، ورفع موازنة عامة مبنّدة بشكل تفصيلي ليتم إقرارها والموافقة عليها، وذلك قبل أي نقاش، إذ لا يمكن الموافقة على نفقات قد تكون من أموال لا يملكها الضمان، وهو ما أظهره التدقيق في نفقات سنوات سابقة وجرى توثيقه في تقرير أعدّه خمسة أعضاء في مجلس الإدارة ورفع إلى النيابة العامة المالية.

غير أن القصّة لها جذور سياسية أيضاً. فما حصل بشأن مشروع وزير العمل لإعادة تكوين مجلس الإدارة واللجنة الفنية واللجنة المالية، لعب دوراً في إقفال الضمان والتركيز على ملف شراء المازوت. ففي الفترة التي سبقت الانتخابات النيابية كان وزير العمل يطلب من ممثلي العمال وممثلي أصحاب العمل تسمية ممثليهم في مجلس إدارة الضمان. وجرى اتفاق ضمني على تسمية رئيس وعضوين للجنة الفنية، على أن اللجنة المالية تتشكّل بمجرد تشكّل مجلس الإدارة. إذ إن المجلس الحالي، منتهية ولايته منذ أكثر من 12 سنة، وفيه نقص واسع يطغى على آلية اتخاذ القرار ويعطّلها. انتهى الاتفاق بكارثة تراجع فيها الرئيس نبيه بري عن موافقته على هذه التعيينات بسبب «أصوات» حركية معترضة على وصول ميراي خوري إلى رئاسة اللجنة الفنية، ووصول شخص محسوب على التيار الوطني الحرّ إلى مجلس إدارة الضمان. برّي أبلغ بيرم أنه لا يريد هذه التعيينات، لكنه أرسل كركي للتفاوض مع بيرم لأن لدى كركي «قلقاً» من بعض الأسماء مثل خوري. يومها طلب كركي، أن يكون أحد أبرز المقربين منه واسمه محمد خليفة، في اللجنة المالية بدلاً من مستشار الضمان المالي حسن دياب. الأول يسمع الكلمة، والثاني مستقلّ. على مضض، أرسل بيرم اسم خليفة كعضو في اللجنة الفنية، باعتبار أن الأولوية تقضي بتشكيل أجهزة الضمان... فجاة عقد اجتماع في عين التينة حضره إلى برّي، كل من الوزير السابق علي حسن خليل وكركي ورئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، ورئيس المكتب العمالي علي حمدان. بعدها تبلّغ بيرم أن التعيينات سترفع عن جدول أعمال مجلس الوزراء.

أسّست هذه الواقعة لما حصل لاحقاً. فالضمان استمرّ في الفوضى إلى أن باتت إدارة الضمان تحتُ المستخدمين على الإغلاق. كل ذلك لأن الوزير طلب الالتزام بالإنفاق وفق القانون. ثم وجّهت إدارة الضمان كتاباً يطلب من الوزير الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الإدارة، بينما هي لديها الصلاحية للدعوة إلى الجلسة ومناقشة فتح الاعتمادات. أصلاً إدارة الضمان معنية باقتراح معالجات للفوضى التي خلقتها، ومنح مجلس الإدارة خيارات في إدارة الأزمة.

تقرير

اقتراحات لزيادة أجور القطاع العام: عشوائية وعدم جدية

لم يحقق اجتماع وزير العمل مصطفى بيرم، أمس، مع رابطة موظفي الإدارة العامة أي خرقٍ في جدار إضراب موظفي القطاع العام. رفضت الرابطة طرح الوزير وأدركت سلفاً أن اقتراحاتها لن يلقى قبول رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي يدّعي أن حكومته منحت الموظفين الكثير. شدّ الحبال بين الطرفين يحدث على مسافة مئة أي نقاش جدي حول تصحيح للأجور

ندى أيوب

بناءً على تفويضٍ من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، دعا وزير العمل مصطفى بيرم رابطة موظفي الإدارة العامة إلى اجتماع بعد ثلاثة أسابيع من بدء إضرابهم المفتوح احتجاجاً على ما آلت إليه أوضاعهم المعيشية. بحسب مصادر الرابطة، فقد طالبت بتقاضي الرواتب وفق سعر «صيرفة» أو الاحتكام إلى مؤشّر غلاء الأسعار، في حين أن الوزير عرض قسمة الراتب على ثمانية ودفع الحصيلة بالدولار الفريش، وهو ما رفضه ممثلو الرابطة، معتبرين أن لا معيار واضحاً لتقسيم الراتب، والعملية الحسابية لا أساس علمياً لها. تتراوح رواتب العاملين في القطاع العام بين مليون و100 ألف ليرة للفئة الخامسة وما يزيد على 4 ملايين بقليل للفئة الأولى، ووفق طرح بيرم فإن راتب المدير العام (4 ملايين ليرة) على سبيل المثال سيعادل 500 دولار بعدما كان يساوي 2600 دولار قبل عام 2019، لكنّه بالمقابل سيزيد من 137 دولاراً (إذا احتسبنا الملايين الأربعة على سعر صرف دولار السوق الموازية) إلى 500 دولار. الاقتراح الذي عدّه وزير العمل جيّداً قابلته الرابطة باقتراح يقضي بدفع الرواتب كاملةً دون تقسيم وفق سعر الدولار المصرفي ليعادل راتب المدير العام مثلاً حوالى الـ 1000 دولار. وسيكون هذا الطرح مدار بحث اليوم بين بيرم وميقاتي، والأرجح سيتم رفضه بذريعة عدم توفّر الأموال في خزينة الدولة، وهو ما تتوقعه الرابطة التي تضع طرحها في سياق «المرونة والتنازل عن المطلب الأساسي» بحسب رئيسة الرابطة نوال نصر، مشيرة إلى أن «القبول بذلك سيكون مرحلياً ومؤقتاً على طريق التصحيح الفعلي للأجور».

السلبية المتوقّعة حيال ما يطرحه الموظفون، نابعة من اقتناع ميقاتي بأن حكومته قدّمت ما يلزم للعاملين في القطاع العام. ويقصد بذلك ملايين المساعدة الاجتماعية المحدودة والمؤقتة التي لا تدفع بانتظام، ولا تدخل في أصل الراتب، ولا في تعويض نهاية الخدمة أو الراتب التقاعدي. وهي عبارة عن «مكرمة» توازي نصف راتب ولا تقلّ عن 1,3 مليون ليرة. كذلك، رُفع بدل النقل من 24 ألفاً إلى 64 ألفاً، من دون أن تتمكن الخزينة من تسديده بسبب الإنفاق على القاعدة الاثني عشرية. علاوة على ذلك، فإن الـ 64 ألفاً أقرّت يوم كان سعر صفيحة البنزين يوازي 70 ألفاً، وهو اليوم يلامس الـ 700 ألف. وقبل أن تحرّر الحكومة استحقاق الموظف للمساعدة الاجتماعية من الحضور، كان هؤلاء ينفقون فتات المساعدة على التنقل ما بين مراكز عملهم وسكنهم، بدلاً من إنفاقها على معيشتهم. أما وأن السلطة حرّرتها، فإنها تريد مقابل ما تسميه حسن نية أن يعلّق الموظفون إضرابهم كإشارة إيجابية مقابلة. وهذا ما طلبه بيرم من ممثلي الرابطة في اجتماع أمس، بحسب نصر، التي لفتت إلى أن النقاش مع الوزير طال بدل النقل ودعم الصناديق الضامنة.

> **وزير العمل قدم طرحاً لزيادة الأجور والرابطة رفضته وعرضت بديلاً**

(هيثم الموسوي)

الطرفان يرميان الكرة في ملاعب بعضهما البعض عبر اقتراحات غير نابعة من دراسة لغلاء المعيشة، والحد الأدنى من الراتب المتناسب واحتياجات الموظف، علماً بأنه بحسب معلومات «الأخبار»، جرى إعداد دراسة كتلك في وزارة المالية قبل نحو 6 أشهر، حين كان سعر الدولار في السوق الموازية يعادل 20 ألف ليرة، وتبيّن حينها أن الحد الأدنى لمعيشة لعائلة من 4 أفراد يتخطى الـ 15 مليون ليرة. إهمال «المالية» لنتائج الدراسة، وإبقاؤها طيّ الكتمان ليس مستغرباً، بل هو في السياق الطبيعي لوزير هو ابن القطاع المصرفي، والمتماهي ونهج السلطة برئيس حكومتها وحزب مصارفها وكل أطيافها السياسية الرافضة انتشال القطاع العام، والتي تتعامل مع انهياره وذلّ موظفيه كأضرار جانبية للأزمة.

من جانبه، يرى نائب رئيس رابطة موظفي القطاع العام، وليد الشعار، أن لا بديل من «الحل الشامل، المتضمن تصحيحاً للأجور ورفعاً للحد الأدنى يترافق وإعطاء بدل نقل يحتسب وفق عدد الكيلومترات التي يقطعها الموظف من العمل وإليه، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية بالشكل المطلوب لعائلات الموظفين». هذا في العام، لكن الشعّار يشدد على ضرورة البدء من مكان ما، كأن «تقبل رابطة موظفي الإدارة العامة بطرح بيرم الذي سيحقق نقلة نوعية على صعيد الأجور مرحلياً وكخطوة أولية، من دون أن تؤثّر التشوّهات الحزبية داخل الهيئة الإدارية على المقاربات الخاضعة للانتماءات السياسية لكل عضو».

تقرير

رواتب الديبلوماسيين: حبل الكذب طويل

مرّ شهر ثالث على وعود رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المال يوسف خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بتحويل رواتب الديبلوماسيين اللبنانيين المعيّنين في الخارج. وهي ليست المرة الأولى التي يعاني فيها هؤلاء من سوء إدارة الدولة للملفّهم، بل تتجدد الأزمة نفسها كل ثلاثة أشهر نتيجة عدم تقاضيهم مستحقاتهم ويتكرر المشهد نفسه بتقاذف الوعود والمسؤوليات بين كل من ميقاتي وخليل وسلامة. ورغم إصدار مكتب ميقاتي أمس نفياً للخبر الذي جرى تداوله عن وصفه الديبلوماسيين بـ«الضعاف وما في حدا وراهم»، إلا أن سلوكه طيلة فترة ولايته وتأجيله البتّ بالتعيينات الديبلوماسية لمحاولة قطف ثمنها سياسياً يصبّ في هذا الإطار. خصوصاً أن الديبلوماسيين، وتحت عنوان الحفاظ على صورة لبنان في الخارج وعدم المتاجرة بمصالح المغتربين وإقاماتهم وجوازات سفرهم، أحجموا عن الإضراب مرات عدة. شأنهم في ذلك شأن السفراء الذين مرّ على وجودهم في وزارة الخارجية أكثر من 5 سنوات من دون إعادة تشكيلهم أو تكليفهم بمهمات. فهؤلاء أيضاً، توافرت لديهم فرصة تعطيل الإدارة قبيل الانتخابات النيابية والضغط لنيل حقوقهم لا سيما أن رواتبهم التي كانت بالدولار تحولت إلى ليرات لبنانية، لكنهم كزملائهم رفضوا المسّ بالاستحقاق الانتخابي.

رلى إبراهيم

في المحصلة، وفي الديبلوماسيين في الخارج والداخل بتعهداتهم وأتموا واجباتهم غير أن الحكومة لم تف بتعهداتها تجاههم ورئيسها استخدم حقوقهم في بازار المناكفات والخلافات السياسية. فميقاتي نفسه، كان قد أبلغ وزير الخارجية عبدالله بو حبيب غداة اجتماعه بالديبلوماسيين لثنيهم عن الإضراب منذ أكثر من ثلاثة أشهر بعد عدم وضعه التشكيلات على جدول الأعمال، أنه «نجح بإسكاتهم ويعتقد أنهم لا يشكلون أي ضغط بل يسهل احتواؤهم عند اللزوم» على ما أشارت مصادر مطلعة. هذا الاستخفاف أدّى إلى تأجيل إقرار التشكيلات عدة مرات إضافة إلى تأخير تحويل الرواتب كما تعريض أكثر من ديبلوماسي عامل في الإدارة للظلم. المسؤولية الأكبر هنا يتحملها ميقاتي وبدرجة ثانية وزير الخارجية. الأخير اجتمع بوفد من الديبلوماسيين أول من أمس وطلب منهم اقتراح حلول عليه وكان الأمر في يدهم، على أن يُراجع طروحاتهم حالما يعود من رحلته الاستجمامية التي يبدأها نهاية الأسبوع تاركاً وراءه وزارة مشلولة نتيجة تلاشي حماسة رؤساء الوحدات والمدراء وتراجع إنتاجيتهم بسبب الوعود الفارغة بتشكيلهم والرواتب الضئيلة. فيما الديبلوماسيون المنتشرون في الخارج فقدوا أيضاً أي حافز للعمل وينتظرون عودتهم إلى لبنان. القاسم المشترك بين من في الداخل والخارج أن «الطبقة السياسية كذبت علينا ولا نية لديها لإنجاز أي تشكيلات». وتعزو مصادر أخرى ما حصل إلى أن ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري «كانا ينتظران موت التيار الوطني الحر بعد الانتخابات للاستفراد بالتشكيلات فاتت النتيجة لتحبط خطتهما. وهما اليوم يعولان مجدداً على نهاية العهد للغاية نفسها رغم أن باسيل سيبقى لاعباً أساسياً ورغم أن السفراء المقترَح تشكيلهم سيبقون هم أنفسهم ولن يتبدلوا. بمعنى أن تغير الحكومات والعهود لن يغير في أسماء السفراء أكانوا أقرب إلى خط التيار الوطني الحر أم غيره. وميقاتي على يقين بذلك لكنه يستمتع ببيع الأوهام على حساب مصالح الديبلوماسيين المحترفين».**

> **كل ثلاثة أشهر يتكرر المشهد نفسه ويتكرر تقاذف الوعود والمسؤوليات بين ميقاتي وخليك وسلامة**

والواقع أن ثمة دوراً كبيراً يمكن أن يقوم به السفراء اليوم خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية والانهيار «الناحية إعداد برامج وتسويقها في الخارج لاستقطاب المساعدات». إلا أن وضع السفارات المترهل ووضع الإدارة المشلول، دفع كل الديبلوماسيين إلى التلهي بأنفسهم وأدخلهم في حالة من الانتظار شهراً بعد آخر. فهؤلاء يشكون إهمال أوضاعهم وإفقارهم المتعمد لا سيما أن وزارة الخارجية تدخل إيرادات إلى الخزينة بالدولار وقد زادت بنسبة 120% بعد زيادة الرسوم.

من ناحية أخرى، ثمة مشكلة موازية يعاني منها الديبلوماسيون المكلفون بأمر مهمة والذين لم يتقاضوا أي راتب منذ ستة أشهر، مما حال دون موافقة أي سفير في الإدارة على تكليفه بأي مهمة في الخارج علماً أن المراكز الشاغرة محدودة جداً. يبقى طوق النجاة الوحيد بالنسبة لكل الديبلوماسيين هو تعويلهم على توسيع مفهوم تصريف الأعمال مما يسمح لمجلس الوزراء بإقرار التشكيلات وإنصافهم. وخلافاً لسلوكهم المهادن للطبقة السياسية في الأشهر السابقة، بدأوا يتحدثون عن تحركات قريبة للضغط على رئيس الحكومة ووزير الخارجية. لكن حتى الساعة لا تزال هذه التحركات مجرد مداولات في ما بينهم على تطبيق الواتساب، وهو ما يعزز ارتياح ميقاتي بشكل أو بآخر.

قضية

يستمرّ مجلس التعليم العالي الحالي في سياسة تغطية تجاوزات دكاكين الجامعات الخاصة ويسعى لإجراء تسويات وفقء اعتبارات طائفية ومذهبية وتنفيعية. حتى الآن، لم يطبّق اي قرار بسحب ترخيص او اقفال فرع مخالف، ولم يحاسب اي متورّط في ملف تزوير شهادات الطلاب العراقيين. الأكثر فداحة، هو استسهال تفريخ كليات هندسة وفروع جغرافية لها لا تستوفي الشروط المطلوبة وليس لشهاداتها اي قيمة فنية وعلمية. يجري ذلك وسط غياب امتحانات الكولوكيوم في اختصاص الهندسة، وتخمة في اعداد المتخرّجين والمنتسبين إلى نقابة المهندسين. الإصرار على تمرير ملف متخرّجي الهندسة في الجامعة اللبنانية الفرنسية هو احد النماذج الفاقعة في هذا المسار

تسويات طائفيّة تمنع سحب ترخيص هنـدسة ULF؟

فاتن الحاج

يعود ملف كلية الهندسة في جامعة التكنولوجيا والعلوم التطبيقية اللبنانية الفرنسية (ULF) في الشمال إلى الواجهة وسط استمرار إدارة الجامعة ومتخرّجيها، متسلّحين، بحسب مصادر متابعة، بدعم طائفي من بعض أعضاء مجلس التعليم العالي الحالي، في رفض توصية سابقة للمجلس بتاريخ 2021/6/8، بتحويل ملفات متخرّجي كلية الهندسة في الجامعة إلى الجامعة اللبنانية لتقييم مستوى الطلاب ومشاريع التخرّج كشرط أساسي للانتساب إلى نقابة المهندسين. كما تتجاوز الإدارة توصيات متعددة للجنة إذن مزاولة مهنة الهندسة بتعليق اقتراح إعطاء إذن بممارسة مهنة الهندسة لمتخرّجي الجامعة، والطلب من وزير التربية اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما فيها إلغاء الترخيص المعطى لها باختصاص الهندسة.

وفي جلسة عُقدت في 17 أيار الماضي، حضرها وزير التربية عباس الحلبي، ونقيب المهندسين عارف ياسين، وعضوا لجنة إذن مزاولة مهنة الهندسة، مدير الفرع الثالث في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية حسن شريم، والمهندس طانيوس بولس، طلب الوزير تسوية أوضاع المتخرّجين القدامى بصورة خاصة من باب المساواة مع أقرانهم، وخصوصاً أن هناك متخرّجين من الدفعة انتسب بعضهم إلى النقابة، وخرم آخرون من ذلك.

تعليق إذن مزاولة المهنة

ووفق المصادر، صدر بيان وقّعه الحلبي يؤكد تعليق منح إذن مزاولة مهنة الهندسة للطلاب الجدد الذين تسجّلوا بعد شهر أيار 2020، على أن ترفع اللجنة اقتراحاتها إلى وزير التربية، لاتخاذ الإجراءات المناسبة، بما فيها إلغاء الترخيص. ونقلت المصادر عن نقيب المهندسين رفضه لأيّ تسويات في هذا المجال، وعدم موافقته على أن يرأس مدير التعليم العالي الجديد بالتكليف مازن الخطيب لجنة إعطاء إذن مزاولة الهندسة لعدم درايته بالهندسة، وطلبه أن يحضر وزير التربية بصورة شخصية. «الأخبار» حاولت الاتصال مراراً بنقيب المهندسين للوقوف على موقف النقابة من هذا الملف، من دون أن توفّق في الحصول على أجوبة على أسئلتها، كما تواصلت أيضاً مع الخطيب بلا أيّ نتيجة.

وقد تردّدت معلومات عن أن إدارة الجامعة وداعميها في المجلس يضغطون على لجنة إذن مزاولة مهنة الهندسة لتمرير الملف والانتساب إلى النقابة من دون إجراء امتحانات في الجامعة اللبنانية.

هل تخضع نقابة المهندسين للضغوط؟ (البايف- بلال جاويش)

وفي التفاصيل أنه بعد صدور تقرير اتحاد المهندسين العرب بتاريخ 27/ 6/ 2018، القاضي بعدم الاعتراف بمتخرّجي الجامعة، لمخالفتها الأصول والقواعد الأكاديمية، وما تردّد من معلومات عن بيع شهادات في فروعها وتزويرها، وبعد تكرار المخالفات في شروط التسجيل والتخرّج، وافتقار الجامعة إلى المختبرات الضرورية اللازمة، أصدرت لجنة إذن مزاولة الهندسة في جلستها الرقم 25 بتاريخ 30/7/ 2019 توصية بتعليق منح إذن مزاولة الهندسة لمتخرّجي الجامعة، ورفعت قرارها إلى مجلس التعليم العالي لأخذ العلم والطلب منه سحب الترخيص بتدريس الهندسة.

وبتاريخ 2/12/2019، شكّل مجلس التعليم العالي لجنة مشتركة من نقابة المهندسين وأعضاء من اللجنة الفنية للكشف على الجامعة، ووضع تقرير حولها لاتخاذ القرار المناسب بسحب الترخيص أو عدمه. وعلمت الأخبار أن إدارة الجامعة اشترت بعض الأدوات المخبرية في الإلكترونيك والكهرباء فور علمها بزيارة اللجنة، وذلك بعد 12 سنة من تأسيس الكلية، وكانت الأدوات لا تزال موضبة في الصناديق وغير متاحة أمام الطلاب.

وبعد دراسة المجلس لتقرير اللجنة المختصّة والعراقيل التي وضعتها الجامعة أمامها، أصدر مجلس التعليم العالي توصية غير ملزمة إلى لجنة إذن مزاولة مهنة الهندسة بتسوية أوضاع المتخرّجين، حتى أيار عام 2020 ، بعد دراسة ملفاتهم، والطلب الى اللجنة المختصة إعادة الكشف مجدداً على الجامعة وإصدار تقريرها النهائي ليُبنى على الشيء مقتضاه، والطلب من أمانة سر مجلس التعليم العالي المتابعة.

سحب الترخيص؟

واستناداً إلى توصية مجلس التعليم العالي، قرّرت اللجنة التوقف عن تعليق منح إذن مزاولة مهنة الهندسة لمتخرّجي جامعة ULF، والبدء بدراسة الملفات لكلّ طلب على حدة، لكن تبين أن نسبة المخالفات في تخرّج الطلاب لا تزال كما هي، وأن نسبة 90% من متخرّجيها هي من المتعثرين بدراسة الهندسة في جامعات سابقة أو من الحائزين درجات أكاديمية غير هندسية، والملحقين بها ضمناً للحصول على إذن بمزاولة مهنة الهندسة، والانتساب إلى نقابة المهندسين، وهناك عدد قليل جداً لطلاب باشروا دراسة الهندسة فيها وتخرّجوا منها. من هنا وبما أن اللجنة تعمل وفق أحكام القانون 636 الذي ينصّ صراحة على دراسة القيمة الفنية والعلمية لشهادات الهندسة، مقارنةً مع شهادات الهندسة الصادرة عن كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية وليس بناءً على قرارات إدارية، لم تجد في تقريرها الصادر في 13/10/2021 أي معطيات جديدة استوجبت تعديل قرارها السابق الرقم 23، وطلبت مجدداً من مجلس التعليم العالي دراسة إمكانية سحب الترخيص المعطى للجامعة بتدريس الهندسة وتعليق منح إذن مزاولة الهندسة للمتخرّجين في انتظار توصية جديدة من مجلس التعليم العالي.

> **ترفض إدارة الجامعة اللبنانية- الفرنسية خضوع طلابها لاختبار في الجامعة اللبنانية**

تربية

الفروع الأدبية في الشهادة الثانوية: ملجأ لا مقصد

فؤاد بزي

كانت لانا تلميذة متفوّقة في الصف الأول ثانوي. لم تقبل بتصنيف ثانويتها الرسمية لها في الصف الثاني ثانوي علمي لأنها تريد دراسة الأدب الفرنسي في المرحلة الجامعية. أصرّت على دخول الصف الثاني ثانوي أدبي رغم معارضة أساتذتها وإدارتها لذلك. لكلّ محاولات ثنيها عن قرارها لم تنفع، واستندت إلى دعم أهلها مكملة مشوارها كما رسمته وهي اليوم تتابع دراسة الأدب الفرنسي في الجامعة اللبنانية.

خيارات لانا وغيرها من التلاميذ لا يقبلها العديد من الأساتذة بسبب الحدود التي يرسمها مستقبل هذه الاختصاصات جامعياً ومهنياً، إذ يرى فيها الخبير التربوي الدكتور عدنان الأمين «حكماً مبرماً لا داعي له». يشبّه الأمين النظام المعتمد اليوم بالـ«المترو، ومن يركب في محطة لا يمكنه النزول أو تغيير وجهته حتى لو أراد ذلك». وبدلاً عن ذلك، يقول الأمين إنّه يمكن اعتماد «البوفيه» إذ «يختار التلميذ في المرحلة الثانوية ما يناسب توجهاته من مواد اختيارية مع الإبقاء على عدد من المواد الإلزامية الأساسية للحصول على الشهادة».

الاقتصاد والاجتماع

في المناهج «الحديثة» الصادرة عام 1997، استُحدث صف الاقتصاد والاجتماع، فرع جديد فلسفته كانت محاكاة العصر والتقدّم و«النموذج الاقتصادي اللبناني». لاقى الأمر معارضة واسعة من التربويين التقليديين الذين يقسّمون الاختصاصات بين علمية تطبيقية وأدبية نظرية. ولحق الحاجة إلى مواكبة الاختصاصات الجامعية القديمة والجديدة المتعلقة بعلم الاجتماع وإدارة الأعمال كانت أقوى. كانت مقاصد الدولة حينها من الفرع إذاً صوب «اقتصاد الأعمال». وكلمة اقتصاد تعني دائماً التجدّد والتغيير والسير في الدراسات ومؤشرات الأرقام الحديثة. وهذا ما لا نجد له مكاناً في فرع الاقتصاد والاجتماع. إذ إنّ الزمن توقف عام 1994، يوم أُعدّ الكتاب، بالتالي يقع على الأستاذ التدريس بناءً على «الأحداث الجارية» ما يضاعف المسؤوليات الملقاة على عاتقه. أستاذة مادة الاقتصاد رنا فرحات ترى أنّ «الوضع اللبناني مساعد في خلق الأفكار التعليمية الجديدة في حال متابعة الأستاذ لكلّ المستجدات». لكن مقص الإلغاءات، تضيف فرحات، «كان قاسياً جداً على الفرع». قامت اللجان المعنيّة بحذف دروس من «صلب المعاناة اللبنانية» مثل «الإنتاج الزراعي»، فيما «طوابير الخبز تزداد والتلاميذ لا يتعرّفون إلى أهميّة الإنتاج».

أما مادة علم الاجتماع فهي «أقرب إلى المواد التطبيقية والتحليلية»، حسب ما تفيد منسّقة المادة في إحدى المدارس إيفا فرحات. بعد السّير في فرع «الاقتصاد والاجتماع» للهرب من المواد العلمية، تأتي مادة علم الاجتماع التي لا تطلب حفظ أي مصطلح أو تعريف، فتوقع التلميذ في مشكلة سوء الاختيار لطبيعتها العلمية التطبيقية، فأسئلتها تتمحور حول «الاستنتاج والتبيان والتحليل». تشير فرحات إلى «صعوبة المسابقات، إذ يمكن أن تحتوي على كامل المتن التعليمي». الانقطاع في ترتيب الأهداف بين مواد الصفوف الثانوية ينسحب

> **عدم التناسق بين المدرسي والجامعي يظهر بوضوح في الكليات**

أيضاً على علم الاجتماع. في الصف الثاني ثانوي يدرس التلاميذ المادة من وقائع حياتهم اليومية، أما في الصف الثالث فيرتفع مستواها إلى المفاهيم النظرية والمجرّدة. وتختم فرحات بالطلب من كلّ المقدمين اليوم للامتحانات الرسمية بـ«التخفيف من الاعتماد على المنصّات التعليمية كونها تضخ معلومات غير مدقّقة ولا تستند إلى خبرة تعليمية بل فقط معرفية»، وترى أن «الأمر يؤدي إلى ضياع لا داعي له».

الآداب والإنسانيات: اختصاص منسي

هذا الفرع كان سابقاً موئلاً للأدباء، والنجاح فيه كان مفخرة بين الناس، فيُشار إلى فلان بأنّه «معه فلسفة». ولكن بسبب نمط الاستهلاك الذي سيطر على اللبنانيين بعد انتهاء الحرب الأهلية والتوجه العام نحو التخصص العلمي فقط بات هذا الفرع منبوذاً. ولو فتشنا اليوم قليلاً عن هذا الاختصاص سنجد أنّ معظم المدارس الرسمية والخاصة لا ترى أهميّة في فتح هذا الصف من الأساس. ومن أبقى عليه جعل منه «جزيرة للمنفيين»، لا يدخل إليه إلّا من لم يجد له مكاناً في الفروع الأخرى بسبب مستواه العلمي الأكاديمي المتدني. الصف اليوم بحسب خليل، أستاذ مادة الكيمياء فيه «لا ينال حقه، والتلامذة فيه محبطون ولا يريدون التعلّم». ويردّ هذا التسلّط إلى «تصرّف الإدارات وتعاطيها معه على أنّه سلّة مهملات» متأسّفاً على التعابير التي يستعملها ولكنّه «الواقع كما هو».

هذا الحال لا يمكن أن يعمّم بالمطلق، فلا زال هناك بين التلاميذ من يرون فيه مقصداً لا ملجأً أو مهرباً من المواد العلمية. يدفعهم «حبّهم للآداب والفلسفة إلى طرق أبوابه» حسب أستاذة الأدب الفرنسي كارول قانصو. قانصو تتابع تلاميذها حتى في المرحلة الجامعية وتقول إنّ منهم من «يأخذ مسارات أدبية صعبة ويبرع فيها». الطالبة زينب عفيف من هؤلاء. لم يُسمح لها بالتسجيل في فرع الآداب والإنسانيات لتفوّقها في المواد العلمية، ولكن حبّها للأدب الفرنسي الذي زرعته فيه أستاذتها دفعها للتخصص فيه جامعياً. واليوم تقول عفيف: «أريد استكمال دراستي وصولاً إلى الدكتوراه، حتى النهاية»، ترُدّ المظلومية عن هذه الاختصاصات وترفض الصورة النمطية وترى أنّ «الآداب لا دخل لها بالحفظ بل جلّها تحليل، ووجهات نظر، ولا يوجد إجابة واحدة صحيحة مثل المواد العلمية وهنا يكمن الجمال»، وتضيف: «لا يمكن لأيّ كان المتابعة في الاختصاصات الأدبية، فهي فن يشبه الرسم أو الموسيقى».

هجرة الاختصاصات الأدبية

فيما تغصّ قاعات كليّة العلوم بالمئات الذين أتوا إليها لأنّها الملاذ المفتوح دون امتحان دخول، نلاحظ أنّ مجالات العمل في السوق اللبناني اليوم تطلب أعداداً أكبر من خريجي الاختصاصات الأدبية. فـ«تطوّر حاجات المجتمع زادت الطلب على المرشدين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين» بحسب لينا، المعالجة النفسية المجازة. وتضيف «دخلت هذا الاختصاص على أمل العمل في مؤسسة رعائية ولكن اليوم مواعيد المراجعات في مكتبي لا تتوقف». وتختم بتوجيه نصيحة للطلاب بأن يتخلصوا من أفكار المجتمع المسبقة حول التخصصات الجامعية والتوجه إلى المكان الذي يأخذكم شغفكم إليه لا «ما يطلبه المشاهدون».

الاختصاصات الأدبية مهجورة إلى حدّ ما في الجامعة اللبنانية. في كليّة الآداب يقتصر عدد طلاب السنة الأولى في الآداب الفرنسي مثلاً على الخمسين، ينخفض إلى عشرين في السنة الثانية. الانخفاض لا يعود إلى رسوب بل إلى عدم توجيه أو دراية بمسار الاختصاص لدى الطلاب.

وعدم التناسق بين المدرسي والجامعي يظهر بوضوح في كليات مثل إدارة الأعمال والصحة، ففي الأولى، نسبة الطلاب الحاملين لشهادة ثانوية في فرع علوم الحياة تطغى على بقية الاختصاصات. أمّا في الصحة، فالعدد الأكبر من الطلاب هم من حملة شهادة الاقتصاد والاجتماع. هذا ما يعيدنا دائماً إلى أهميّة التوجيه العلمي والمهني، المفقود، في المدارس. إذ ألم يعد مقبولاً ترك التلاميذ هائمين تنتظرهم المفاجآت في حياتهم الأكاديمية أو لاحقاً في سوق العمل.

شركة شمالي أند شمالي للطباعة ش.م.ل.

محضر اجتماع مجلس الادارة المنعقد في 15/6/2022

عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء في 15/6/2022 ، عقد مجلس إدارة شركة شمالي أند شمالي للطباعة ش.م.ل. المسجلة في السجل التجاري تحت الرقم 62792 اجتماعه المخصص لدعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

وقد حضر الإجتماع كل من :

- شاكر فرحا الشمالي - طانيوس فرحا جورج شاكر الشمالي
- الياس شاكر الشمالي - انطوان شاكر الشمالي

تغيب عن الإجتماع بداعي المرض السيد قسطنطين انطوان مراد.

ترأس الاجتماع السيد شاكر الشمالي وعاونه المحامي جان ابي زيد ضو أمين السر.

بناء عليه تقرر دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد الساعة العاشرة من يوم الأربعاء في 20/7/2022 والجلسة مخصصة:

- الإستماع الى تقريري مجلس الإدارة ومفوض المراقبة عن أعمال الشركة وحالتها وحساباتها لعام 2021
- المصادقة على بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل الموقوف في 31/12/2021 وابراء ذمة الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة تالتها.
- تحديد مصير نتائج عام 2021
- تحديد رواتب رئيس المجلس والمدراء لعام 2022
- تعيين مفوض مراقبة لعام 2022 وتحديد أتعابه.

ولما لم يعد من أمر للتداول تلي هذا المحضر ووقع أصولاً ثم أعلن الرئيس رفع الجلسة عند الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر.

على الحافة

50 عاماً على مؤتمر ستوكهولم: إما رفاهية الفرد وإما صحة الكوكب

حبيب معلوف

بعد مرور خمسين عاماً بالتّمام على انعقاد أول مؤتمر دولي عن البيئة في ستوكهولم، اجتمعت دول العالم الأسبوع الماضي في المكان نفسه مجدّداً لتقييم مدى تقدّم قضايا البيئة حول العالم. فما الذي تغيّر في نصف قرن تقريباً؟

عندما انعقد ذاك المؤتمر عام 1972، كانت اضطرابات السياسة العالمية في أوجها، تحت عنوان ما كان يسمى بـ«الحرب الباردة». كان النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، بعدما أعلن ريتشارد نيكسون فكّ ارتباط الدولار الأميركي بالذهب. وكانت الكثير من «المستعمرات» السابقة بدأت بالتحوّل إلى دول مستقلة. بحلول عام 1970، حصلت تطورات هائلة وزيادة كبيرة في عدد الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة بزيادة 35 دولة عن عام 1945، لتصبح 127 دولة. إلا أنّ كلّ ذلك لم يسهم في حماية البيئة العالمية بالرغم من توقيع الكثير من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. في تلك الفترة، كانت الدول النامية والناشئة حذرة جداً من عقد مؤتمر مخصّص للقضايا البيئية، على اعتبار أن أولويات تلك الدول محاربة الفقر وتقليد النموذج الغربي في التنمية. وكانت الكثير من الدول النامية تنظر بقلق شديد من اعتبار متطلبات حماية البيئة شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد! كانت كتابات الكثير من مفكري البلدان النامية تعتبر أن دول شمال الكرة الأرضية تستهلك غالبية موارد العالم وهي التي تنتج أكبر المشكلات أيضاً، وهم بالتالي كانوا يستغربون كيف تكون القضايا البيئية مصدر قلق لجنوب الكرة الأرضية؟ هم الذين كانوا منبهرين بأفكار ونتائج «التنمية» التي حصلت في الغرب، اعتبروا أن القضايا البيئية ليست أكثر من وسيلة للتدخل في مشاريع التنمية التي تطمح إليها بلدانهم.

في تلك الفترة، أعطت الدول المستقلة حديثاً الأولوية لبناء اقتصاداتها ومؤسساتها وفقاً لشروطها الخاصة في السبعينيات من القرن الماضي، ولم تكن تستطيع أن تتخيل كيف يمكن لمؤتمر، بادرت البلدان المتقدّمة واستضافته، أن يطرح مجموعة جديدة من القضايا لا تساعد في القضاء على الفقر. لذلك، بدل أن تتم مناقشة مشكلة التنمية التي تسبّبت بكوارث بيئية عالمية على جدول الأعمال، تمّ دمج قضايا الفقر مع قضايا البيئة، لإرضاء البلدان النامية. ومنذ ذلك التاريخ بدأت أول خديعة بيئية بإشراف وهندسة بعض خبراء الأمم المتحدة. منذ ربع قرن أيضاً، انفضح مفهوم التنمية ومن وراءه من بلدان مصنفة متقدّمة، بأنه مفهوم مدمّر وله آثار بيئية كارثية على الكوكب، وبدل البدء بالبحث بكيفية الاستغناء عنه، بدأ البحث بكيفية إيماذ فكرة الاستدامة فيه، فكان مفهوم «التنمية المستدامة»... وكرّت بعده سبحة المؤتمرات الدولية لتعزيز حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحدّ من الفقر، كتعويذة ملازمة لكلّ المناقشات. بالرغم من ذلك، لم تتم مراجعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتعارض مع الأنظمة الإيكولوجية، بل تم الاكتفاء بالحديث عن «المحميات الطبيعية»، أي حماية جزء على حساب الكلّ! وهي سياسة سرعان ما سيكتشف ضلالها، إذ لا يمكن حماية أي بقعة من آثار تلوّث الهواء أو تغيّر المناخ. والدليل على ذلك ما قيل بداية هذا الأسبوع في شيبونة، مع إعلان حالة طوارئ عالمية لحماية المحيطات، إن حموضة المحيطات الناجمة عن زيادة امتصاص ثاني أوكسيد الكربون ستدمّر مصادر أكثر من ثلث غذاء البشرية.

لم تكن قضية تغيّر المناخ على جدول أعمال ستوكهولم عام 1972، ولا دور الدول المتقدّمة وثرواتها العلمية والتقنية، ولا دورها الاستعماري على جدول الأعمال أيضاً. هذا العام، اعترفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بـ«الاستعمار» باعتباره محركاً لتغيّر المناخ لأول مرة. وقد تبيّن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن البلدان الأفقر هي الأكثر عرضة لتغيّر المناخ. لا بل يمكن أن تؤدي حالات الجفاف والفيضانات والعواصف والأمراض المتكرّرة (على سبيل المثال لا الحصر) إلى تقويض جميع مكاسب التنمية التي تحققت حتى الآن. يشكل دعم التكيّف من آثار تغيّر المناخ (الذي تطالب به الدول النامية) جزءاً يسيراً من التمويل الشامل للمناخ اليوم. وقد أظهرت نتائج قمة المناخ في غلاسكو العام الماضي (الكوب26) أن تدفقات تمويل تغيّر المناخ لا تزال أقلّ بكثير ممّا تم التعهد به من قبل الدول المتقدمة. لا بل إن غالب البلدان النامية! مع تأكيد مؤتمرات المناخ التي تُعقد كل سنة، إن متطلبات التنمية منخفضة الكربون والمقاومة للمناخ تحتاج إلى دعم البلدان النامية لتحقيق أهدافها وأولوياتها.

بعد 50 عاماً، لا تزال الثغرة نفسها بين متطلّبات التنمية ووعود الاستدامة. ظنّ البعض أن من أنتج التقنيات التي تسبّبت بكوارث مناخية وبيئية يمكن أن ينتج تقنية منقذة. لقد منحتنا التغييرات التكنولوجية طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ولكن لا يزال يتعين إتاحتها للجميع. كما أن هذه التقنيات تم صناعتها من أتربة نادرة وتسبّبت في مشكلات ونفايات جديدة، بما في ذلك النفايات البلاستيكية والإلكترونية. ولا نزال نشكو من عدم الإنصاف والتوفيق بين الاستثمار وحماية البيئة، في وقت لم يعد أحد يستطيع التأكيد أنه بإمكاننا البقاء ضمن أهداف درجة الحرارة المتفق عليها في اتفاقية باريس. نصف قرن مرّ وما زلنا لا نعرف التوفيق بين فكرة الحق في التنمية وبين حماية البيئة.

على أيّ حال، إن فكرة الحق في التنمية ليست فكرة أصلية ولا متأصلة عند مفكري البلدان النامية. إنها فكرة غربية تم نقلها وترجمتها عبر وسطاء أطلق عليهم صفة مفكرين من البلدان النامية، هم الذين روّجوا لمفهوم التنمية كحق، في وقت لم تكن شعوب البلدان النامية تعرف أو تحتاج لفكرة التنمية! كان لدى الكثير من شعوب الأرض فكرة الكفاية التي لم تكن تحتاج إلى أفكار تتعلق بزيادة الإنتاج. وإذ تم اعتبار أن التكنولوجيا هي المصدر الأساسي للتنمية، فإن ترويج مفهوم الحق في التنمية كان ضرورياً من أجل تسويق تلك التكنولوجيا الجديدة في البلدان النامية وتحويل تلك الشعوب إلى مجموعات من المستهلكين.

لم يتخلّ مؤتمر ستوكهولم أمس، وبعد خمسين سنة، عن فكرة «الرفاهية» كهدف إنساني! بالرغم من كل ما خلّفه هذا المفهوم من مآس، لا يزال هدفاً عند خبراء الأمم المتحدة المسيطرين على المشهد العام العالمي. وما الرفاهية غير ذاك الإصرار على عدم التخلي عن بعض الراحة الحالية من أجل صحة المستقبل؟ لم تأخذ فكرة الرفاهية مداها المدمر إلا مع فلسفة النفعية ومع زيادة النزعة الفردانية حول العالم. ولذلك شاع أن الرفاهية هي رفاهية الفرد على حساب الجماعة أو المجتمع، أو في أقلّ تقدير، هي رفاهية الفرد بغض النظر عن وضع المجتمع. وهذه أحد أهم إرهاصات الفلسفة البراغماتية العملية وقيمها النفعية.

تاريخياً، على المستوى الفلسفي، لم يكن لمصطلح الرفاهية أي معنى إيجابي ولم يدخل يوماً في سلّم القيم. كان الهدف الأسمى هو الخير وليس الرفاهية. والخير العام تحديداً، بمعنى أن صحة الفرد وسعادته مرتبطتان بمدى تحقيق الخير العام وليس رفاهية الفرد. لا بل اعتبرت رفاهية الفرد كمعطى مضاد للخير العام.

فقبل أن نصبح أمام معادلة بالغة الحرج والخطورة تقول: «إما رفاهية الفرد أو صحة الكوكب»، هل حان الوقت لإعادة النظر ببنية خبراء الأمم المتحدة وتطعيمهم بفلاسفة القيم البيئية الجديدة... بالإضافة إلى إعادة النظر ببنية الأنظمة الاقتصادية المسيطرة، لإنقاذ الكوكب وصحة المستقبل؟

زيارة بايدن المرتقبة: خلفيات وغايات

حسام عبد الكريم *

عاملان رئيسيان يقفان وراء الزيارة الأولى لجو بايدن إلى الشرق الأوسط بصفته رئيساً للولايات المتحدة:

الأوّل، هو الصراع في أوكرانيا بين روسيا والغرب وتداعياته ونتائجه. فبرغم مرور أربعة أشهر من القتال لم يتم الحسم، وبدأت الأمور تتجه نحو صراع ومواجهة قد تطول. الدعم الأميركي العسكري والمالي الكبير لأوكرانيا، والتحشيد السياسي والإعلامي، وحُزم العقوبات المتتالية، لم تنجح في دفع روسيا للتراجع أو الاستسلام. صحيح أنه كان لها تأثير اقتصادي مهم على روسيا إلا أنه ثمنٌ تدفعه كل من وعى وإدراك في سبيل صد مخاطر تراها أعظم وأخطر على أمنها القومي. وفي المقابل، الدعم الكبير الذي تتلقاه أوكرانيا صار يشكل عبئاً مباشراً على دول الغرب، بالإضافة إلى تداعيات الصراع على الاقتصاد العالمي، وبالتحديد أزمة الطاقة الناتجة عن إمدادات النفط والغاز الروسيَّين وخصوصاً إلى دول أوروبا.

الارتفاع الكبير والقياسي في أسعار المحروقات في أوروبا وفي داخل أميركا نفسها صار يعاني منه المواطن العادي الذي بدأ يضغط على حكوماته لإيجاد حلول تخفف عن كاهله وطأة غلاء أسعار السلع والخدمات. ومن هنا أتت حاجة الرئيس الأميركي إلى تعاون السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم. السعودية كانت قد رأت في أزمة أوكرانيا فرصة لإظهار أهميتها واستعادة مكانتها التي تراجعت كثيراً لدى أميركا. الكلام الذي صدر عن بايدن أثناء حملته الانتخابية، وحتى بعد انتخابه رئيساً، مؤذٍ جداً للسعودية: وصفها بالدولة «المنبوذة»، وقال إنه لن يتعامل مع محمد بن سلمان وسيكتفي بالعلاقة الرسمية مع الملك. الحقيقة أن بايدن كان يعبّر عن تيار عريض داخل الحزب الديموقراطي في السياسة الخارجية الأميركية. وبايدن طبعاً كان نائبه، ويعتبر عهده امتداداً له. شعرت السعودية بالإهانة والغضب الشديد تجاه الحزب الديموقراطي، وخصوصاً أنه لم يصدر عنها أي شيء يجعلها تستحق تلك المعاملة القاسية. كانت السعودية جاهزة للتعاون ولتلبية أي شيء يُطلب منها، كما كانت دائماً تفعل منذ عقود طويلة، ولكن الجفاء والنكران جاءا من طرف أوباما والديموقراطيين. ألقت السعودية بكل أوراقها في سلة دونالد ترامب، وراهنت عليه لإخراجها من حالة «النبْذ» التي فرضها أوباما عليها، وتحدّت في سبيل ذلك كل فظاظة ترامب وجلافته واستعلاءه، بل وحتى إهاناته العلنية؛ غدت السعودية جزءاً من الصراع الحزبي الداخلي في أميركا: الهجوم على السعودية، وعلى الأمير محمد بن سلمان بالتحديد، صار يُعتبر هجوماً على ترامب.

استغلّت السعودية الحرب في أوكرانيا لتصفية حسابها مع بايدن. نأت السعودية بنفسها عن حُزم العقوبات التي بدأ الغرب يفرضها على روسيا، واتخذت موقفاً متوازناً من القضية حافظت فيه على مسافة تفصلها عن أميركا بايدن، ووقفت تتفرّج على مشكلة الطاقة العالمية وارتفاع أسعار الغاز والنفط دون أن تتدخل. والآن، ينظر السعودية، حان أوان قطف الثمار؛ والمتابع للإعلام السعودي سيرى مدى النشوة التي يشعرون بها بعد إعلان بايدن عزمه زيارة السعودية ولقاء وليّ العهد. «جاء إلينا راكعاً»، هكذا يقول بعض كتاب السعودية وذبابها الإلكتروني. جو بايدن، من طرفه، لا يجد غضاضة في التراجع و«ابتلاع» لسانه الذي كان أطلقه على محمد بن سلمان، فهو في النهاية سياسي محترف وعتيق ويرى أن المصالح فوق المبادئ وأن كل شيء قابل للمساومة. ولا شك أن بايدن سيقبض ثمناً كبيراً من السعودية لقاء تراجعه العلنيّ عن سياسته تجاه ابن سلمان. هذا الود المستجد بين بايدن والسعودية فرضته الظروف السياسية والمصالح الاستراتيجية، وهو لا يغيّر من حقيقة موقف السعودية التي تأمل بهزيمة الديموقراطيين في الانتخابات وتحلم بعودة ترامب للحكم عام 2024.

الثاني، والمهم، هو الموضوع الإيراني. مرت سنة ونصف سنة على تسلم إدارة بايدن الحكم وما زالت المفاوضات مع إيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي متعثّرة. لم يحصل اختراق بالرغم من الجولات الكثيرة التي عُقدت بين الطرفين، سواء في عهد الرئيس روحاني أو السيد إبراهيم رئيسي. هذا الوضع ليس مريحاً على الإطلاق لإدارة بايدن التي باتت تشعر بالضغط الشديد والحاجة إلى أن تفعل شيئاً ملموساً لإقناع أو إغراء أو إرغام إيران على العودة للالتزام بنبود اتفاق عام 2015 الذي أنجزته مع إدارة أوباما. لا تستطيع إدارة بايدن أن تتحمل استمرار الوضع الحالي حيث تتابع إيران نشاطاتها النووية وتحقق تقدماً مطرداً في برنامجها وطني لا يعتمد على واردات النفط. سياسة الصبر الاستراتيجي والتصعيد التدريجي لنشاطاتها النووية أتت أكلها ووضعت الطرف الآخر تحت ضغط الزمن. لا شك أن لإيران مصلحة في إنجاز اتفاق يخرجها من دائرة الحصار الاقتصادي والعقوبات، ولكنها ليست في عجلة وتشعر أنها قادرة على فرض شروطها والحصول على تعهدات وضمانات إضافية تمنع الولايات المتحدة من تكرار سيناريو الانسحاب والتراجع عن التزاماتها كما فعل ترامب.

(أ ف ب)

> تجد إسرائيل نفسها في وضع استراتيجي ضعيف في المنطقة، خصوصاً بعد أن نجحت قوى المقاومة في غزة ولبنان في فرض حالة من الردع

بهذه الخلفية، يمكن النظر إلى التوجه الأميركي لتأسيس وقيادة تجمّع إقليمي عسكري – أمني موجّه ضد إيران يضم دولاً عربية بالإضافة إلى الكيان الإسرائيلي، أو «حلف ناتو عربي – إسرائيلي» كما يقال. تريد أميركا أن تقول لإيران إنها لن تبقى تتنظر إلى ما لا نهاية لأجل إنجاز اتفاق نووي جديد أو إحياء القديم المتعثر، بل سوف تنتقل إلى سياسة ضغط وتصعيد وأن بإمكانها حشد دول المنطقة كلها معها في منظومة موجهة ضدها تضم العرب والإسرائيليين معاً.

والبعد الإسرائيلي له أهمية خاصة في التحرك الأميركي. ستكون إسرائيل أولى محطات زيارة بايدن. هناك شعور في إسرائيل بالفشل والعجز استراتيجياً في مواجهة إيران ومحور المقاومة في المنطقة. الصحافة الإسرائيلية ومراكز الأبحاث وكبار المسؤولين الحاليين والسابقين لا يتوقفون عن الكلام بشأن الحاجة إلى «لجم إيران» والقضاء على برنامجها النووي وقدراتها الصاروخية. ومن يتابع الإعلام الإسرائيلي ووسائل التواصل يرى حجم الهستيريا الموجودة بشأن إيران. ومعروف تماماً مدى الإحباط الإسرائيلي، وخصوصاً من قوى اليمين الحاكم، من سياسة الحزب الديموقراطي تجاه إيران، منذ عهد أوباما – هيلاري كلينتون وصولاً إلى إدارة بايدن. تفضل إسرائيل حلاً عسكرياً لمشكلة البرنامج النووي الإيراني ولكنها أضعف وأعجز من فعل ذلك بنفسها، وتريد من أميركا أن تقوم بذلك. وأما الغارات التي تشنها إسرائيل على أهداف داخل سوريا، فليس لها تأثير كبير على تصاعد قوة إيران وحلفائها في المنطقة، رغم تكرارها. وتجد إسرائيل نفسها في وضع استراتيجي ضعيف في المنطقة، خصوصاً بعد أن نجحت قوى المقاومة في غزة ولبنان في فرض حالة من الردع المتبادل معها بفضل تطور قدراتها الصاروخية والقتالية المدعومة إيرانياً. وحتى العمليات الاستخباراتية واستهداف الكوادر العلمية والقيادية داخل إيران لم تؤدّ سوى إلى زيادة العزيمة الإيرانية على الرد ورفع مستوى الدعم لقوى المقاومة في غزة التي صارت قادرة على إيقاع خسائر مؤثرة في العمق الإسرائيلي. لم تتمكن إسرائيل من ترجمة التطبيع و«الاتفاقات الإبراهيمية» مع الدول العربية إلى إنجاز استراتيجي حقيقي، والفضل في ذلك لإيران ومحور المقاومة.

في هذه الظروف الإسرائيلية، يصل بايدن إلى «إسرائيل». سوف يعيد بايدن التأكيد لإسرائيل التزام أميركا بحمايتها وضمان أمنها ومستقبلها، ولكن على إسرائيل السمع والطاعة للأوامر والضوابط الأميركية، التي من أهمها عدم التهور والانجراف نحو مواجهة عسكرية مع إيران. تريد أميركا ضبط الإيقاع في مواجهة إيران بحيث تكون الخطوات ضدها مدروسة ومحسوبة، سياسياً واقتصادياً، أو عسكرياً إن لزم الأمر، بحيث تحدد هي ما ينبغي فعله ولن تسمح للحلفاء الإقليميين، وبالذات إسرائيل والسعودية، أن يجرّوها إلى حيث لا تريد. وسوف يلتقي بايدن مع رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، في إشارة منه إلى اختلاف سياسة الديموقراطيين في أميركا عن ترامب وصفقاته التي استثنت الفلسطينيين واعتبرت أن السلام ممكن أن يقوم في المنطقة على أساس تعاون اقتصادي بين إسرائيل والدول العربية.

يحاول بايدن ترميم السياسة الأميركية في منطقتنا، وهي التي تراجعت كثيراً في السنوات الماضية، عن طريق المبادرة وإعادة الحضور وتوثيق العلاقة مع الحلفاء التاريخيين. والزيارة بهذا الشكل الاستعراضي ما كانت لتتم لولا التحديات الكبيرة على الصعيد العالمي، وحاجة أميركا إلى كل العناصر التي يمكن أن تساعدها في صراعها المباشر مع روسيا وصراعها الأكبر مع الصين.

* كاتب من الأردن

«تطبية» الأزمات

نجاة فضل الله *

بين الحربين العالميّتين، بدأت إدارات المستعمرات بلحظ أزمة غذائيّة بين سكّانها. وفي عام 1931، تسلّم المجلس الاستشاري الاقتصادي في عصبية الأمم ملفّ الأزمة الغذائيّة في المستعمرات، وطلب بدوره تقارير ومعلومات من المستعمرات حول الأوضاع الغذائيّة في كلٍّ منها. وقد عادت هذه التقارير شبه متّفقة على أنّ المشكلة تتجاوز «علم التغذية».

حاكم أنتيغوا (دولة مكونة من أرخبيل يقع في البحر الكاريبي الشرقي على الحدود مع المحيط الأطلسي)، على سبيل المثال، رأى أنّ المسبّب الرئيسي للأزمة الغذائيّة في بلاده هو الفقر، وذلك بناءً على بحوث أجريت على حالات سوء التغذية في الأطفال، وكان السبب في كلّ هذه الحالات أنّ الآباء ببساطة ليس بمقدورهم شراء الطعام.

أمّا مدير المصلحة الطبّية في ساحل الذهب (يعرف الآن بغانا) آنذاك، فرأى القضية أبعد من ذلك، رابطاً أزمة الغذاء بالسياسات الاقتصاديّة التي تُركّز على التصدير، وأنّ السياسات الاستعماريّة كرّست الكثير من الاهتمام لزراعة الكاكاو بهدف تصديره، مهملين بذلك حقيقة أنّ معظم المزارعين في القرى يعيشون أساساً على الطعام الذين ينتجونه في مزارعهم التي حوّلها الاستعمار إلى حقول لزراعة الكاكاو.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ معظم الأدلّة التي عادت في تقارير المستعمرات أكّدت أنّ المشاكل الغذائيّة الخطيرة أصلها حديث نسبيّاً، ومرتبطٌ بالاستعمار. وهو ما أشارت إليه أيضاً أودري ريتشاردز، عالمة الأنثروبولوجيا التي كانت عضواً في لجنة البحوث في المستعمرات، عندما كتبت أنّ تغذية شعوب تلك المناطق وصحّتهم تدهورت بعد الاحتكاك بمدنيّة البيض وليس العكس، وأنّ سوء التغذية كان وباءً حديثاً في تلك الفترة.

وفي آذار 1938، جمعت اللجنة تقارير من مختلف المستعمرات وأعدّت مسوّدة تقرير حول أزمة الغذاء. وحدّدت الأخيرة أنّ الفقر، ثمّ الجهل، هما السببان الرئيسيّان لسوء التغذية في المستعمرات، وأنّ الفقر ناجم عن نقص في إنتاج محاصيل الطعام وعن الأجور المنخفضة من جهة، وعن تلقّي المستعمرات عائدات زهيدة مقابل صادراتها الزراعيّة من جهة أخرى. باختصار، وجّهت المسودة أصابع الاتهام بشكل أساسي إلى سياسات المستعمرات والمذهب الاستعماري بشكل عام في ما يخصّ أزمة الغذاء.

لكنّ المسودة هذه لم تُبصر النور، على الأقلّ ليس دون تعديلات جذريّة. اعترضت مجموعةٌ من أعضاء اللجنة على تركيز التقرير على انخفاض المستوى الاقتصادي في المستعمرات، معتبرين أنّ التركيز يجب أن يكون على العناية بأمور الغذاء والتغذية. إثر هذه الاعتراضات، تبدّلت لهجة التقرير من متشائمة إلى متفائلة، وأهملت المشاكل البنيويّة الصعبة العلاج، وتمّ التركيز عوضاً عن ذلك على مشاكل تقنيّة يُمكن للحكومات أن تعمل على حلّها، ونوقشت الأسباب في التقرير النهائي بطريقة أكاديميّة تقنيّة.

طُرحت أزمة الغذاء في النسخة الأولى على أنّها من شؤون الاقتصاد السياسي، أمّا في النسخة الثانية النهائيّة فاعتُبرت أنّها من شؤون «تعليم الأهالي»، الذين إذا عرفوا ماذا يزرعون وكيف يزرعونه وبطهونه، فسوف يقلّ الفقر وبالتالي المرض أيضاً. وأصبح حلّ أزمة الغذاء يكمن في حشد الخبراء المُناسبين، من أطبّاء وعلماء التغذية والزراعة.

وهكذا، بكلّ بساطة، تحوّلت أزمة الغذاء في السياسة والاحقاً في الوجدان العالمي أيضاً، من مشكلة بنيويّة إلى مشكلة تقنيّة حلولها تكون عبر الإمداد بالمكمّلات الغذائيّة التي «تفتقر» إليها شعوب المُستعمرات، وعبر نشر التثقيف الصحّي وتعليم المجتمعات المحلّيّة طرق الاستفادة من الموارد القليلة لصناعة غذاء كامل متوازن. وهكذا تمّ «تطبية» (تحويلها إلى طبّية) أزمة الغذاء، لتحوّل أزمة سياسيّة بامتياز إلى مشكلة جهل وقلّة معلومات ونقص في الموارد.

وهذه «التطبية» ليست حالةً منفردة، بل هي نهجٌ مُستمرّ. يُجادل كُتّاب كثيرون بأنّ القرن الماضي شهد نزعة متزايدة نحو جعل المشاكل الاجتماعيّة والسياسيّة مشاكل علميّة، «علمنة»، وطبّيّة، «تطبينة»، بمعنى أن تُنقل العقدة من المجال الاجتماعي والسياسي الذي يُمكن فيه إنجاز شيء ما بشأنها، إلى مجال الطبيعة فتُقارب المُشكلة كأنّها مُشكلة ثابتة تُحلّ من خلال طرق علميّة يُحدّدها الخبراء.

تُعرّف التطبية أو الـ«medicalization» على أنّها توسّع لوصاية اختصاص الطبّ ليُقارب ويُعالج المشاكل الاجتماعيّة. ما تقوم به «التطبية»، عمليّاً، هو فهم المشاكل السياسيّة أو الاجتماعيّة فهماً طبّياً، وبالتالي تحويل حلولها المطلوبة إلى حلول طبّية.

ويرى البعض أنّ الحلول تُقيّد وقد تقمع استراتيجيّات معالجة الأزمات عبر تفادي الحلول الجذريّة السياسيّة الاجتماعيّة، والتوجّه نحو الحلول الطبّية العلميّة التقنيّة، كما حصل في مقاربة أزمة الغذاء العالميّة في المستعمرات في ثلاثينيّات القرن الماضي.

على سبيل المثال، التعريفات الموضوعيّة للفقر الموجودة اليوم، نزعت الصفة السياسيّة عن أزمة الفقر، وحوّلتها إلى ظاهرة لها تعريفاتها وحلولها العلميّة عبر ثوابت تقنيّة. فأصبح بحث سبل العلاج يقتصر على الإمداد بالموارد الغذائيّة والصحّية، وجمع التبرّعات، ونشر التثقيف الصحّي والتوعية الاجتماعيّة، وبناء مشاريع محلّيّة لتأمين فرص عمل غالباً ما تكون أقرب إلى فرص استغلال بأجور زهيدة وشروط عمل سيّئة. وتمّ تجاهل الحلول المرتبطة بتغييرات بنيويّة تتعلّق بتوزيع الثروات واستغلال الموارد المحلّية من قبل الشركات الأجنبيّة، وغيرها من العوامل السياسيّة المسؤولة عن الأزمة.

ونهج التطبية لا يزال مُعتمداً اليوم في مُقاربة كثير من الأزمات الراهنة. على سبيل المثال، يُخصّص موقع منظّمة الصحّة العالميّة قسماً يجري تحديثه بشكل دوريّ تحت عنوان: كارثة اليمن (طبعاً اختيار توصيف كارثة كأنّها ظاهرة طبيعيّة ثابتة له حيثيّاته أيضاً). وضمن هذا القسم، يتناول الموقع الخطوات التي قامت بها المنظّمة لمساندة اليمن في «محنه المتعدّدة»، منها وباء الكوليرا المنتشر في مناطق عديدة في اليمن، والذي يُعدّ، بحسب المنظّمة أيضاً، من أكبر الأزمات الصحّية في تاريخ العالم الحديث. لكنّ مُقاربة هذه الأزمة طبّية وعلميّة بحتة، في التوصيف والحلول. لناحية التوصيف، تُعرّف الأزمة من منظور طبّي بتناول جرثومة الـ vibrio cholera المُسبّبة للمرض، وطرق العدوى والوقاية والعلاج. وأمّا من ناحية الحلول، فتتمظهر تطبية الأزمة عبر الاطّلاع على الاستراتيجيّات التي قامت وتقوم بها المنظّمة، والتي تضمّ تنقية مصادر المياه، وإرشاد الأهالي إلى وسائل النظافة والتعقيم، إضافةً إلى دعم الدولة في إنشاء المختبرات لتشخيص حالات الكوليرا ورصدها بشكل أوسع. فأصبحت سُبل العلاج مرتبطة بحملات تبرّع بالمال والغذاء والسوائل، إضافةً إلى توعية اليمنيّين حول طرق تنظيف مصادر المياه وتعقيمها قبل شربها، كأنّ أصل الأزمة هو الجهل وقلّة النظافة، وحلولها تقنية يرشدنا إليها الخبراء والاختصاصيّون من أطبّاء وعلماء آخرين، وبحسب تمويلها مجموعة من المؤثّرين المهتمّين بالقضايا الإنسانيّة التي لا دخل للسياسة بها».

التطبية نهج وثقافة وسلوك. هي نهجٌ مُقاربة الأزمات السياسيّة المعقّدة وحلولها، فتخلق ثقافة عامّة في التعاطي مع المشاكل في المجتمعات، وتُصبح سلوكاً على المستويين الفردي والجماعي. خطورة التطبية في الحقيقة هي أنّها تمييعٌ للأزمات عبر تجاهل جذر الأزمة الحقيقي والتوجّه نحو حلول لا تُزعج، لكنّها أيضاً لا تفكّ عقداً بل تُحسّن مظهرها. والمواجهة لا ولن تكون سوى عبر فهم هذا النهج المتغلغل في تفكيرنا ومُقارباتنا اليومية، وعبر خلق نهج بديل يعتبر الطبّ جزئيّة في فهم الأزمات المعقّدة، لا مساحةً مُنعزلة تُقذف إليها الأزمات من أجل تجنّب حلّها.

* طبيبة وباحثة لبنانية

إصلاح في الفاتيكان وحماية للفاسدين في لبنان

نور شدراوي *

تتباهى جمعية المصارف على موقعها الإلكتروني بأن نجحت قوى المقاومة في المالي في البلاد. رغم أن هذه المفاخرة تحمل الكثير من الوقاحة إلا أنها صحيحة، بل إن هيمنة المصارف طاولت أيضاً جميع مفاصل الدولة والمجتمع - من الإعلام إلى الفن والرياضة والتربية. وصلت حملات المصارف الترويجية والدعائية إلى حد بات اللبناني يصادف إعلانات مصرفية بشكل شبه متواصل. كان يندر أن تجد حفلاً موسيقياً أو مهرجان سينما أو معرض لوحات أو نشاطاً رياضياً لا يرعاه مصرف، مباريات الأطفال في الرسم كانت ترعاها مصارف! قد يأتي يوم يقوم فيه احدهم بدراسة أثر النفسي للتعرّض المتواصل لإعلانات مصرفية على صحة الفرد. كل ذلك كان من مستلزمات استدراج الودائع وإبقاء الوهم قائماً حول ريادة المصارف وعصريتها ومتانتها، لحجب عملية الاحتيال والمقامرة بجنى عمر الناس ومدّخراتهم. لكن أي هدف جعل المصارف تغدق بسخاء على الكنيسة المارونية بخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة؟ أي مصالح تجمع القطاع المصرفي اللبناني بالكنيسة؟ هل لاقت الحسابات المصرفية التابعة للكنيسة الحتف ذاته لحسابات المودعين والصناديق الاجتماعية؟

ما يجمع البطريركية بجمعية المصارف أكثر من مصالح، هناك ما يشبه التماهي بين الطرفين. رئيس جمعية المصارف سليم صفير هو نائب رئيس «المؤسسة البطريركية المارونية العالمية للأنماء الشامل» التي أسّسها البطريرك مار بشارة بطرس الراعي. في عام 2011، قلّده البطريرك ميدالية «البطريركية المارونية» ثم ميدالية مار مارون عام 2016 في روما. كما منحه الفاتيكان في العام نفسه وساماً من رتبة كومندور. وإذا تسنّى لك زيارة مكتبة المعهد الحبري الماروني في روما فستجد لوحة تحمل اسم سليم صفير على مدخله.

لا يقتصر هذا الوئام على صاحب «بنك بيروت»، بل يبدو أن هناك منافسة بين أصحاب المصارف على توثيق عرى التلاقي مع بكركي. فصاحب بنك «SGBL»، أنطوان الصحناوي، يضع طائرته الخاصة في تصرف الراعي خلال سفراته، كما في رحلة الراعي إلى واشنطن للمشاركة في مؤتمر دعم المسيحيين عام 2014 وإلى كندا عام 2018. الصحناوي قام أيضاً بتقديم جدارية فسيفسائية صمّمها فنان إيطالي لتكون ضريحاً للقديس شربل داخل كاتدرائية سان باتريك في نيويورك والتي أقيم لها احتفال ضخم حينها بحضور الراعي. هبات الصحناوي متنوعة أكثر من صفير، إذ قدّم مشغلاً حرفياً لحديقة البطاركة التابع لرهبانية mission de vie، ومول ترجمة ونشر كتاباً مصوراً عن البطريرك اصطفان الدويهي بخمس لغات، بالإضافة إلى عدد من الهبات «الخيرية» لجمعيات مسيحية. كما صفير، نال الصحناوي كذلك ميدالية مار مارون.

صاحب «بيبلوس بنك» فرنسوا باسيل لم يحصل على هذه الميدالية، لكنه نال وسام القديس غريغوريوس الكبير وجائزة الصليب الأكبر من الدرجة الأولى من الفاتيكان. من نشاطاته الخيرية التبرع بتشييد كنيسة سيدة الدوير الجديدة في الفيدار ومقر لجمعية كشافة الاستقلال التابعة للرهبانية الأنطونية في الدكوانة. التصاق باسيل بالكنيسة وثيق لدرجة أن الرابطة المارونية أصدرت بياناً دفاعاً عنه في عام 2014، أشادت فيه بوطنية الرجل وعطاءاته على خلفية انتقادات وُجهت إلى عقده مؤتمر عقده حول قضية سلسلة الرتب والرواتب.

تنقل شاهدة عيان أنه في بداية الأزمة دخلت إحدى الراهبات فرعاً لأحد المصارف في الأشرفية. وقفت تنتظر دورها في الطابور. أمامها وخلفها صف طويل من الناس تكاد تسمع صرير أسنانهم وأزيز غليان الدم في عروقهم، ينتظرون أن يتوسّلوا من سارقيهم فتاتاً من مالهم الخاص. وحدها الراهبة كانت الكسيحة بادية على وجهها تتحمّل مشقة الانتظار بصلابة الشهداء القديسين. عندما وصل الدور إليها، طلبت تحويل مبلغ 100 ألف دولار على مرأى ومسمع الجميع. لبّت الموظفة الطلب فوراً وساد صمت القبور في الفرع.

تشابك المصالح بين المؤسسات الدينية والمؤسسات المالية ليس أمراً جديداً ولا فريداً من نوعه في لبنان. ولا يخفى على كثيرين أن المراكز الدينية تكون أحياناً ملاذاً لغسيل الأموال حيث يسهل لمن أراد ذلك إخفاء تعاملاته المشبوهة تحت ستار تقديمات وتبرعات ومساهمات سخية للكنيسة أم للجامع أم غيرهما من المؤسسات ذات الطابع الديني أو الرعوي. في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية عدد من الفضائح التي هزّت الفاتيكان وارتبط فيها اسم الكنيسة بجرائم مالية تورّط فيها أساقفة. بعض هذه الفضائح كانت أشبه بالأفلام البوليسية. تدرك الكنيسة كل ذلك ولا تحاول إخفاءه، بل تستمر محاولات الفاتيكان لتطهير سمعة المؤسسة الكاثوليكية من هذه الارتباطات. كما يقوم البابا فرنسيس بمحاولات لإصلاح بنك الفاتيكان، وهو مؤسسة مالية تُعنى بإدارة حسابات الفاتيكان ومحفظاته المالية والعقارات التابعة له، وحامت حوله العديد من فضائح الاختلاس وقضايا غسيل الأموال، إذ قام البابا قبل سنوات بطرد كامل مجلس إدارة البنك وتعيين مجلس إدارة جديد له.

تاريخياً، وبحكم موقعه الجغرافي، كان للفاتيكان والكنائس الإيطالية بشكل خاص علاقات مشبوهة بالمافيا الإيطالية استمرت حتى وصول البابا الحالي. قبل ذلك، كانت المجاهرة بمواقف ضد المافيا الإيطالية، أو حتى التضامن مع ضحاياها من قبل الكنيسة، تؤدي إلى مصرع آباء وأساقفة، أولهم كان الكاهن الإيطالي غيوسيبي بوغليسي الذي قامت المافيا بتصفيته علناً في أيلول 1993 على خلفية تحدّيه لعصابات الكوزا نوسترا التي تُعتبر عرابة المافيا في العالم. بعد ستة أشهر، اغتيل الأب غيوسيبي ديانا خلف مذبح الكنيسة بينما كان يهمّ بارتداء لباسه الكهنوتي، وهو كان أحد الشهود في تحقيق قضائي بقضية تربط سياسيين ورجال أعمال بالكامورا، إحدى أكبر منظمات المافيا الإيطالية وأوسعها شهرة. لكن لم يكن التهديد والخطر الأمنيان وحدهما سبب سكوت الكنيسة عن ممارسات المافيا والتعايش معها. يشير تقرير لمجلة «إيكونومست» إلى أنه خلال الحرب الباردة، كان هناك تواطؤ غريب بين الكنيسة والمافيا لمحاربة عدو مشترك هو الشيوعية، وأن غضّ النظر عن ممارسات المافيا تحت مسمى «التسامح» كان ثمناً ضرورياً لإبقاء إيطاليا في كنف المعسكر الغربي المعادي للاتحاد السوفياتي.

إلى جانب المصالح السياسية، كانت هناك مصالح مالية وارتباطات مشبوهة للكنيسة عبر بنك الفاتيكان السيئ السمعة. في حزيران 1982، وُجد المصرفي روبرتو كالفي معلقاً من رأسه على أحد جسور لندن في جريمة لم يفك لغزها إلى يومنا هذا، وقد حيكت حولها الكثير من نظريات المؤامرة. كالفي هذا كان رئيس أحد أكبر المصارف الإيطالية، بنك امبروزيانو، الذي كان يُطلق عليه اسم «مصرف الكهنة»، قبل انهياره عام 1982. وكان كالفي يُلقب بـ«مصرفي الله» بسبب تعاملات مصرفه مع بنك الفاتيكان، وهو كان قبل مقتله بقليل يخضع للمحاكمة بجرائم تبييض أموال. كما سبق مقتله، سلسلة من الاغتيالات طاولت قضاة يحققون في جرائم مالية تطاول القطاع المصرفي الإيطالي. ارتباط بنك الفاتيكان بمصرف كالفي كان وثيقاً لدرجة أن رئيس بنك الفاتيكان يومها، الأسقف الأميركي بول مارسينكوس الذي كان لصيقاً جداً بالبابا في حينه (البابا بولس السادس)، كان أحد أبرز المساهمين بمصرف كالفي وأول أسقف بتاريخ الكنيسة يشارك في مجلس إدارة مصرف. كما يرد في كتاب «مصرفيو الله» لجيرالد بوزنر أن الكاتب اطّلع على وثائق أفرجت عنها وزارة الخارجية الأميركية تبين أن مارسينكوس كان جاسوساً أميركياً وكان يزود المسؤولين الأميركيين بتفاصيل شخصية عن البابا، زوجة كالفي اتهمت الفاتيكان بمقتل زوجها فيما حامت شبهات حول المافيا الإيطالية بمقتله ولا يزال ملفّ هذه الجريمة الكثير من الغموض. بالرغم أنه لم يثبت تورط بنك الفاتيكان بإفلاس مصرف كالفي، تم تحميل الفاتيكان مسؤولية معنوية، دفع بموجبها 244 مليون دولار للدائنين.

استمرت الفضائح المالية تلاحق بنك الفاتيكان حتى وقت قريب، أبرزها كانت محاكمة المونسينيور نونزيو سكارانو عام 2013 بتهم تبييض الأموال وتحويل ملايين الدولارات من حساب بنك الفاتيكان إلى حسابات أصدقاء نافذين له في سويسرا. عندما تم توقيف سكارانو كان على متن طائرة خاصة برافقه مسؤول في الاستخبارات وبحوزته 20 مليون دولار يحاول إدخالها من سويسرا إلى روما. المونسينيور، وهو كان مصرفياً قبل أن ينضم إلى الكهنوت، والذي تُقدر ثروته بملايين الدولارات، قال في دفاعه عن نفسه حول تحويله 730 ألف دولار خارج بنك الفاتيكان إن المبلغ كان تبرعاً سخياً من أحد المانحين لبناء مستشفى للأشخاص الذين يعانون من مرض عضال.

بدأت ملامح الإصلاح داخل الكنيسة الكاثوليكية بالظهور مع وصول البابا فرنسيس إلى سدة الفاتيكان عام 2013. ويُعد عهده بداية عهد القطيعة بين الكنيسة والمافيا الإيطالية، إذ جاهر ببعض المواقف الحادة ضدها، كان أبرزها عام 2017 عندما توفي زعيم كوزا نوسترا وأحد أشهر رؤساء المافيا الإيطالية، توتو رينينو، الملقب بزعيم الزعماء، داخل سجنه ورفضت الكنيسة علانية أن تقام له جنازة عامة. تقوم استراتيجية البابا فرنسيس على تنظيف بيته الداخلي بدل طمس الفضائح أو إنكارها خوفاً على سمعة الكنيسة. فهو لم يتوانَ عن طرد أساقفة وكهنة يواجهون تهم فساد وفضائح جنسية ودعم تحقيقات المحاكم المدنية معهم. رغم أن خطواته لا تزال بطيئة وغير كافية لمحو تاريخ ملطّخ بفضائح الفساد والاختلاس وتبييض الأموال، إلا أن البابا فرنسيس كان أوّل بابا يفرض تعديلات جوهرية داخل الفاتيكان، مقارنة بالعهود السابقة. وفي أيار من العام الماضي أعلن عن إنشاء مجموعة عمل لدراسة فرض الحرم الكنسي على جميع أعضاء المافيا وتقديم الدعم للأساقفة حول العالم لاقتلاع منظمات الجرائم المنظّمة وطرد أعضائها من الجسم الكنسي.

> يبدو أن أصداء الخطوات الإصلاحية في روما لم تصل بعد إلى رأس الكنيسة المارونية في لبنان

لكن يبدو أن أصداء الخطوات الإصلاحية في روما لم تصل بعد إلى رأس الكنيسة المارونية في لبنان. فبدل الحرم الكنسي كان البطريرك الراعي يفرض خطوطاً حمراء لحماية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من أي محاسبة على الرغم من كل قضايا الاختلاس التي يحاكم بها في عدد من الدول. ولا يرى ضيراً في السفر بطائرة الصحناوي الخاصة بينما كان الأخير يقوم باستخدام نفوذه للإفلات من المحاسبة في جريمة الميزون بلانش الموصوفة والتي أدين فيها مرافقوه. ولولا أن قضاءنا يخره الفساد لكان الصحناوي يقبع الآن في السجن. كما أن هناك شكوى قدّمتها «المفكرة القانونية» وجمعية حماية المستهلك أمام النيابة العامة التمييزية ضد جمعية المصارف واعتبارها جمعية أشرار وفق المادة 335 من قانون العقوبات، إلا أن الجمعية لا تزال تحظى بثقة الراعي وحمايته. فهل تصل نسمات الإصلاح الفاتيكاني إلى ربوع بكركي؟

* صحافية

على الغلاف

حاول قادة الدول الغربية السبع الكبرى، والذين اجتمعوا في قمّة لهم في بافاريا (جنوبيّ ألمانيا) استمرّت ثلاثة أيام، إظهار تماسكهم في مواجهة روسيا، وصلابة دعمهم لنظام كييف. إلّا أن ما صدر عن القمّة أظهر بوضوح شحّ المبادرات لدى الغرب، في مجال السعي للتأثير على الموقف الروسي، بعدما استُنفدت الكثير من أدوات العقوبات والحصار بلا طائل، فيما ظهرت خلافات علنيّة حول سبل التعامل مع انعكاسات الحرب على أسعار الطاقة وإمدادات الغذاء. كما تصريحات «ملغومة» عن إمكان قبول تسوية «رابح – خاسر» بين موسكو وكييف. على أن العدوّ الاستراتيجي الأساسي للغرب لا يزال هو الصين، بحسب ما أكدت توجّهات المجتمعين، ولذا فإن خططاً اعتُمدت لمواجهة نفوذ بكين المتزايد في أفريقيا وأميركا اللاتينية

مخطّط لتقييد أرباح روسيا من النفط

قادة «السبع» يستنفدون أوراقهم

غابت اللحظة الأوكرانية بأبعادها المختلفة على أجندات كلّ هذه القمم المجموعة (أ ف ب)

أكد قادة «السبع» الالتزام بمساعدة أوكرانيا للحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها (أ ف ب)

أبرز ما خلصت إليه قمّة بافاريا

- التأكيد على دعم أوكرانيا، والاستمرار في فرض أقسى العقوبات الاقتصادية على (نظام الرئيس بوتين).
- تعظيم الجهود للتقليل من الآثار السلبية للحرب (العدوانية) الروسية ضدّ أوكرانيا، سواءً على المستوى الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك حماية اللاجئين.
- التدخّل بفاعلية لتحقيق الأمن العالمي في ما يتعلّق بالطاقة والغذاء، والتخفيف من آثار الركود الاقتصادي.
- الالتزام بمنع روسيا من الاستفادة من قوتها في مجال الطاقة عبر تنفيذ خطط لتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية من النفط والغاز والفحم، وفرض سقوف على الأسعار دون المساس بأهدافنا البيئية والمناخية.
- ملاحقة الإنتاج النفطي الروسي في كافة مراحله، والسماح بشرائه والتأمين على نقله تحت سقف سعري يتمّ التوافق عليه.
- دعوة منتجي النفط للتعاون خلال هذه المرحلة، مع التعهّد بدعم المستهلكين للتمكّن من تحقيق استقرار أسواق الطاقة.
- دعم الإنتاج الزراعي في دول المجموعة وشبكات التزويد لرفع مستويات الأمن الغذائي.
- الاستثمار في تطوير البنية التحتية العالمية ودعم الشركاء الأفريقيين في جهود التنمية.
- حثّ الصين على الالتزام بتعهّداتها والتعاون في مواجهة الاستحقاقات العالمية، والإعراب عن القلق من سجلّها لحقوق الإنسان.

لندن ـ **سعيد محمّد**

بعد اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل قبل عطلة نهاية الأسبوع الماضي، تلاقى قادة نادي الدول الغربية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان)، يومي الأحد والإثنين، في قلعة تاريخية في قلب إقليم بافاريا الألماني، بحضور رئيسة المفوّضية الأوروبية، فيما بدأ قادة عالميون بالتقاطر إلى العاصمة الإسبانية مدريد لحضور ما يوصف بأنه الاجتماع «الأكثر أهمية» لـ«حلف شمال الأطلسي» (الناتو) منذ سنوات. وغلبت اللحظة الأوكرانية بأبعادها المختلفة على أجندات كلّ هذه القمم المحمومة، لكنها بمجموعها عكست توتراً عامّاً لدى المعسكر الغربي بشأن الإشارات المتعاقبة حول تراجع هيمنته على الشأن العالمي، في مقابل صعود محور موسكو ـ بكين بامتداداته نحو بلاد الجنوب.

في قمّة بافاريا، حاول القادة المجتمعون (وهم يسيطرون على 50% من ثروة العالم ويمثّلون 10% فقط من سكّانه) إظهار تماسكهم في مواجهة روسيا، وصلابة دعمهم لنظام كييف. لكنّ التصريحات العالية السقف ـ وحتى السخرية من شخص الرئيس فلاديمير بوتين – التي صدرت عن الحاضرين، إنّما تنمّ، في وجه من وجوهها، عن ضعف أوراق الغرب في هذا الصراع، وربّما وجود قناعة ـ لدى بعض الأطراف على الأقلّ ـ بالعجز عن إنقاذ أوكرانيا بشكلها الحالي، إذ على رغم الخطاب التجييشي لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، وتعهّدات الرئيس الأميركي جو بايدن، كما رئيسة المفوّضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، بمواصلة العمل على تقليل اعتماد العالم على إمدادات الطاقة الروسية من الفحم والنفط والغاز الطبيعي المسال، سعياً للضغط على الكرملين ومحاولة تقليص مصادر تمويل العملية العسكرية الروسية، إلّا أن ما تمخّض عنه كلّ ذلك الصخب لم يغدُ حدود خطّة «نظرية» أميركية للتلاعب بسعر النفط ـ أكبر سوق للسلع الأساسية في العالم ـ، من شأنها أن تسمح لروسيا بمواصلة بيعه، مع محاولة الحدّ من هوامش الربح لديها. وعلى رغم التوافق المبدئي حول الخطّة (في ظلّ تحفّظ فرنسا التي أرادت سقفاً عالمياً لكلّ النفط لا الروسي فحسب، وتشاؤم ألمانيا التي وجدتها طموحة وصعبة التنفيذ)، إلّا أن مراقبين اعتبروها اعترافاً مبطناً بفشل الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها على صادرات موسكو من الطاقة، والذي أدّى إلى ارتفاعات حادّة في أسعار البنزين والمحروقات الأخرى، على نحو أثار ردّات فعل سلبية شديدة من قِبَل المستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا. وبحسب المعطيات، فإن الخطة العتيدة لن تكتمل قبل عدّة أسابيع؛ إذ إنها ستتطلّب مفاوضات مكثّفة من قِبَل وزراء مالية «السبع» مع الشركات الخاصة وقادة دول في أميركا اللاتينية وأفريقيا والهند ودول أخرى تشتري النفط الروسي، فيما ليست ثمّة ضمانات بنجاحها.

وبينما كان قادة أكبر الاقتصادات في العالم يُعلنون أنهم «لن يعترفوا بمحاولات روسيا المستمرّة لإعادة رسم الحدود بالقوّة»، فإن بياناً صادراً عن القمّة أكد أن الغرب «ملتزم بمساعدة أوكرانيا للحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها والدفاع عن نفسها واختيار مستقبلها، لكنّ الأمر يظلّ متروكاً لأوكرانيا لاتّخاذ قرار بشأن تسوية سلمية مستقبلية خالية من الضغوط أو النفوذ الخارجي»، في ما اعتبره محلّلون بمثابة إبقاءٍ لخطّ رجْعة، نحو دعم تسوية على قاعدة «رابح - خاسر» بين موسكو وكييف، سعياً لتجنّب تفاقم الصراع وامتداده إلى جبهات أخرى. وكان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، قد تحدّث مع الزعماء المجتمعين عبر تقنية الفيديو، وحثّهم على تزويد بلاده بأنظمة دفاع صاروخي متطوّرة ومساعدات أخرى إضافية. كما طلب زيلينسكي مساعدات مالية

> **حاول القادة المجتمعون إظهار تماسكهم في مواجهة روسيا، وصلابة دعمهم لنظام كييف**

أكبر، ودعا إلى فرض عقوبات إضافية على روسيا التي تسيطر قواتها الآن على أجزاء مهمّة شرقيّ البلاد وجنوبيّها. وردّاً على ذلك، قال مستشار للرئيس الأميركي حضر القمّة، إن واشنطن تستعدّ لتلبية طلب الرئيس الأوكراني بشأن أنظمة الدفاع الجوي، وتعمل أيضاً مع الحلفاء الغربيين لإرسال مزيد من الأسلحة والأموال. وأضاف جيك سوليفان، في حديث إلى الصحافيين، أن بايدن أبلغ زيلينسكي عزم الإدارة الأميركية وضع اللمسات الأخيرة على حزمة تشمل قدرات دفاع جوّي متقدّمة متوسّطة وطويلة المدى، إضافة إلى بعض البنود الأخرى التي تشتدّ الحاجة إليها من مثل ذخيرة المدفعية وأنظمة الرادار.

وظهرت في اليوم الثاني بوادر خلاف علني بين لندن وواشنطن حول خطّة اقترحها جونسون لإعادة استخدام الأراضي المخصّصة حالياً لمحاصيل الوقود الحيوي، في زراعة المزيد من الغذاء. وتلحظ الخطّة التي تدعمها ألمانيا، التقليل من استخدام الوقود الأخضر بهدف تخفيف الارتفاعات المستمرّة في أسعار المواد الغذائية، والتي فاقمتها انعكاسات الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا، مُهدِّدة على المدى المنظور الأمن الغذائي العالمي، ولا سيّما في الدول الفقيرة. لكنّ الأميركيين ـ ومعهم الكنديون ـ عارضوا ذلك المقترح، في محاولة لحماية المزارعين الأميركيين وتجنّب انهيار الالتزامات المناخية التي تمّ التوصّل إليها عبر العقود، معتبرين أن خطّة جونسون قد تؤدّي إلى ارتفاع أسعار الوقود. والولايات المتحدة هي أكبر منتج في العالم للإيثانول المستخدَم كوقود للنقل، وواحد من أكبر منتجي وقود الديزل الحيوي. وفي نيسان الماضي، أعلن بايدن خطّة لتوسيع استخدام الإيثانول خلال الصيف الحالي لأن «الوقود الحيوي له دور يلعبه في هذه المرحلة». ويعتقد فريق بايدن أن الحفاظ على دعم المحاصيل الحيوية يمكن أن يساعد الحزب الديموقراطي في الحفاظ على تأييد المناطق الريفية الأميركية مع اقتراب انتخابات نصفية صعبة للحزب، في تشرين الثاني المقبل. ومن الجليّ أنه من دون دعم أميركي صريح، فإن أيّ خطط يقدّمها الفرقاء الأوروبيون ستكون بلا قيمة عملية، وهو ممّا حدا بجونسون إلى التغيّب عن لقاء تحضيري بشأن بند البُنية التحية العالمية أداره بايدن، على رغم أن مكتب رئاسة الوزراء في لندن نفى وجود خلافات عميقة بين الزعيمَين جرّاء تباين آرائهما حول مسألة الوقود الحيوي هذه.

على أن إسقاط خطّة جونسون، شكّل إشارة واضحة إلى تقلّص مساحة الفعل لدى نادي الدول الغربية في مواجهة روسيا، كما محدودية الخيارات لديه إزاء انعكاسات العقوبات والحصار الاقتصادي على موسكو. وممّا يفاقم هذه المعضلة أن الزعماء الحاضرين ـ بلا استثناء تقريباً ـ يمرّون بحالة من الضعف السياسي داخلياً: جونسون (بريطانيا) بالكاد يحافظ على تأييد أغلبية بسيطة من حزبه، وإيمانويل ماكرون (فرنسا) بلا أغلبية تدعمه في البرلمان، وأولاف شولتز (ألمانيا) معلّق بائتلاف هزيل، وماريو دراجي (إيطاليا) يواجه تحدّيات كبيرة من اليمين ولا سيّما هناك، كما تراجعت شعبيّة بايدن بشدّة وبتّجه إلى فقدان الأغلبية في الكونغرس في الانتصفيات المقبلة. والجدير ذكره، هنا، أنه حضر قمّة بافاريا أيضاً عددٌ من قادة العالم، بمن فيهم الرئيس السنغالي ماكي سال الذي يمثّل الاتحاد الأفريقي، ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، والرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، ورئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، ورئيس الأرجنتين البيرتو فرنانديز، كما الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش (افتراضياً)، ورؤساء «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» و«منظمة التجارة العالمية» و«منظمة التعاون والتنمية». ويبذل الغرب جهوداً استثنائية لتوريط بقيّة العالم معه في الصراع الأميركي ـ الروسي، لكنّ حكومات شعوب الجنوب تبدو إلى الآن غير متحمّسة لمعاداة موسكو من أجل نظام زيلينسكي، علماً أنه من دون دول من مثل الصين والهند وفنزويلا وإيران والأرجنتين وأندونيسيا، فإن جدار الحصار الاقتصادي لن يكتمل أبداً.

وعلى الرغم من أن روسيا بقيت موضوع المناقشات والتصريحات طوال مدّة انعقاد القمّة، إلّا أن الأميركيين استغلّوا المناسبة ومرّروا اتفاقاً لاستثمار مشترك قيمته 600 مليار دولار في البنية التحتية للاقتصادات الناشئة، وذلك لمنافسة التمدّد الصيني في أفريقيا وأميركا اللاتينية. ويُجيز هذا القرار التوقّع بأن قمّة الدول الكبرى العشرين التي ستُعقد في تشرين الثاني المقبل (بحضور روسيا والصين) ستكون بمثابة إعلان رسمي عن انقسام العالم إلى فسطاطَين متعادِيَين، وتشريع الباب أمام تفاقم أزمة الرأسمالية إلى مستويات لم تشهدها من قبل.

الرواية غير السائدة: روسيا لم تُفلس

في ظلّ تزايد الضغوط الاقتصادية الغربية على روسيا، والتهديد بعقوبات جديدة ضدّها في خلال القمم الغربية المتزاحمة في هذه الأيام وخصوصاً منها «قمّة السبع»، جاء الحديث الذي نفته موسكو لاحقاً حول تخلّفها عن سداد ديون خارجية. وإذ تقرّر روسيا هذا الحديث عن إطار الحملة المُوجَّهة ضدّها، فهي تؤكّد أنها قادرة على سداد ديونها، إلّا أن ما يمنعها من ذلك هو العراقيل الغربية المتمثّلة في حظر استخدام الأموال المجمّدة بأيّ شكل من الأشكال

موسكو ـ **الأخبار**

انشغل العالم، في اليومين الماضيَين، بالأنباء المتداولة عن تخلّف روسيا عن سداد ديونها الخارجية لأوّل مرّة منذ قرن، والتي تَوّجها إعلان وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، أوّل من أمس، عدم تلقّي أصحاب سندات دفعات لقاء فوائد؛ إذ قالت الوكالة إن «أصحاب الديون السيادية الروسية لم يحصلوا على قسائم مدفوعات لسندات باليورو بقيمة 100 مليون دولار مع انقضاء فترة الإعفاء البالغة 30 يوماً، وهو ما نُعتبره تخلّفاً عن السداد بموجب تعريفنا»، مُرجّحة تكرّر الحادثة.

وتشير معطيات «موديز» إلى عدم تلقّي المستثمرين قسائم لسندات «يوروبوندز» بالدولار تستحقّ في عام 2026، وباليورو تستحقّ في عام 2036، وهو ما كان يجب على روسيا فعله في 27 أيار الماضي.

إلّا أن وزارة المال الروسية أكّدت إيفاءها بالتزاماتها كاملة، عبر دفع أموال بموجب سندات «يوروبوندز» لـ2026 و2036، في 20 أيار 2022، أي قبل انتهاء ترخيص مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية بخمسة أيام، والذي أتاح قبول الأموال لسداد ديون من روسيا. وأوضحت الوزارة أن كلّ الوسطاء الدوليين في السوق كانوا على علم بانتهاء فترة سريان الترخيص الأميركي، إلّا أنهم لم يتّخذوا إجراءات لتسليم الأموال إلى المستثمرين، عازية ذلك إلى أعمال أطراف ثالثة، من جهته، رفض المتحدّث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، «المزاعم» الغربية، قائلاً إن موقف بلاده «معروف؛ إذ إن الغرب جمّد أصولاً روسية وحظر استخدام الأموال المجمّدة بأيّ شكل، وهو أمر غير قانوني، ويعني السرقة»، مضيفاً أن حجب الأموال وعدم تسليمها إلى المستثمرين «لم يعودا مشكلتنا».

اللافت أن وكالة «بلومبرغ» التي كانت أوّل من نشر الخبر، أقرّت بأن «روسيا وجدت نفسها في وضع نادر للغاية؛ إذ إن لدى الدولة أموالاً لتسديد المدفوعات، ولكن محكوم عليها بالتخلّف بسبب الظروف

> **الكرملين: حجب الأموال وعدم تسليمها إلى المستثمرين لم يعودا مشكلتنا**

الخارجية»، فيما بيّنت صحيفة «إيزفيستيا» الروسية أن الجزء غير المجمّد من الذهب واحتياطيات النقد الأجنبي يمثّل تسعة أضعاف ديون روسيا على سندات اليورو. وتُواصل روسيا العمل على خدمة ديونها الخارجية، إذ وقّع الرئيس فلاديمير بوتين، في 22 حزيران الحالي، مرسوماً بشأن إجراء مؤقّت جديد لسداد الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية بالروبل الروسي، كما طلب إلى مجلس الوزراء ووزارة المال تحديد البنوك التي سيتمّ عبرها سداد الالتزامات المالية في إطار سندات «يوروبوندز». وبالفعل، فقد أرسلت وزارة المال قسائم لثلاثة إصدارات من سندات «يوروبوندز» بقيمة إجمالية تقارب 400 مليون دولار (21 مليار روبل).

ويقول خبراء روس إن عدم الدفع والتقصير المحتملَين مردّهما التخلّف التقني؛ إذ إن المبالغ موجودة، والسلطات مستعدّة للدفع، ولكنّ الظروف الحالية تمنع العملية، وأدرجوا ذلك في خانة الضغوط الاقتصادية الغربية المتتالية. وفي هذا السياق، تؤكّد رئيسة الصندوق الاستثماري «ميرلي كابيتال»، أناستاسيا تاراسوفا، أن لدى روسيا ما يكفي لسداد التزاماتها كافة، بالنظر إلى مدفوعات الغاز على وجه الخصوص، فيما يُبدي المحلّل المالي في مجموعة شركات «CMS»، فلاديمير ساجالايف، استغرابه من الحديث عن التخلّف، معتبراً الإعلان عن عدم سداد موسكو مبلغ 100 مليون دولار في ظلّ وجود احتياطيات تبلغ نحو 600 مليار دولار، «أمراً غريباً وغبياً»، مضيفاً أن «الحدث رُكّب بشكل مصطنع».

ويرى الخبراء أنه حتى لو تمّ الإعلان رسمياً عن التخلّف عن السداد، فلن يؤدّي ذلك إلى أيّ شيء؛ إذ إن المالكين الأجانب لسندات «يوروبوندز» الروسية سيعجزون عن مصادرة الأصول الروسية في الخارج، بالنظر إلى أن موسكو لم تتنازل عن الحقّ في «الحصانة السيادية» عند وضع الالتزامات، وبالتالي لن تتمكّن المحاكم الأجنبية من اتّخاذ قرار قانوني بشأن مصادرة أيّ ممتلكات وأصول روسية. ويعتقد هؤلاء أن إعلان تخلّف روسيا عن سداد ديونها، سيضرّ أساساً بالمستثمرين الأجانب، ولكنّهم يتوقّعون تبعات على الاقتصاد الروسي أيضاً؛ إذ سيطرأ نوع من التباطؤ في النموّ، إلى جانب تأثير سلبي على الأسعار. ويرفض الخبراء تشبيه الوضع الحالي بما جرى في عام 1918 عندما قرّر فلاديمير لينين، عدم سداد الديون الخارجية للإمبراطورية الروسية والبالغة في حينه 18,5 مليار روبل من الذهب، إضافة إلى ما حصل في عام 1998 إبّان الأزمة المالية الروسية وانهيار الروبل، ما أدى إلى تخلّف حكومة الرئيس بوريس يلتسين عن سداد 40 مليار دولار من ديونها المحلية، وإعلانها تجميد الديون الخارجية.

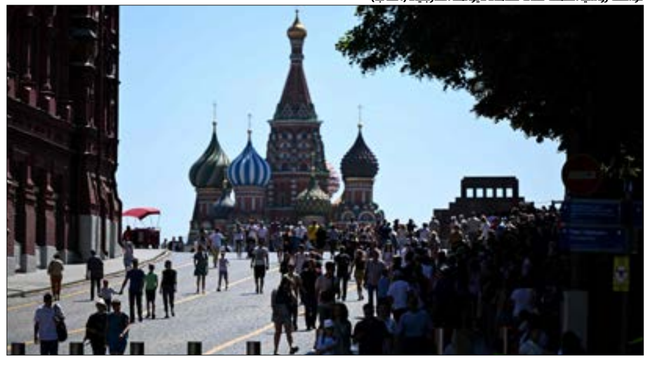
تواصل روسيا العمل على خدمة ديونها الخارجية (أ ف ب)

الحدث

على رغم رفْع تركيا السقف عالياً امام «حلف شمال الاطلسي» في مسألة انضمام السويد وفنلندا إلى عضويته، ووضعها الشرط تلو الاخر في مقابل موافقةٍ لم تكن «في متناول اليد». إلّا ان انقرة سرعان ما اعطت مبارَكتها لهذه الخطوة، بعدما حصلت على «ما تريده». كما قالت، في بداية القمّة التي انطلقت اعمالها يوم امس. وإن كانت الحرب الروسية - الاوكرانية قد بدّلت مفهوم «التحالف» الذي تريد انقرة اليوم وضعه على محكّ الاختبار، توازياً مع مضيّها - للمفارقة - في تبنّي موقف مغاير لـ«الناتو» من الروس، يبدو ان تركيا تمكّنت من انتزاع مكاسب، لم تتّضح معالمها إلى الان، كثمن لقبول توسيع «الاطلسي» الذي يتمدّد لخنق روسيا

«الناتو» يزداد دولتَين وتركيا تعزز موقعها «الأطلسي»

محمد نور الدين

لم تنتظر تركيا انتهاء قمّة «حلف شمال الأطلسي» المنعقدة في مدريد، وعلى قائمة جدول أعمالها انضمام كل من فنلندا والسويد إلى «الناتو»، لتمنح مباركتها للعضوين الجديدين في نادي التحالف. فانقرة، كما تقول، حصلت على ما تريده «بعد مناقشات استمرّت أكثر من ثلاث ساعات» على هامش القمّة، وإصرار على رفض انضمام هذين البلدين لم يَدُم هو الآخر طويلاً، بخلاف التوقّعات. وفق بيان الرئاسة التركية، فقد حصل الرئيس رجب طيب إردوغان على «تعاون كامل» من جانب هلسنكي واستوكهولم ضدّ مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» وحلفائهم، ما حدا به إلى توقيع مذكّرة تفاهم «تستجيب لمخاوف تركيا في شأن صادرات السلاح ومكافحة الإرهاب»، رُفع بموجبها «الفيتو» التركي على ترشّح السويد وفنلندا لعضوية الحلف، والمقرَّر توجيه دعوة إلى انضمامهما اليوم الأربعاء، على ما أكد الأمين العام لـ«الناتو»، ينس ستولتنبرغ، الذي اعتبر أن ما جرى «مهمّ للحلف برمّته، ويبعث برسالة إلى (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين الذي يعارض توسيع الحلف».

وكانت صحيفة «حرييت» التركية الموالية، وصفت قمّة «الأطلسي» بـ«إحدى أهمّ القمم»، نظراً إلى أن بتّد «إقناع» تركيا بالموافقة على انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، هو أهمّ ما سيجري نقاشه خلالها. ومنذ اللحظة الأولى لطلبهما، بدت أنقرة واضحة وحاسمة لجهة أنها لن تُوافق عليه، إذا لم تُلبّ الدولتان دعوتها إلى وقْف «الدعم اللامحدود» الذي تقدّمانه على أراضيهما - من مال ونشاطات - لـ«حزب العمّال الكردستاني»، و«امتداده» المتمثّل، وفقها، في «حزب الاتحاد الديموقراطي» في سوريا، والذي انتُخب من جديد، قبل أيّام، صالح مسلم محمد، رئيساً له. كما أرفقت تركيا ذلك بشرط رفْع الحظر عن مبيعات بعض الأسلحة المفروض من قِبل بعض دول «الناتو»، عليها. وقبيل توجّهها إلى مدريد، نبّه وزير الدفاع، خلوصي أقار، إلى أنه لا يمكن للسويد وفنلندا الانضمامُ إلى الحلف، قبل قطْع كلّ روابطهما مع «الإرهابيين»، مشيراً إلى أن تركيا ليست ضدّ توسيع «الناتو»، لكن

> **نبّه وزير الدفاع التركي إلى انه لا يمكن للسويد وفنلندا الانضمامُ إلى «الناتو» قبل قطْع روابطهما مع «الإرهابيين»**

تسمح لـ«الكردستاني» بالنشاط على أراضيها. وبالتالي، فإن «الناتو»، تقول «حرييت»، كان أمام امتحان «التحالف»، فإمّا أن ينجح ويفرض حظراً على نشاطات الإرهابيين، وإمّا أن يفشل ويكون كلامه ووعوده مجرّد كذبة».

لكن المسألة لا تقف، بطبيعة الحال، عند ما هو معلن، على رغم الاتفاق ذلك «يجب أن يحصل وفق المبادئ التي وضعها هو نفسه، أي الدفاع عن أيّ بلدٍ ينتمي إليه ويتعرّض للتهديد». من جهتها، حاولت رئيسة وزراء السويد، ماغدالينا أندرسون، كسْب رضا تركيا بالقول إن بلادها تعتبر «العمّال الكردستاني» منظّمة إرهابية. غير أن الواقع كان إلى ما قبل مساء أمس، يبيّن أن معركة الأتراك ليست فقط مع هذَين البلدين، بل مع كلّ الدول الأعضاء في الحلف التي صحيفة «جمهوريييت»، إن عضوية تركيا في الحلف، تجعلها بوّابة له على البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوراسيا، وباباً مفترضاً لعرقلة التعاون الثلاثي بين روسيا وإيران والصين. لذلك، فإن تركيا ليست في وارد التنازل، نظراً إلى قوّة «الفيتو» التي تملكها. وفي الاتّجاه نفسه، لم يتوقّع الكاتب في صحيفة «ميلليييت» الموالية، غولدينير صونوموت، أن تجد استوكهولم وهلسنكي ما تصبّوان إليه في قمّة مدريد، لكنّ تحرّكاً فعّالاً، في اللحظة الأخيرة، ربّما يكون هو الآخر فعّالاً. ورأى الكاتب أن الحرب الأوكرانية قلبت جدول أعمال القمّة رأساً على عقب.

وكان ساد مناخ في تركيا يشكّك بقوّة في تفهُّم «الأطلسي» لهواجس البلاد الأمنية. وفي هذا الإطار، لم يعوّل الكاتب فؤاد بول، في صحيفة «ميلليات»، على دور جدّي لـ«الناتو» إلى جانب تركيا، لأن الولايات المتحدة تُنظر إليه كـ«مؤسّسة خاصة». وعلى رغم أن الحرب الأوكرانية شدّت من جديد العصب الأطلسي، لكن فرنسا وألمانيا وإيطاليا لا تزال قلقة من استمرار الهيمنة الأميركية على الحلف. ولفت بول إلى أن واشنطن تريد استخدام «الناتو» كأداة لمواجهة روسيا والصين وكلّ ما يمكن أن يكون هدفاً معادياً لها، مضيفاً أنها «أرادت أيضاً محاصرة تركيا بالإرهاب، فكان أن هزمتْه أنقرة». كما أن الجانب الأميركي يستفزّ نظيره التركي بالقواعد التي أقامها في اليونان، من كريت إلى ديدي أغاتش. وخلص الكاتب إلى القول إن «الأطلسي» «منذ نشأته، لم ينظر إلى تركيا على الإطلاق على أنها شريك على قدَم المساواة، بل إنه لم يَرها كشريك أصلاً، بل مجرّد قبضة باب خارجية. والولايات المتحدة تقول لألمانيا وفرنسا: لولانا، لكنتم الآن تتكلّمون الروسية. فما عساها تقول إذاً لتركيا؟».

من جهته، لا يرى علي رضا طاش ديلين في قمّتَي الاتحاد الأوروبي و«مجموعة السبع» المنتهيتَين، وقمّة «الأطلسي» المتواصلة، سوى محاولة للبحث عن سبب العجز الذي وقع فيه الحلف، الذي يقول الكاتب إنه «هزم في أوكرانيا عسكرياً، فيما العقوبات على روسيا ارتدّت أزمة طاقة وغذاء عالميتين. وسيكون من الصعب على فرنسا والولايات المتحدة أن تُظهرا أمام العالم على أنهما تدعمان الإرهاب المتمثّل بحزب العمال الكردستاني في معرض الرفض التركي لانضمام السويد وفنلندا». أمّا مصطفى بلباي، فيذكّر، في صحيفة «جمهورييت»، بحديث الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قبل أيّام، عن أن «العالم ذا القطب الواحد قد انتهى، وأن السياسات العالمية لن تبقى كما كانت عليه قديماً، والحظر المفروض على روسيا سيضرب الغرب نفسه. وبهذه السياسات، سيزداد عدد الجائعين في العالم». وبحسب بلباي، فإن النقطة الأهمّ في القمّة الحالية هي «تعريف روسيا»؛ ففي عام 2010، تمّ تعريفها على أنها «شريك من خارج الحلف»، ولكنها أصبحت، على الأرجح وفق هؤلاء، «الخطر الأكبر على السلم والديموقراطية والحريات». وعن رغبة السويد وفنلندا في الانضمام إلى «الأطلسي»، لفت إلى أن هذا «يُعدّ تحوّلاً جذرياً في الحلف، لأن الدولتين وقفتا على الحياد على امتداد الحرب الباردة»، فيما يتوقّف انضمامهما على موافقة تركيا، التي يبدو أنها رضخت للضغوط.

يسود مناخ في تركيا يشكّك بقوة في تفهُّم «الأطلسي» لهواجس البلاد الأمنية (أ ف ب)

الحدث

تخييم أميركي - إيراني في الدوحة: حظوظ إحياء «النووي» ترتفع مجدّداً

على رغم كلّ الحديث عن أن «نافذة الفُرص» للتوصّل إلى اتفاق يُعيد الولايات المتحدة إلى الصفقة النووية مع إيران، صارت صغيرة جداً، إلّا أن الزخم الذي رافق استئناف المفاوضات غير المباشرة في الدوحة بين رئيس الوفد الإيراني المفاوض علي باقري، ومسؤول الملفّ النووي في إدارة جو بايدن روبرت مالي، يحمل دلالات على أن إمكانية إحياء الصفقة لا تزال قائمة. وتُعزّز تلك الإمكانية جملة أسباب تبدأ بالدور الذي لا غنى عنه لإيران في أيّ «استقرار» في الشرق الأوسط، ولا تنتهي بفتح أسواق النفط والغاز على احتمال الإشباع الذي مازال يبدو بعيداً مع دون مثل هذا الاتفاق، وبين الأمرَين أهمّية مكان التفاوض في الدوحة. والذي أثبتت التجارب السابقة فيه أن المستحيل يغدو ممكناً غيره

حسين إبراهيم

لا يبدو أن التحالف الجديد الذي تسعى واشنطن إلى تشكيله في الشرق الأوسط، كجزء من العودة إلى التحالفات الإقليمية القديمة بهدف تطويق روسيا، سيكون بديلاً للتحوّل في النظرة إلى السياسة العالمية، والذي كانت أميركا قد أعطت مؤشّرات واضحة إليه، عند توصّلها إلى اتفاق نووي مع إيران عام 2015. ولذلك، مرّة أخرى، لا يَظهر أن ثمّة مناصاً من العودة إلى التفاوض مع إيران. فالتحالف المذكور يمكن أن يفتح باباً لتعزيز تحالُف معاكس بين روسيا وإيران، قد يكون من القوّة بحيث يجعل الأوّل غير ذي فائدة قبل أن يُعلن عنه رسمياً، ويُجبر الولايات المتحدة على العودة إلى المزيد من التورّط المباشر في الشرق الأوسط. زد على ما تَقدّم، أن الطلب المرتفع على النفط والغاز، معطوفاً على حرب أوكرانيا، والذي أوصل البشرية إلى أزمة غذاء، لن تحلّه زيادة الإنتاج السعودي والإماراتي، بل يحتاج الحلّ إلى إدخال مزيد من النفط الذي تحتاجه الأسواق العالمية، التي تهيمن عليها أميركا حالياً، ولا سيما «النفط الممنوع» الذي لا تستفيد منه راهناً سوى الصين التي

> **قطر هي واحدة من دول الخليج الأقلّ تأثراً بالعامل الإسرائيلي، والتي لا تحتاج إلى تحالف أمني مع إسرائيل يضمن أمن النظام**

تشتريه بحسم كبير، كالنفط الإيراني والفنزويلي.

هذه الفكرة ليست جديدة؛ إذ ردّدتها أميركا بصوت عالٍ عند بداية حرب أوكرانيا، فيما تُعيد فرنسا طرحها حالياً. لكن الوصول إلى تلك المرحلة يحتاج إلى العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وفي ذهن الغرب أن هكذا عودة ستؤدّي، فضلاً عن إشباع السوق نفطاً وغازاً، إلى تحييد طهران، ولو نسبياً، عن الاصطفاف بالكامل إلى جانب روسيا في تحالف ساحته الشرق الأوسط، خاصة وأن مثل هذا الانخراط الكامل لطهران دونه عقبات، من مِثل سماح موسكو للطيران الإسرائيلي بحرّية العمل في سوريا ضدّ إيران وحلفائها. على أن وضْعة من النوع المُشار إليه، يحتاج التفاوض عليها إلى مكان كقطر، أي أنه ليس مفتوحاً على التأثيرات التي أوصلت المفاوضات النووية في فيينا قبل أشهر إلى حافة الموت، من خلال ابتزاز إسرائيل للأوروبيين و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فضلاً عن الأميركيين. وطهران هي التي اختارت الدوحة مكاناً للمفاوضات غير المباشرة مع الأميركيين، باعتبار قطر «دولة صديقة» تمايزت بعلاقة جيّدة مع إيران أوجدت مناخاً من الثقة بين الجانبين، على رغم تحالفات الأولى الأميركية والتركية وعلاقاتها غير الرسمية بإسرائيل.

وقطر هي واحدة من دول الخليج الأقلّ تأثراً بالعامل الإسرائيلي، والتي لا تحتاج إلى تحالف أمني مع إسرائيل يضمن أمن النظام، باعتبار أن قاعدة العُديد الأميركية، وهي الأكبر في الشرق الأوسط، كفيلة بتوفير تلك الخدمة. وهذه الضمانة خضعت لتجربة فعلية حينما أراد وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، الدخول عسكرياً للإطاحة بالحُكم في قطر، إلّا أنه مُنع من ذلك، على رغم مباركة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، لخطّته، حينما تدخّلت المؤسّسات الأمنية الأميركية لتعطيلها. ولعب يومها أمير الكويت الراحل، صباح الأحمد الصباح، دوراً أيضاً، خاصة لدى ترامب، إذ قال وهو يقف بجانب الأخير إنه: «أمكننا وقف عمل عسكري» في الخليج. يُضاف إلى ما تَقدّم، أن قطر هي المكان الذي استضاف محادثات لصالح الأميركيين بدت في وقت من الأوقات مستحيلة، كمثل التي دارت مع حركة «طالبان»، وأفضت إلى تحقيق هدف سعى إليه أكثر من رئيس أميركي ولم يوفّق فيه، وهو الانسحاب من أفغانستان. والتحادُث مع إيران اليوم، يشبه النمط الذي كانت أميركا تستخدمه حين تكون لها مصلحة حقيقية في التوصّل إلى اتفاق ما، يُفترض «التخييم» في مكان التفاوض حتى إنجاز الاتفاق. والدوحة أكثر ملاءمة لمثل هذه المفاوضات، من سلطنة عُمان التي خاضت وساطة طويلة النفَس وبعيدة عن الأضواء بين الأميركيين والإيرانيين، ساهمت في التوصّل إلى اتفاق 2015.

أميركا تدرك ان إيران تمثّل عامل استقرار رئيسا في الشرق الاوسط (أ ف ب)

ويبدو أن إسرائيل التي يزعجها كثيراً استئناف المفاوضات، بحيث عمدت إلى تقريع مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، بسبب زيارته الأخيرة إلى طهران، صارت، أقلّه لدى تيّار وازن من مسؤوليها، تُسلّم بحقيقة أن لا بديل لواشنطن من التفاوض مع طهران. ولذا، فهي خفّضت سقف موقفها، الأمر الذي عبّر عنه وزير الدفاع، بيني غانتس، الذي أيّد التدخّل في صياغة أيّ اتفاق أميركي مع إيران، بدلاً من منع التوصّل إليه. وفي المقابل، انصبّ الغضب السعودي على الدوحة التي بدأ هجوم الذباب الإلكتروني عليها فور الإعلان عن استئناف المفاوضات فيها، بعدما طلّت الرياض، نتيجة تنازلات بايدن أمام ابن سلمان، أنها صارت تستطيع وضع «فيتو» على اتفاق أميركي - إيراني، قد تُساير أميركا، السعودية والإمارات ودولاً خليجية أخرى، بتحالف آخر تكون إسرائيل زعيمته ويشدّ عصبَه العداء لإيران، إلّا أن واشنطن تدرك أن طهران تظلّ عامل استقرار رئيساً في الشرق الأوسط، وإن أيّ ترتيبات تقوم على العداء لها، تجعل من المنطقة برميل بارود، وتقضي على فُرص خفْض أسعار النفط. ولذلك، فإن هذا التحالف الإسرائيلي - الخليجي، هو تحالف جزئي، غرضه الحقيقي توكيل إسرائيل بحماية الأنظمة الخليجية من شعوبها بالدرجة الأولى، مقابل تطبيع العلاقات وإدخال الإسرائيليين إلى الخليج، لأن واشنطن، ضمن سياستها الجديدة، لم تَعُد تريد القيام بهذا الدور بنفسها.

وإيران، فضلاً عن ضخامة الحالة التي تمثّلها في الشرق الأوسط، بما لها من تحالفات ممتدّة ومتجذّرة وتأثير في العديد من دول المنطقة، تملك واحداً من أكبر احتياطات الغاز في العالم، وتتشارك مع قطر حقلاً ضخماً هو حقل فارس الذي يتعامل البلدان بشأنه في تفاهم تامّ، ما يجعل من الاتفاق المحتمل مع إيران، فرصة لتخفيف أزمة الغاز في العالم، ولا سيما في أوروبا، وهو ما يفسّر الحماسة الأوروبية البالغة لاستئناف المفاوضات. أمّا عن مدى جدّية الأميركيين في التفاوض، فإن أحد المؤشّرات البارزة على احتمال نجاح محادثات الدوحة، هو إسناد رئاسة الوفد الأميركي إلى روبرت مالي، المُكلَّف بملفّ إيران في إدارة بايدن، والمؤيِّد للعودة إلى الاتفاق النووي، وأحد المكروهين في إسرائيل.

تقرير

ساعات حاسمة أمام «الكنيست» هل يقلِب نتنياهو الطاولة؟

يحيى دبوق

يُفترض أن يتقرّر حلّ «الكنيست» الإسرائيلي بالتصويت النهائي على المشروع، وذلك بحلول منتصف ليل الأربعاء - الخميس. قبل ذلك، فإن هذا التصويت، الذي من شأنه إنهاء أيّ إمكانية لتشكيل حكومة بديلة برئاسة بنيامين نتنياهو أو غيره، يواجه عراقيل قد يُندر وجودها في ندوات برلمانية أخرى، ولعلّها تمثّل مؤشّراً كاشفاً عن التحوّلات الحاصلة في إسرائيل، وتعمُّق الانقسامات المجتمعية والطبقية هناك. وللتذكير، فإن أيّ قانون يُعرَض على «الكنيست» يجب أن يمرّ بعمليات تصويت ثلاث، سواءً على مراحل أو دفعة واحدة، وبغير ما تَقدّم يكون بحُكم الساقط أو المُجمَّد. أوّل من أمس، صوّت «الكنيست»، بغالبية مَن حضر في جلسة القراءة الأولى (50 عضواً)، على مشروع الحلّ، بعد اتفاق مسبَق بين المعسكرَين، تضمّن أيضاً المُضيّ في إجراء القراءتَين الثانية والثالثة خلال يومَين.

ويشكّل التصويت على هذا القانون مناسبة لمحاولة كلّ كتلة بل وكلّ عضو تمرير قانون يريده، مقابل إعطاء صوته لـ«الحلّ»، علماً أنه ثمّة على الطاولة أكثر من عشرين اقتراحاً، مُرّر عددٌ منها ثمناً للاتفاق على التصويت بالقراءة الأولى، فيما تأجّل البتّ بالقوانين الأخرى التي رُبطت بالقراءتَين الثانية والثالثة. وليس التجاذب مقتصراً فقط على ما تَقدّم، بل يمتدّ أيضاً إلى موعد إجراء الانتخابات، والذي يكون عادةً جزءاً من قانون حلّ «الكنيست»، عبر آلية وتوقيت محدَّدين، لكنه يخضع أيضاً لمساومات بين الأطراف، بما يستهدف تأمين مصلحة كلّ منها، أو على الأقلّ الغالبية التي ستُصوّت على «الحلّ». وتريد غالبية أحزاب الائتلاف الحكومي أن تُجرى الانتخابات في الأول من تشرين الأول المقبل، وهو ما يعارضه حزب «الليكود»، على خلفية أن هذا الموعد يقع في أسبوع ذكرى اغتيال رئيس الحكومة السابق، إسحاق رابين، الأمر الذي قد يؤثّر في توجّهات شريحة معتدّ بها من الناخبين، للانزياح عن التصويت لصالح الأحزاب اليمينية، كون رابين رمزاً مَن رموز «حزب العمل» سابقاً، والتوجّه التسووي. في المقابل، تفضّل الأحزاب «الحريدية» وأحزاب الصهيونية الدينية موعد 25 تشرين الأول، بما يسمح للمتديّنين بتعبئة ناخبيهم بالاستفادة من عطلة الخريف في المعاهد الدينية.

> **تريد اغلبية احزاب الائتلاف الحكومي ان تُجرى الانتخابات في الاول من تشرين الاول المقبل**

وحتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود منتصف ليل الأربعاء - الخميس، يبقى ثمّة احتمال قائم، وهو تمكّن المعارضة من سحْب عدد من أعضاء «الكنيست» إلى صفّها، بما يؤمّن لها غالبية 61 عضواً من أجل تشكيل حكومة بديلة، تُجنّب إسرائيل انتخابات خامسة خلال ثلاثة أعوام، لا أحد يضمن أن لا تفتح هي الأخرى الباب على انتخابات سادسة. لكن، هل ينجح نتنياهو في ذلك، ويتمكّن من قلْب الطاولة من جديد، بعد أن قلبت عليه؟ الاحتمال ليس ضعيفاً كما يتصوّر البعض؛ ففي عام 2012، كان مشهد «الكنيست» شبيهاً بالمشهد الحالي. في حينه، وقبل خمس دقائق فقط من التصويت بالقراءة الثالثة على مشروع «الحلّ»، نجح نتنياهو في إقناع رئيس حزب «كاديما»، شاؤول موفاز، بالانضمام إلى ائتلاف جديد برئاسة الأوّل، من أجل تشكيل حكومة بديلة كانت لموفاز مكانة مُعتدّ بها في مسار تاليفها.

يبقى لمَة احتمال قائم، وهو تمكّن المعارضة من سحْب عدد من اعضاء «الكنيست» الى صفها (أ ف ب)

الحدث

مخيّم الهول: إمارة «داعش» المُستدامة

على بُعد نحو 45 كيلومتراً جنوب شرقي مدينة الحسكة، وضمن مساحة جغرافية ضيّقة محاطة بمنطقة عازلة على بعد أقلّ من 10 كيلومترات من الحدود العراقية، يعيش نحو 60 ألف شخص، نصفهم من الأطفال، من عائلات تنظيم «داعش»، في مخيّم يفتقد إلى أدنى مقوّمات الحياة. وفي ظلّ عدم اهتمام أيّ من الأطراف المعنيّة - باستثناء العراق ربّما -، كلّ لمصلحته، بتفكيك المخيم، يستمرّ نموّ بذور التشدّد في «الهول»، الذي تحوّل إلى ساحة إعداد «جهاديين»، ناقمين على محيطهم، ومتحيّنين الفرصة للخروج وإعادة إحياء «الخلافة»

تصدّر «قسد» نفسها على أنها «جسر حماية» يقي الدول الأوروبية خطر «الجهاديين» و«أشباك الخلافة» (أ ف ب)

علاء حلبي

على مدار الأشهر الأربعة الماضية، برز اسم مخيّم الهول بشكل متزايد، سواءً بسبب ارتفاع معدّلات الجريمة فيه، أو على خلفيّة حالات الهروب المتتالية منه، ضمن ظروف مشبوهة، وسط تقاذف بين «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) التي تُحمّل منظّمات تركية مسؤولية تلك الحالات، وبين هذه الأخيرة التي تتّهم «قسد» بتهريب أشخاص مقابل مبالغ ماديّة. وفي ظلّ أوضاع معيشية بالغة السوء في المخيّم المؤلّف من تسعة قطاعات، أنشئت فيها خيام قماشية، وسط بيئة قاحلة تعاني بشكل متكرّر من انقطاع مياه الشرب، يمثّل «الهول» أداة سياسية متعدّدة الاستخدامات، بعضها يتعلّق بعمل المنظّمات الإنسانية والإغاثية، وبعضها الآخر يتّصل باستغلاله في تمتين علاقات «قسد» وذراعها السياسي («مسد»)، (مجلس سوريا الديموقراطية)، مع دول أوروبية عدّة، من بوّابة استعادتها عائلات مقاتلي «داعش» الذين يحملون جنسيّتها، وما يرافق ذلك من محاولات مساعدة «قسد» مقابل إبقاء هؤلاء لديها لما يمثّلونه من خطر على أمن دُولهم.

وأمام هذه المعادلة، تُصدّر «قسد» نفسها على أنها «جسر حماية» يقي الدول الأوروبية خطر «الجهاديين» و«أشبال الخلافة» المكدّسين في المخيم. وإذ تعمل «قسد» على تقديم تقارير دورية حول أوضاع تلك العائلات ومدى إمكانية إعادة بعضها، فإن ذلك يمنحها بشكل أو بآخر نوعاً من «الشرعية»، عن طريق التعامل معها على أنها كيان مستقلّ، وتقديم دعم سياسي وحتى مادّي لها. ويعزّز هذا الدعم أيضاً قرارُ الولايات المتحدة الإبقاء على قواتها في سوريا، وتقديم مساعدات إضافية لـ«قسد»، بما يضمن إقامة «كانتون» كردي يكفل لواشنطن مصالح عدّة، بعضها يتعلّق بحقول النفط التي تسيطر عليها الأخيرة، وبعضها الآخر يتّصل بالتوازن السياسي الذي يحاول الأميركيون فرضه، سواءً في وجه تركيا، أو في وجه روسيا والحكومة السورية.

وبالإضافة إلى الاستثمار السياسي في العلاقات مع الأوروبيين، والذي يتيحه بقاء «الهول» أمام «قسد»، يفتح وجود نحو 30 ألف عراقي في المخيّم الباب أمام الأخيرة لنسج علاقات مع أطراف عراقية عدّة. وعلى رأس تلك الأطراف، تأتي الحكومة العراقية التي تنظر إلى البؤرة الجائمة على خاصرتها، والتي لا يفتأ يزداد خطرها، بمزيد من الحرص على تفكيكها بمختلف الطرق، سواءً عن طريق الطلب من واشنطن ممارسة ضغوط على الدول التي تنتمي إليها العائلات المحتجَزة في «الهول» لاستعادتها، أو عبر تنشيط عمليات استعادة العائلات العراقية ونقلها إلى مراكز متفرّقة من البلاد، آخرها 150 عائلة أُجليت إلى الموصل الشهر الماضي. وإلى جانب الحكومة، يأتي إقليم كردستان العراق، والذي يمثّل بالنسبة لـ«قسد» متنفّساً تجارياً، تسعى إلى توسيع العلاقات معه من دون التورّط في صلات سياسية، يُحتمل أن تتمدّد من خلالها أحزاب «المجلس الوطني الكردي» المدعوم من أنقرة وإربيل، على حساب «حزب الاتحاد الديموقراطي» الذي يقود «قسد». وأمام هذه التشابكات المعقّدة للمصالح السياسية والاقتصادية وحتى الميدانية، يستمرّ المخيّم في تغذية التطرّف، الذي استغلّ «الهول» كساحة تدريب وتعليم آمنة، بل ونقطة انطلاق لتنفيذ عملياته، خصوصاً أن هذا المكان يضمّ «جيشاً من الأطفال» المتشبّعين بالأفكار المتشدّدة، والذي تلقّى بعضهم تدريبات عديدة خلال سنوات سيطرة التنظيم على تلك المنطقة (قبل عام 2019)، ويمكن استثمارهم بسهولة في شنّ هجمات انتحارية. وتتوقّع منظّمة «أنقذوا الطفولة»، كما جاء في تصريح لمديرة الاستجابة في سوريا، سونيا كوش، أن يؤدّي المعدّل البطيء لتعامُل الحكومات مع عملية إنقاذ الأطفال، إلى أن يصل بعضهم إلى منتصف العمر قبل مغادرة المخيمات.

في الوقت الحالي، يمرّ «الهول» بما تصفه مصادر ميدانية تحدّثت إلى «الأخبار»، بـ«اللحظات الحرجة»، حيث بدأت تزداد حالات التمرد، وترتفع معدّلات الجريمة، بالتزامن مع اهتمام مقاتلي «داعش» الذين ينشطون خارجه في اختراقه و«تحرير عائلاتهم» منه، واستعماله كنقطة انطلاق ووسيلة إمداد بالمقاتلين. وتتحدّث المصادر عن عمليات «تصفية» تُنفّذها خلايا نشطة ضدّ مَن يُشتبه بعمالته، بالإضافة إلى بعض العمليات الانتقامية الناجمة عن تورُّط بعض حراس المخيم من قوات «الأسايش» (قوات الأمن الداخلي الكردية التابعة لقسد) في علاقات «مشبوهة» مع كثير من العائلات. وفاق عدد الجرائم المُسجّلة في الأشهر الأخيرة، 25 جريمة، بعضها تمّ تنفيذها على طريقة «داعش» التقليدية، أي فصل الرأس عن الجسد. كما تكرّرت حوادث الانفلات الأمني والاضطرابات وإحراق الخيم، ما يُنذر، وفق المصادر، بأيام صعبة جدّاً، في ظلّ إصرار الأطراف المسؤولة على الاستمرار في استثمار هذه «القنبلة الموقوتة».

مسرح مفتوح للعنف: 27 جريمة في 6 أشهر

محمود عبد اللطيف

يتحرّك تنظيم «داعش» بشكل شبه علني في مناطق ريف دير الزور، حيث لا تكفّ خلاياه عن البثّ برسائل تهديد مباشرة إلى المدنيين، أو من خلال المنشورات التي ترميها بين الحين والآخر. وخلال الأشهر الستّة الأولى من العام الحالي، شهدت المنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات، 60 هجمة استهدفت مواقع لـ«قسد» أو دوريات لها. والظاهر أن عمليات الإنزال الأميركية التي وصل عددها إلى 19 عملية منذ بداية العام الحالي، لا تؤثّر على قدرة التنظيم على الاستمرار في إدارة نشاطاته على الأرض، وخصوصاً في مخيم الهول الذي تُديره «قسد»، حيث لا يزال عناصر «داعش» قادرين على الحصول على الأسلحة والذخائر وكواتم الصوت من خلال التعامل التجاري مع حراس المخيّم، الذي شهد، بحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار» من مصادر مقرّبة من إدارته، 27 جريمة قتْل منذ بداية العام.

سُجّلت 16 جريمة قتْل في مخيّم الهول خلال شهر حزيران، 13 من ضحاياها من النساء

ووفقاً للمعلومات، فإن شهر حزيران الحالي هو الأكثر عنفاً؛ إذ سُجّلت فيه 16 جريمة قتْل، 13 من ضحاياها من النساء، فيما اتّبع التنظيم خلاله سياسة جديدة في العقاب، حيث بات يرمي جثث قتلاه ضمن خنادق الصرف الصحي المكشوفة في «الهول». وتشير المعلومات إلى أن «الجناح الخامس» من المخيّم شهد العدد الأكبر من الجرائم في حزيران بواقع ستة حوادث متفرّقة، في حين أن 15 شخصاً من ضحايا حوادث عام 2022 عموماً هم من حمَلة الجنسية العراقية. وطبقاً لآخر الإحصائيات الصادرة عن «إدارة مخيم الهول»، فإن عدد سكّان المخيم يبلغ 55829 شخصاً، بينهم 28725 من حاملي الجنسية العراقية، و18850 سورياً، و8254 من الجنسيات الأجنبية، بينما لا تزال استجابة الدول المعنيّة لاستعادة مواطنيها من «الهول» بطيئة للغاية، باستثناء الجانب العراقي الذي يسعى إلى استكمال هذه العملية من خلال دفعات ينقلها إلى «مخيم الجدعة» في محافظة نينوى، قبل إعادة دمجهم في مناطقهم الأصلية.

وطبقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن «داعش» انطلق في تحرّكاته الأخيرة على الحدود الإدارية بين محافظتَي دير الزور والرقة، من الأطراف الشمالية لمنطقة خفض التصعيد المحيطة بقاعدة التنف، والتي تُعدّ آمنة بالنسبة إلى خلايا التنظيم المنتشرة في البادية، لكون تلك الخلايا تمتلك علاقات تجارية مع الفصائل المالية لواشنطن، وعلى رأسها «جيش مغاوير الثورة». ومع ذلك، تعتقد مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، أنّ «داعش» لا يمتلك القدرة على تنفيذ عمليات أبعد من «قطع الطرق»، وهو لا يستطيع احتلال أيّ نقطة مهما قلّ شأنها لكونها ستتحوّل إلى مقتل له، مستدركة بأن ملاحقة الفرق الصغيرة التابعة للتنظيم، والتي تتحرّك من خلال الدراجات النارية والسيارات رباعية الدفع، تُعدّ صعبة، حيث غالباً ما تنسحب هذه الفرق نحو منطقة خفض التصعيد المحيطة بالتنف خلال ساعات الليل، وتبقى في حالة استكانة إلى أن تتلقّى تعليمات جديدة. وبحسب المصادر، فإن تحرّكات «داعش» في البادية، من حيث انتقاء الأهداف - التي عادة ما تكون متواضعة -، وطريقة التنفيذ - التي تتّسم بالسرعة العالية -، تشير إلى دور استخباري لقاعدة التنف في إدارة عمليات التنظيم، علماً أن القاعدة نفسها كانت مصدراً للتشويش على أجهزة الاتصال السورية في البادية، بالتزامن مع أكثر من هجمة نفّذها «داعش» هناك، انطلاقاً من «جبل البشري» أو القرى المهجورة.

لا يستطيع «داعش» احتلال أيّ نقطة مهما قلّ شأنها لكونها ستتحوّل إلى مقتل له (أ ف ب)

اليمن

استئناف مفاوضات عمّان قريباً
لا بوادر حلحلة

صنعاء ـ رشيد الحداد

تنتظر صنعاء دعوة الأمم المتحدة إلى استكمال الجولة الثانية من المشاورات في العاصمة الأردنية، عمّان، حول فتْح الطرق في محافظة تعز والمحافظات الأخرى، وفق ما أفاد به مصدر عسكري مقرّب من اللجنة العسكرية المكلّفة التفاوض في هذا الشأن. وقال المصدر، لـ«الأخبار»، إن اللجنة تبدي حرصاً كبيراً على إحداث اختراق في ختام الجولة المزمع استكمالها خلال أيّام. وعلى رغم غياب أيّ تقارب في الرؤى بين الأطراف اليمنيين حول ذلك الرد، إلّا أن المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، أكد، في مستهلّ جولته الجديدة التي بداها الأحد من الرياض، أن فتح الطرق المغلقة، وعلى رأسها طرق تعز، يشكّل أولوية ملحّة لتثبيت الهدنة، والدفع بها نحو الأمام. وبحسب مصادر دبلوماسية يمنية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن غروندبرغ قد يزور العاصمة العُمانية مسقط لإجراء مباحثات مع الوسيط العُماني، قبل أن يعود إلى الأردن لاستكمال مشاورات الجولة الثانية. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية «سبأ» في صنعاء، السبت، ردّ اللجنة العسكرية المفاوضة على مقترحات المبعوث الأممي التي كان قد تقدّم بها مطلع الشهر الجاري. وتضمّن الردّ إبداء «أنصار الله» استعدادها لفتح طريق «صالة - أبعر - الصرمين - الدمنة - الحوبان - خط صنعاء»، وطريق «الراهدة - كرش - الحوبان - خط صنعاء» بشكل عاجل، على أن تكون باقي الطرق المقترَح فتحها من جانب الأمم المتحدة قيد الدراسة لضمان عدم استخدامها في أيّ أعمال عدائية. غير أن ردّ صنعاء قوبل، كالعادة، برفض فريق الحكومة الموالية لـ«التحالف»؛ إذ رأى أحد أعضائه، نبيل جامل، أن ذلك «يمثّل تحدّياً جديداً أمام الجهود الأممية لإحداث اختراق جديد في مسار الهدنة الإنسانية». وفي موازاة هذا الرفض، وجّه رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، من مقرّ إقامته الجديد في الرياض، بوقف حال فتح الطرق، فضلاً عن قيام كلّ طرف بحماية الطرق من أيّ هجمات عسكرية حتى يتمّ التوصّل إلى تسوية شاملة».

متّهماً الأمم المتحدة بـ«التراخي»، وهو ما يؤشّر إلى عدم وجود أيّ تنازلات قد تفضي إلى حسْم الخلاف. لكن مصدراً من مكتب رئيس الوفد العسكري المفاوض في صنعاء، اللواء يحيى الرزامي، أكد، لـ«الأخبار»، أن الأخير يبدي حرصاً شديداً على إنجاح المفاوضات حول هذا الملفّ.

في غضون ذلك، نفى الخبير العسكري، العقيد مجيب شمسان، في حديث إلى «الأخبار»، أن تكون الطرق المقترَح فتحها من قِبَل صنعاء فرعية، مؤكداً أنها رئيسيّة وقريبة وآمنة لمرور المواطنين. ولفت إلى أن «الطرف الآخر يعلم أن الطرق التي يصرّ على فتحها غير مهيّأة حالياً، عسكرياً وأمنياً»، معتبراً أن «الاتفاق حول فتح المعابر والطرق يجب أن يكون واضحاً وشاملاً، ولا يخصّ طرق تعز دون غيرها، بل يشمل كلّ طرق اليمن المغلقة. ولكن دول العدوان تستغلّ طرق تعز وتتعمّد إثارة هذه القضيّة لتشتيت الرأي العام الدولي، وإرسال رسائل بأن ما يحدث في اليمن حرب أهلية وصراع بين أطراف يمنيين ولا علاقة له بما يجري من عدوان وحصار».

وكانت الأمم المتحدة قد استدعت عدداً من القيادات العسكرية في محور تعز الخاضع لسيطرة حزب «الإصلاح»، خلال الشطر الأول من مشاورات الجولة الثانية التي جرت برعايتها في عمّان مطلع الشهر الجاري، واتّفقت مع الأطراف اليمنيين على تشكيل مجلس تنسيقي عسكري يتمثّل فيه الطرفان، على أن يتولّى وقف حيث بدأت تزداد حالات التمرد، وترتفع معدّلات الجريمة، بالتزامن مع اهتمام مقاتلي «داعش» الذين ينشطون خارجه في اختراقه و«تحرير عائلاتهم» منه، واستعماله كنقطة انطلاق ووسيلة إمداد بالمقاتلين. وتتحدّث المصادر عن عمليات «تصفية» تُنفّذها خلايا نشطة ضدّ مَن يُشتبه بعمالته، بالإضافة إلى بعض العمليات الانتقامية الناجمة عن تورُّط بعض حراس المخيم من قوات «الأسايش» (قوات الأمن الداخلي الكردية التابعة لقسد) في علاقات «مشبوهة» مع كثير من العائلات. وفاق عدد الجرائم المُسجّلة في الأشهر الأخيرة، 25 جريمة، بعضها تمّ تنفيذها على طريقة «داعش» التقليدية، أي فصل الرأس عن الجسد. كما تكرّرت حوادث الانفلات الأمني والاضطرابات وإحراق الخيم، ما يُنذر، وفق المصادر، بأيام صعبة جدّاً، في ظلّ إصرار الأطراف المسؤولة على الاستمرار في استثمار هذه «القنبلة الموقوتة».

رفض الوفد التابع لـ«التحالف» رد صنعاء واعتبره تحدّيا للجهود الأممية (أ ف ب)

إعلانات رسمية

تبليغ

تبليغ مجهول محل الإقامة
محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، موجهة الى لؤي كريم جبار الكناني مجهول محل الإقامة.
في الدعوى المقامة عليك من وداع محمد سويدان بمادة طلب طلاق أساس 2022/435، تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 2022/7/25 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن إستحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
هشام فحص

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
الى المنفذ عليهم محمد علي إبراهيم وزينب إبراهيم شومان ومريم إبراهيم شومان ونسرين إبراهيم شومان وعباس وخديجة إبراهيم شومان وشوقي يحي إبراهيم ونائلة حسن حمزة وعلي محمد إبراهيم ومهى حسن حمزة وروضة يحي إبراهيم ووهبي حسن حمزة من زفتا ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/300 والمتكونة بين طالبة التنفيذ فاطمة مكي بوكالة المحامية فاطمة هاشم وبينكم ورفاقكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع عقدي البيع المسجلين المنظمين لدى كاتب عدل النبطية الأستاذ موسى نعمة والمسجلين برقم 2000/1440 تاريخ 2000/3/22 و2001/228 تاريخ 2001/1/8 لنقل ملكية الأسهم موضوعهما في العقار 1165 من منطقة النميرية العقارية على اسم المنفذ.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار والمسافة.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهم ورثة المرحوم خليل بن مخائيل بتغريني، وهم من بلدة حامات أصلاً، ومجهولي محل الإقامة.
بالدعوى رقم 2021/112 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام استدعاء الدعوى ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي روي جورج فرنسيس بوكالة المحامية داني بيطار، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 467 من منطقة حامات العقارية، وذلك خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتكم الخطية على الاستدعاء، وإلا جاز لهذه المحكمة سنداً للمادة 15 أ.م.م. تعيين ممثلاً خاصاً يقوم مقامكم وينوب عنكم في جميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ، ريثما يتم تعيين الممثل القانوني أو تعيين الورثة.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

السلة اللبنانية

إنجازات بالجملة... المدرّب اللبناني بطلٌ عربي

نجاحٌ خارجي اخر يُسجّل لكرة السلة اللبنانية ويرتبط بتحوّلها من خزانٍ للاعبين الموهوبين إلى رافدٍ اساسي في بلدان العالم العربي للمدربين الناجحين الذين قدّموا انفسهم بقوة هذه السنة بقيادتهم فرقاً مختلفة إلى القاب بطولات بلادها. إنجازاتٌ تعكس تفوّقاً واضحاً للمدرب اللبناني على نظرائه العرب. مستفيداً من ظروفٍ عدة امتزجت مع مشواره التدريبي فكانت النتائج المثالية

حقّقه غسان سركيس لقب الدوري الليبي (ويب)

توّج المدرب عزت إسماعيل بـ«دوبليه» السيدات في تونس مع الأمل الرياضي (الأخبار)

شربل كريم

ضجّت وسائل الإعلام الرياضية العربية أسبوعاً بعد آخر بإنجازات فرق عريقة في كرة السلة، لكن اللافت أن العقول المنفّذة لهذه الانتصارات تحمل الصبغة اللبنانية، فكانت الدلالة الواضحة على تطوّر مستوى المدربين اللبنانيين وتقدّمهم على غيرهم، إضافةً إلى إدراك إدارات الأندية العربية بأن مدربي لبنان يحملون المطلوب للوصول إلى الأهداف المنشودة.

هي أمورٌ بحثت عنها الفرق اللبنانية في الماضي البعيد، حيث وصل المدربون المصريون أو الجزائريون مثلاً إلى مراحل سبقت تطوّر المدرب

> السعي وراء «الفريش» منح البلدان العربية فرصة الاستفادة من مدرّبي النخبة اللبنانيين

اللبناني، فرأينا أسماءً بارزة مثل المصري شريف عزمي والأردني مراد بركات على رأس الأجهزة الفنية لفرق لبنانية. لكنّ الصورة اختلفت الآنَ بعدما أصبح أي مدرب قادم من لبنان هو الأفضل في نظر الكثير من الأندية العربية.

قبل مدة وصل مدرب منتخب لبنان السابق جو مجاعص إلى البحرين ليقود فريق الأهلي إلى لقب كأس خليفة بن سلمان. وأخيراً حقّق أهلي حلب لقبه الـ20 في الدوري السوري لكرة السلة، بعد تفوّقه على البطل السابق، نادي الكرامة، مع المدرب فؤاد أبو شقرا الذي قاده إلى اللقب الأول بعد غياب عن منصة التتويج لمدة 16 عاماً.

وفي موازاة إنجاز أبو شقرا، حقّق مدرب مخضرم آخر هو غسان سركيس بطولة الدوري الليبي بعد فوز فريقه الأهلي طرابلسي باللقب للمرة السابعة في تاريخه على حساب نادي المروج.

وفي بلدٍ عربي أفريقي قريب من ليبيا، انتقلت فورة نجاحات المدربين اللبنانيين إلى ملاعب السيدات، حيث حقّق المدرب عزت إسماعيل لقب الدوري التونسي مع فريق الأمل الرياضي ليقوده إلى إحراز «الدوبليه»، في واحدة من أصعب البطولات في «القارة السمراء»، والدليل أن فريق المدرب الشاب تلقّى خسارتيه الوحيدتين أمام سابع وتاسع الترتيب قبل أن يُتوّج باللقب. لكن كيف وصل المدرب اللبناني إلى هذا المستوى التدريبي؟

الفضل لبطولة لبنان

الواقع أن السبب الأول يعود إلى طبيعة البطولة المحلية التي منحت المساحة للمدرب اللبناني لكي يسبق منافسيه، فالتحسينات التي أصابت الدوري اللبناني موسماً بعد آخر، تحديداً على صعيد المنافسة القوية، راكمت خبرةً واسعة عند المدرب ورفعت من مستوى أفكاره الذهنية. وهذه المسألة ساهم فيها أيضاً وصول لاعبين أجانب مميزين وأصحاب خبرة، فشكّلوا إضافة فنية للأفكار التدريبية الخاصة بالمدربين، وخصوصاً أولئك الذين شقّوا طريقهم التدريبي بسنٍّ صغيرة، فاستفادوا من خبرة لاعبين وأفدين عاشوا تجارب في الخارج مع مدربين كبار، فبدا أن بعضهم يساهم بالخطط الاستراتيجية والجوانب الفنية عند كل وقتٍ مستقطع خلال المباريات.

وفي هذا الإطار، تحدّث عزت إسماعيل إلى «الأخبار» قائلاً: «لدى المدرب اللبناني أفضلية اليوم على غيره لأنه دمج بين العقلية العربية وتلك الأجنبية في التعاطي مع عمله وأيضاً في أفكاره الفنية». ويضيف: «ساعد ظهور المدربين اللبنانيين في الاستحقاقات الخارجية عبر نتائجهم الجيّدة في جعلهم مطلباً للفرق العربية، إذ على سبيل المثال كنت قد واجهت فريقي الحالي في نهائي البطولة العربية عام 2019 وتفوّقت عليه مع نادي بيروت فيرست كلوب، وهو أمر ساهم بشكلٍ مباشر في سعيهم للحصول على خدماتي».

بطبيعة الحال، بدا المدرب الذي أنتجته «الباسكت» اللبنانية وكأنه يسبق غيره بقدرته على «تركيب» الفرق الفائزة بسرعةٍ قياسية، وهي مسألة نتجت من الضغط الدائم الذي وُجد في الدوري اللبناني للارتقاء إلى مستوى التحدي، فظهر المدرب بحاجةٍ دوريةً إلى تطوير مستواه وأفكاره وإيجاده الحلول للظروف المختلفة، ومنها طرق اللعب بحسب المرحلة المرتبطة بالموسم، وأيضاً مستوى اللاعب الأجنبي القادم والقدرة على دمجه في الفريق بسرعة. من هنا، ومع تأثر الكثير من إدارات الأندية العربية بقوة «التركيب» اللبناني وتفوّقه مع مدربيه على أكثر البطولات العربية، صبّت نقطةً أخرى في مصلحة تفضيل المدرب اللبناني على غيره، وهي خبرته في إدارة الأمور بعيداً من الملعب، وقدرته على تنظيم النادي والفريق بالشكل المناسب، ومعرفته فنون التواصل مع الإدارة واللاعبين بحكم معرفته أصلاً بالبيئة والعقلية العربيتَيْن، إضافةً إلى عامل اللغة الذي يجعل منه خياراً أفضل للأندية التي لن تشغل بالها باستقدام مترجمين أو تقلق من عدم وصول الأفكار الفنية الصحيحة إلى لاعبيها.

هجرة أكبر مرتقبة

كما تضاف مسألة أخرى وهي النجاحات السريعة التي أصابها المدربون اللبنانيون، وعلى سبيل المثال لا الحصر تلك الفترة الأولى التي قضاها سركيس مع الوحدة السعودي الذي كان في مركز متأخر، لكن في موسمه التالي قاده إلى نهائي الدوري السعودي. ويعقّب إسماعيل على هذه النقطة بالقول: «مجرد ما إن يحقق أيّ مدرب لبناني نتائج جيدة في الخارج، حتى تتحسّن سمعة جميع المدربين اللبنانيين، وما حصل أخيراً ينبئ بخروج مدربين محليين أكثر باتجاه الدول العربية».

وتابع: «لدينا خزّان كبير من المواهب وأيضاً من الفنيين، وقلت دائماً بأنه إذا استثمر بعضنا في بعض سنصل إلى مكان أبعد بكثير في كرة السلة، وهو ما قرأته الأندية العربية في المدربين اللبنانيين، فأرادت الاستفادة من طاقاتهم، وخصوصاً أن مدربينا يسعون دائماً للاحتكاك بالعقليات الأميركية والأوروبية بعدما طوّروا من مستواهم من خلال مواجهتها في الدوري اللبناني، فبات كل شيء يتلقّونه في الدورات الخارجية التي يسعون للمشاركة فيها، وسيلةً لتحقيق النجاحات في لبنان والعالم العربي».

هذا العالم العربي محظوظ بهؤلاء المدربين الذين باتوا يجدون فيه أيضاً ملاذاً لإكمال مسيراتهم بعدما بات الوضع المالي صعباً في لبنان حيث حصلوا سابقاً على مبالغ أكبر مما يتقاضونه حالياً في الخارج، لكنّ السعي وراء «الفريش» بدّل من كل شيء، ما يسرّع اليوم من عمليات الانتقال التي يُرجّح أن تنقل معها المزيد من مدربي النخبة إلى بلدانٍ عربية أخرى في الأشهر المقبلة.

لبنان يبحث عن فضّ الشراكة مع الأردن

تتواصل استعدادات منتخب لبنان للرجال في كرة السلة لمباراتي الأردن والسعودية ضمن إطار «النافذة الثالثة» من تصفيات المجموعة الآسيوية الثالثة المؤهلة إلى نهائيات كأس العالم، المقرّرة بين 25 آب و10 أيلول من العام المقبل في اليابان والفيليبين وإندونيسيا، في استضافة مشتركة لثلاث دول لأول مرة في تاريخ البطولة.

منتخب لبنان يتدرب على ملعب "مجمّع نهاد نوفل" في ذوق مكايل الذي سيحتضن المواجهتين يومَي الجمعة والإثنين المقبلين في التوقيت ذاته (الساعة 21:00 مساء).

واللقاء بين لبنان والأردن سيكون الثالث بينهما خلال العام الجاري، إذ التقى المنتخبان في شباط الفائت في بطولة العرب التي جرت في دبي وفاز لبنان بنتيجة (64-52) في طريقه لإحراز اللقب. وبعد أيام تواجه المنتخبان في العاصمة الأردنية عمّان ضمن منافسات "النافذة الثانية" من تصفيات كاس العالم ففاز الأردن (74-63). وكانت هي الخسارة الوحيدة للبنان (المصنّف 54 عالمياً و9 قارياً) في التصفيات. ويتقاسم الأردن (المصنّف 39 عالمياً و8 قارياً) ولبنان صدارة المجموعة الثالثة بـ7 نقاط، بينما تحتل السعودية (المصنّفة 80 عالمياً و13 قارياً) المركز الثالث مع 6 نقاط وإندونيسيا المركز الرابع (4 نقاط).

وتتأهل المنتخبات التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى في المجموعات الأربع إلى الدور الثاني، ما يعني ضمان لبنان والأردن والسعودية التأهل إلى الدور الحاسم، إذ ستضمها مجموعة مع كل من نيوزيلندا والفيليبين والهند. كما ستضم مجموعة ثانية ستة منتخبات.

وسيواجه لبنان كلاً من نيوزيلندا والفيليبين والهند (ذهاباً وإياباً) في "النافذة الرابعة" (آب 2022)، وفي "النافذة الخامسة" (تشرين الثاني 2022)، و"النافذة السادسة" والأخيرة (شباط 2023) لتتحدّد على أثرها المنتخبات التي ستتأهل عن القارتين الآسيوية والأوقيانية إلى نهائيات كاس العالم.

والجدير ذكره أن المنتخب اللبناني سيبدأ بعد هذه النافذة التحضير لكأس آسيا التي ستقام في إندونيسيا بين 12 و24 تموز المقبل.

(الأخبار)

يلتقي لبنان الأردن يوم الجمعة والسعودية يوم الإثنين (FIBA)

NBA

بروكلين «يحصّن» نجمه بـ37 مليون دولار

أعلن كايري إيرفينغ أنه قرّر تفعيل بند تمديد عقده للموسم المقبل من دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين مقابل 37 مليون دولار للبقاء ضمن صفوف فريقه الحالي بروكلين نتس، حسب ما أفاد موقع «ذي أثلتيك». ويأتي التقرير قبل يومين من الموعد النهائي لاتخاذ ابن الثلاثين عاماً قراره بشأن الوفاء بالتزامه لمدة أربع سنوات تجاه نتس.

وقال إيرفينغ: «العالم يستمر بفضل الناس العاديين، لكنّ أولئك الذين يجرؤون على أن يكونوا مختلفين يقودوننا إلى الغد. لقد اتخذت قرار تفعيل بند التمديد. نراكم في الخريف». وذكر التقرير أن إيرفينغ أراد تفادي الانتقالات المحتملة للبقاء مع بروكلين وزميله كيفن دورانت، على أمل أن يتمكن الفريق من المنافسة على لقب الدوري الأميركي الموسم المقبل.

ولم يخضْ إيرفينغ الذي انضم إلى نتس عام 2019 قادماً من بوسطن سلتيكس، سوى 103 مباريات في المواسم الثلاثة الماضية بسبب تعرضه للعديد من الإصابات، ورفضه تلقي اللقاح المضاد لفيروس كورونا، ليُمنَع من خوض المباريات البيتيّة لفريقه بموجب لوائح الصحة العامة في مدينة نيويورك.

وعلى الرغم من تدعيم صفوفه بنجمين من العيار الثقيل، إلا أنّ نتس خيّب الآمال في الموسم الماضي بتحقيقه 44 فوزاً مقابل 38 هزيمة، قبل أن يسحقه بوسطن سلتيكس (4-0) في سلسلة الدور الأول من الأدوار الإقصائية «بلاي أوف».

وبلغ معدل إيرفينغ 27,4 نقطة و5,8 تمريرات حاسمة و4,4 متابعات و1,4 سرقة (ستيل) في المباراة الواحدة خلال 29 مشاركة للموسم الماضي. وبلغ معدله في المواسم الثلاثة الماضية مع بروكلين 27,1 نقطة و6 تمريرات حاسمة.

وكان نتس استبدل نجمه جيمس هاردن بلاعب فيلادلفيا سفنتي سيكسرز الأسترالي بن سيمونز أواخر الموسم الماضي، وفي حال تمكن الأخير من استعادة مستواه السابق عقب جراحة في الظهر، فسيساعد ذلك في تعزيز قدرات نتس للمنافسة على اللقب الموسم المقبل.

يُذكر أن دورانت كان ينتظر قرار زميله إيرفينغ قبل أن يحسم مستقبله مع نتس.

لم يخضْ إيرفينغ سوى 103 مباريات في المواسم الثلاثة الماضية (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4063

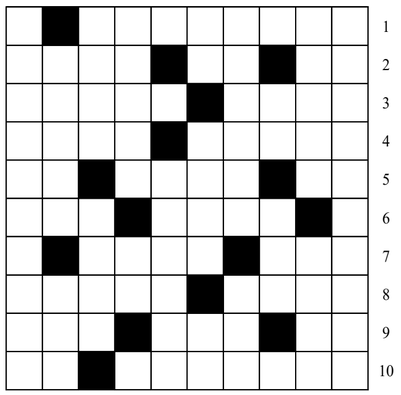

أفقيا

1- من مؤلفات الشاعر اللبناني الراحل سعيد عقل – 2- ندى – مادة قاتلة – من الألبسة – 3- أعلى قمة في العراق – سفن – 4- من لوازم الحدّاد – إحدى البحيرات الخمس الكبرى بين كندا والولايات المتحدة – 5- للتأوه – نمّام – من الأزهار – 6- إحدى القارات – إتقاد الشمس – 7- نفى الأمر – عاصمة أفريقية – 8- أشعل النار – أصعد السلمَ – 9- لعن وشتم – رطوبة – حب وعشق – 10- تلة شهيرة في روما – متشابهان

عمودياً

1- راهب فرنسي دعا الى الحملة الصليبية الأولى – 2- نجعله متعدد الألوان – دولة أميركية – 3- حاجز مائي – سهاد – 4- يسعد بلقاء صديقه – إمارة عربية – 5- ثغر – فنانة لبنانية – دقّ وفتّ وسحق – 6- من قمم جبال هملايا – 7- كلام – متشابهان – 8- من الحيوانات – عائلة رسّام فرنسي راحل – 9- يُفزعه – حُقّة لحفظ الدراهم – 10- من أرقى أحياء القاهرة وواجهتها العظيمة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بحر البُنطس – 2- دروب – تونغا – 3- مرجان – بل – 4- يداي – روج – 5- اي – قر – سوني – 6- لغم – قم – أرز – 7- جونو – خابية – 8- بلح – حام – 9- واترلو – 10- جرجي زيدان

عمودياً

1- بدوي الجبل – 2- حر – ديغول – 3- روما – منحور – 4- ابريق – آح – 5- رق – حتىّ – 6- بتّار – مخارز – 7- نونوس – أملي – 8- طنّ – جواب – ود – 9- سغب – تريد – 10- الجيزة – قن

4063 sudoku

4		9					1	
	2			1	3		9	7
	7				5			2
						2		8
1	8		2	7				
	6	5			9			1
		8	4				7	9
9	1					5		
7		2	5			3		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4062

8	4	3	2	5	6	7	1	9
1	5	9	7	8	3	2	4	6
6	2	7	1	9	4	3	5	8
5	6	4	8	7	9	1	2	3
7	3	8	4	1	2	6	9	5
9	1	2	6	3	5	4	8	7
2	7	5	3	4	8	9	6	1
3	9	6	5	2	1	8	7	4
4	8	1	9	6	7	5	3	2

مشاهير 4063

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسّام هولندي (1853- 1890). عاش في فرنسا. من أشهر فنّاني التصوير التشكيلي. كان مصاباً بمرض عقلي

1+3+5+2=7 = لباس نسائي ■ 4+7+11+10+9 = رسام فرنسي راحل ■ 6+8 = بذر الأرض

حل الشبكة الماضية: هاشم الاتاسي

إعداد نعوم مسعود

ستريمينغ

نضجَ «الفتية» الخارقون واستحالوا... أوغاداً!

عبدالرحمن جاسم

نضج مسلسل «الفتية» (2019ـ 2022 إخراج نيلسون كرايغ) كثيراً في موسمه الثالث. المسلسل الذي تُنتجه شركة «أمازون» وتقدّمه عبر شركتها للبث الرقمي «أمازون برايم»؛ احتاج إلى موسمين كي يصل إلى ما يريده بشكل مباشر: تعرية الأبطال و«مجتمع السوبر هيروز» وتقديم عالم «الخارق» بعيداً عن تخليقات شركتي الكوميكس المعروفتين، «مارفل» و«دي. سي»، على الرغم من أن قصة الكوميكس الحالية كانت تملكها شركة «دي. سي»، وإن بتسمية مختلفة Wildstorm imprint قبل أن تشتريها شركة «دينامايت كوميكس» التي تملك حقها الحصري اليوم. تسعى الشركتان الكبريان في هذا المجال إلى تقديم أبطال خارقين: طيبين، حنونين، رؤوفين، عائليين؛ على رأسهم «سوبرمان» و«كابتن أميركا». «الفتية» والكوميكس الذي ستار) البطل الأميركي التقليدي، أتى منها للمؤلفَين غارث إينيس وديريك روبرتسون، يختلف اختلافاً جذرياً عن ذلك: إنهم خارقون («أوغاد» بكل ما للكلمة من معنى، حتى البشر الذي قدموا لإيقاف طغيان «مدّعي» البطولة هؤلاء هم من الطبيعة «القذرة» عينها.

القصة هنا، مشابهة لأي عالم أبطال من أي قصة كوميكس: أشخاصٌ يمتلكون قوى خارقة يستخدمونها ـ بحسب الظاهر ـ لإنقاذ البشرية، ومساعدة الناس العاديين (ممن لا يمتلكون أي قوى). باختصار هذه هي القصة الكلاسيكية المتكررة والمعتادة: كما لو أنها «ليلى والذئب». لكن في هذا العالم، ليلى ليست طيبةً أبداً، بل إنها أكثر وحشية وشراً من الذئب نفسه. «هوم لاندر» (أنطوني ستار) البطل الأميركي التقليدي، أري الأصل، أبيض الملامح، أشقر الشعر: إنه نسخة عن «سوبرمان» الأميركي؛ لكنها هنا معكوسة. يحوي «هوملاندر» كل الشر الموجود في العالم، فضلاً عن العيوب التي كبّرتها وضاعفتها قواه الخارقة. إنه غيورٌ جداً، مستعدّ أن يقتل لمجرد شعوره بالغيرة. يغضب لأقل كلمة، متنمّر على زملائه الأبطال، قادر على التوحش والقتل بسهولة بالغة؛ حتى إنه يفتخر بهذا التصرف ويقوله علانية. ماذا عن الملكة «مايف»، نسخة «ووندر وومن» (المرأة الخارقة) في هذا الكوميكس والمسلسل؟ إنها في الكوميكس مدمنة كحول، بلا أخلاق، يائسة بشكل دائم، فضلاً عن كونها متنمّرة. في المسلسل، تتطوّر شخصيتها أكثر، لكنها تحافظ على الصفات نفسها بشكل أو بآخر، وإن أعطوها «طبعاً أكثر لطفاً وطيبةً» لأنهم لا يريدون إثارة غضب مجتمع «الميم» بتقديمها شخصية شريرة كونها مثلية.

هذا بالنسبة إلى الخارقين، فماذا عن «المُنقذين»؟ بوتشر (كارل أوربان) عميل مخابرات، هدفه الوحيد القضاء على الخارقين؛ لكنّه في الوقت نفسه نسخة حرفيّة عنهم كما يقول الفيلسوف الألماني نيتشه: من يقاتل الوحوش، عليه أن يحذر كي لا يصير واحداً منهم. طبعاً بوتشر، لا يخشى ذلك، بل يحبّذه، خصوصاً مع اكتشافه عقاراً تجريبياً يمكّنه من الحصول على قوى خارقة. بوتشر هو نسخة «هوملاندر» بشرية بكل بساطة. في الإطار عينه، يصبح «هيوي» (جاك كوايد) بطل المسلسل، البريء والطيب، شيئاً فشيئاً، نسخةً متأثرةً ببوتشر. لقد جرّب «عقار القوة»، وأغراه الأمر: لقد استطاع أن يقتل، وصار يكذب ويغدر. من يشاهد المسلسل، يمكنه ملاحظة الكم الهائل من «السواد» لا في نفسيات الأبطال فحسب، بل في الجو العام أيضاً. إنه Parody عن عالمنا الحالي بشكلٍ أو بآخر: عالمٌ تسيطر عليه الشركات الكبرى، تحركه كيفما تريد، وتستخدم الخارقين والعاديين في سبيل تحقيق مكاسب أكثر لأصحابها. فشركة «فويت أنترناشيونال» ليست مجرّد شركة تتحكّم بالخارقين، بل إنها تعرف كيف تستخدمهم وتستفيد من مواهبهم، فتعريهم مثلاً للدول كي يخدموا في جيوشها، تجبرهم على المشاركة في المهرجانات المختلفة، والإعلانات التلفزيونية مهما كان نوعها: من الفوط النسائية إلى حفاضات الأطفال وصولاً إلى الساعات السويسرية الفخمة. إنه عالمٌ استعراضي وهمي تستعمل «فويت» كل قوتها للحفاظ عليه: فمثلاً إذا قام خارقٌ بقتل إنسان أثناء قتال ما، فإن فويت تستعمل كل قوتها لإخفاء الأمر وطمسه. تدفع المال وتشقّل محاميها وتستخدم الرشوة والقوة حتى إذا ما اضطرت إلى تحقيق مكاسبها.

إنه عالم: Dog Eat Dog كما يقول أحد أبطال المسلسل. يستخدم المسلسل ـ بخلاف الكوميكس ـ الإنترنت وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير: نجد الخارقين يتأثرون بمدى إعجاب الجمهور بما يقومون به؛ يتأثرون بالـlايكات والـfollow والريتويت وسواها. في هذا الجزء، يضيف المسلسل شخصية «سولدجر بوي» (الفتى المقاتل/ جنسن أكليس) المستنسخة عن شخصية «كابتن أميركا». «سولدجر بوي» نسخة متعاكسة من نظيرتها من «مارفل». إنه وضيع، يكرهه الجميع، لا يثقون به، بل حتى حبيبته تكرهه وتسلمه لأعدائه.

واحدة من أقوى نقاط المسلسل هي كونه يكسر السياق المعتاد لهذا النوع من القصص. إنه مستعدّ أن يقتل، وأن تتطاير الدماء، وحتى أن نرى مشاهد مرعبة بشكلٍ عادي كما لو أن ما حدث هو أمرٌ طبيعي. طبعاً في هذا الجزء، كسر المسلسل العديد من المحرّمات، من خلال القصة والأحداث الكثيرة كأن نعرف بأنّ إحدى البطلات تمارس «الجنس أونلاين» كشاهدين يدفعون لها مقابل ذلك. وهو ما شهدناه بشكلٍ مختلف في الجزء الأوّل حين شاهدنا خارقين يمارسون علاقاتٍ جسدية، أو أخرى «محرّمة»، فقط لأنهم يستطيعون؛ ولأنّ لا أحد يمنعهم من ذلك. يُضاف إلى كل هذا الميزانية الكبيرة التي دُفعت على كل حلقة وقاربت 11,2 مليون دولار للحلقة الواحدة. من هنا كان من الطبيعي أن يكون الغرافيكس و CGI والمجازفات الخطرة حقيقيةً إلى أبعد حد. وكما في الأجزاء السابقة، تضافرت عوامل عدة منحت المسلسل أعلى مستوى، فوجود شخصيات مثل الكاتب والمنتج الأميركي ايريك كريبكيه صاحب المسلسل الشهير Supernatural (2005-2013) الذي امتد على 15 موسماً ناجحاً؛ والممثل والكاتب سيث روغان الذي أدى ككريبكيه دور المنتج المنفذ، وغيرهما من الأسماء الشهيرة أعطت المسلسل الكثير من التوجيه والإرشادات اللازمة لنجاحه.

أدائياً، يقدّم الممثلون أداءً متوازناً، فنجد أنطوني ستار مقنعاً في دور «هوملاندر»؛ لناحية أمراضه النفسية، وهنا برزت مهارته كممثلٍ ماهر. مثلاً في إحدى حلقات هذا الجزء، نجده في نقاشٍ حقيقي مع نفسه: للمرة الأولى في مسلسلات «الكوميكس»، نجد هذا الصراع بين «الشرير» ونفسه حيال ما يقوم به. نجد الشرير طفلاً صغيراً معنفاً، يخاف الجميع ويخشى الجميع. ليس «الفتية» أبداً مسلسلاً معتاداً. هو يطرح الصراع الأخلاقي الوجودي كنقطة أساسية له، فمثلاً إيرين موريارتي التي تؤدي دور «ستار لايت»، يُفترض أن تكون «الفتاة الحلم» البريئة، ولكن قصة هذه البطلة «الطاهرة» ليست نهائياً كما تبدو عليه: إنها فتاة استعراض عادية، على الرغم من كل قواها. فتاة استعراض أجبرتها والدتها والاستعراض نفسه على أن تؤدي رغماً عنها، وأن تخسر طفولتها خلال الطريق إلى القمة. هذه الفتاة البريئة تتعرّض للاغتصاب في اليوم الأوّل لدخولها نادي الأبطال الخارقين المسمّى بـ«السبعة الخارقون» من قبل الأبطال أنفسهم وليس غيرهم. ماذا عن جايك كوايد في دور هيوي كامبل الذي يُفترض أن أن يكون أبعد ما يكون عن التنمّر أو التوحّش بعدما تعرّض للظلم من قبل الأبطال الخارقين، خصوصاً أن القصة قامت على رغبته بالعدالة؟ أداء كوايد في هذا الجزء تحديداً، يظهر شخصيته أكثر نضجاً بعد كل ما مر به، لكنه نضجٌ يشبه الجو العام والقصة وبيئتها. لقد أصبحت الشخصية تشبه كل ما يدور حولها؛ لكنه يبرر الأمر حين يقول لحبيبته «ستار لايت» بأنه أخذ «حبوب القوّة» لأنه يرغب بأن يحميها، وبأنه «كذب عليها حين قال بأن القوة لا تعنيه». تطوّر الشخصيات بهذا الشكل، يظهر على جميع الممثلين، وليس فقط على الشخصيات. فكارين فوكهارا، التي تؤدي دور كوميكو مياشيرو أو كما تعرف من الكوميكس باسم «الأنثى» (female) تظهر «حركة» و«كلاماً» أكثر فأكثر، بعدما كانت لا تتحدّث نهائياً في الأجزاء الأولى، إلا بإشاراتٍ قليلة. تشابس كروفرد الذي يؤدي دور «العمق» (The Deep) يكمل التطوّر نفسه، فبعدما شعرنا بشخصيته المتذبذبة في الأجزاء الأولى، يظهر أكثر ضعفاً هذه المرّة. أما جنسن أكليس، فقد أعطى بطلاً مكسوراً بعمق، مكسوراً إلى درجة لا يمكن إصلاحه، وأكليس كممثل محبب جداً لدى كريبكيه، كونه كان بطله الأثير من مسلسل Supernatural. باختصار، كان أداء الممثلين في هذا المسلسل تصاعدياً بشكل يوحي بأنّ هناك نمطاً أدائياً جرى اعتماده منذ الجزء الأوّل.

The Boys
على «أمازون برايم»

احكيني نسوي

قتل النساء من مصر إلى الأردن: سيكولوجية الرفض والذكورة السامّة

مي المغربي

قبل أيام، تعرضت فتاة تدعى نيرة أشرف للذبح أمام مدخل جامعتها في محافظة المنصورة في مصر على يد شاب كان يريد الزواج منها، لكنّها رفضته. سدّد القاتل طعنات عدة في صدر الضحية ثم جرّها حتى وصل إلى الرصيف وذبحها فوقه. في الأردن أيضاً، تلقّت فتاة رفضت الارتباط بزميلها أربع رصاصات، ثلاثة في صدرها واحدة في دماغها. واعترف القاتل بأنّه اتخذ من الشاب المصري قدوةً بسبب تعرضهما سوياً للرفض.

هذه الجرائم ليست الأولى وربما ليست الأخيرة. تحدث جرائم القتل في جميع أنحاء العالم، بسبب الرفض العاطفي أو الجنسي من النساء، تجاه الرجال بشكل مستمرّ. أحياناً، لا تصل إلى القتل لكن يتم ارتكاب جرائم عنف أخرى تجاه النساء، مثل محاولات التشويه المعنوي والمادي، والمطاردات المرعبة للضحية، والاغتصاب أو الاعتداء بالضرب.

يستخفّ المتلقّون لهذه الأخبار أحياناً بالسبب الذي أدى إلى حدوث جريمة القتل. يرون أنّ الأمر لا يستحق كل ذلك. بالتأكيد هذا الرأي نابع من الحزن الشديد على الضحايا وأيضاً لعدم فهم سيكولوجية الرفض، لكنّه إنكار لدور الضغوط الاجتماعية التي ساعدت على خلق رجال متشرّبين ذكورية سامة، لتوكيد ذواتهم وهيمنتهم.

الحاجة للقبول والحب

الحاجة للقبول والحب والانتماء، إلى جماعة ما أو شخص ما أمر طبيعي. تبدأ المشكلة حين يتحوّل هذا الاحتياج إلى شعور بالاستحقاق، عندما يتقدم شاب لطلب الارتباط بفتاة، فهو ـ قبل أن يعبّر عن طلبه ـ تتملّكه مشاعر الإثارة، ويتوقع السعادة والمتعة التي تنتظره. وحين يُصدم بالرفض، يهتز وجدانياً، يتألم ويتملّكه الشعور بالغضب وبالخزي. مع ذلك، يشعر بعض الأفراد بلسعة الرفض بشكل أكثر حدة من الآخرين، ولديهم أيضاً خوف مبالغ فيه من أن يرفضهم من حولهم. هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى سمة تُعرف باسم «حساسية الرفض».

يقول أستاذ علم النفس الاجتماعي في «جامعة هارفارد» مايو ليبرمان: «وجدنا أنّ الضرر الاجتماعي المستحَثّ، يشبه إلى حد بعيد الإصابة الجسدية المستحثّة». يشرح ليبرمان أن الدماغ يجد الإقصاء الاجتماعي ضاراً، لذلك فهو يولّد استجابة للألم. الحساسية للرفض ليست «في رأس شخص ما» فقط. تشير الدلائل إلى أن الشعور بالرفض عند الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه السمة، يؤدي إلى تغيّرات فيسيولوجية. ذلك أنّ دراسات تصوير الدماغ، أشارت إلى أنه عندما يرى الأفراد الذين يعانون من حساسية من الرفض، تعابير وجه مرفوضة، فإنهم يظهرون نشاطاً متزايداً في مناطق الدماغ التي تؤثر على ضغط الدم واتخاذ القرار والعواطف.

(بوليغان ـ المكسيك)

المطاردة والابتزاز

غالباً ما تكون هناك مراحل قبل قرار العنف والقتل، مثل الابتزاز العاطفي والمطاردة. تشير الدراسات إلى أنّ خرزي الرفض يحفّز محاولة إعادة الاتصال والمطاردة. تأتي هذه المشاعر من حالة الإنكار وصعوبة تقبّل أنه «تم رفضك»، خصوصاً للأشخاص الذي يرتبط احترامهم لذاتهم ارتباطاً وثيقاً بكونهم في علاقة رومانسية. هؤلاء سيكونون حساسين بشكل خاص تجاه الرفض، ذلك أنّ رفض الشريك لهم يجعلهم يتصوّرون أنها نهاية العالم وأن لا حبّ بعد اليوم. ولأنّ ذلك شيء غير محتمل، يلجأ العديد من الأشخاص إلى مطاردة الشريك الذي رفضهم، أملاً في تغيير رأيه للحصول على مشاعر الحب والتقبل التي بدورها ستعزز نظرته لذاته. في حالة نيرة أشرف، طاردها القاتل مرات عدة حتى إنها حرّرت محاضر عدة (عدم تعدّي) ضده لتسلّم من مطاردته. لم يترجم القاتل كلمة «لا» بكل الطرق التي حاولت نيرة التعبير عنها، بل رأى أنّ كل هذا الرفض هو إهانة لشخصه وهويّته.

الهيمنة والسيطرة

في مجتمعاتنا، تتم تنشئة الرجال وفق معايير معينة، وهو مطالَب أن يتصرف وفق هذه المعايير، لعلّ أبرزها الهيمنة والسيطرة. وهذه صفات أساسية للذكورة السامة. أيضاً هناك مبادئ توجيهية يجب أن ينجح فيها الذكر باستمرار ليحافظ على هويته مثل النجاح الجنسي والرومانسي مع المرأة. هذه المبادئ الضاغطة على الذكر، تعزّز رؤية المرأة كشيء، أو غاية أو مجرد كائن. وفقاً لعالمة الاجتماع راوين كونيل، فإنّ الذكورة مبنية اجتماعياً من خلال نظام التفاعلات الاجتماعية والممارسات. يسمّى شكل الذكورة السائد في ثقافة معينة بالهيمنة الذكورية وهي التعبير الرئيسي عن «الامتياز الذي يتمتع به الرجال بشكل جماعي على النساء»، في حين أن الرجولة المهيمنة قد لا تؤديها حتى غالبية الرجال داخل الثقافة، وتؤكد أنه لا يزال يتم التمسك بها على أنها الطريقة المعيارية لكونك رجلاً. ويتم تهميش الرجال الذين لا ينتمون إلى هذه المعايير». لأن الرجولة المهيمنة تعزز أيضاً العداء تجاه المرأة كوسيلة لتعزيز هيمنة الرجل مراراً وتكراراً، يخلق ذلك حالة يشعر فيها الرجال ليس فقط بأنهم يستحقون المرأة جنسياً، ولكن أيضاً أنه من العدل الرد على رفض الإغراء الجنسي بالعنف. تُشير الدراسات إلى أن الرفض يؤدي إلى الإضرار بالمزاج، ما يجعل الأفراد متحمّسين لإصلاح حالتهم العاطفية ذات القيمة السلبية عن طريق العدوان، فالرفض يخلق شعوراً بالعار يدفع الرجل إلى الإحساس بالحاجة إلى الدفاع عنه بأن يكون عنيفاً جسدياً. يعمل هذا العنف على تهدئة إحساس الرجل بالذات المضطربة وجرح الكبرياء. ذلك أنّ العدوان الانتقامي تجربة ممتعة لأنّه يسبب إصلاح المزاج ويقلل من تهديد الأنا والشعور بالذات. وفي هذه الحالة، ينظر علماء الأعصاب إلى العنف بسبب الرفض على أنّه ردة فعل تلقائية.

أما بالنسبة إلى علماء الاجتماع والجريمة، فيؤكّدون أنّ هناك فجوة بين الغضب والعنف، لكنّ الذكورة السائدة تسدّ هذه الفجوة، وهي تفعل ذلك من خلال معتقدات الشرف الذكورية. إذ يملي الاستحقاق الرجسي أن يشعر الرجال أن النساء مدينات لهم جنسياً وعاطفياً.

يشرح جيمس دبليو ميسرشميت أستاذ علم الاجتماع ورئيس قسم علم الجريمة في «جامعة جنوب مين»، حيث يُدرس أيضاً في برنامج دراسات المرأة والجندر أنّ العنف نفسه يأتي من الحاجة إلى استعادة شرف المرء، لأن الرفض الرومانسي والجنسي يُنظر إليه على أنه إهانة. وليس مستغرباً أنّ الرجال الذين لديهم معتقدات شرف قوية، هم أكثر عرضة للرد على التهديدات ضد قيمتهم الاجتماعية بالعنف. مع ذلك، من المثير للاهتمام ملاحظة أنّه عادة ما يكون الأفراد الذين يتجهون للعنف ضد النساء، هم أكثر الأفراد الذين يدركون العقاب الاجتماعي الذي ينزل برجولتهم من نبذ وتهميش وتحقير، بل أيضاً يمارسونه على أقرانهم إذا فشلوا في تكوين علاقة عاطفية/ جنسية مع المرأة. رفض الإناث لتقدّم الذكور، ينظر إليه على أنه تهديد حقيقي، لأنه يدعو إلى التشكيك في قدرة الرجل على أداء دوره الذكوري، أو الأهم من ذلك قدرته على التملك والسيطرة، فيتم اعتبار الرفض الرومانسي/ الجنسي كعمل من أعمال الحرب على رجولتهم، بدلاً من الإصرار في سعيهم وراء الرجولة الناجحة.

ويوضح ميسرشميت أن هذه هي عملية التفكير التي تغرسها الذكورة السامة في كثير من الرجال منذ طفولتهم: الجنس مع النساء هو علامة على الذكورة المهيمنة، والذكورة المهيمنة هي النجاح المطلق.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 29 حزيران 2022 العدد 4666

صورة وخبر

مع ارتفاع درجات الحرارة في مثل هذا الوقت من السنة ومع ازدياد تأثيرات التغيّر المناخي، يعمد قائمون على حدائق حيوانات حول العالم إلى ابتداع أساليب لإبقاء مختلف الفصائل منتعشة ولحثّها على تناول كميات كافية من المياه، من بينها وضْع أطعمتها المفضّلة داخل ألواح من الثلج، كما يحدث في إيطاليا مثلاً مع النمور والأسود. كذلك، تُمنح بعض الحيوانات إمكانية الاحتماء داخل الأماكن المغلقة الخاضعة للتحكّم المناخي، في حين أنّ البعض الآخر لديه إمكانية اللجوء إلى الأماكن المظلّلة والألعاب المائية، في الوقت الذي تُقدّم فيه لحيوانات أخرى، من بينها الغوريلا، عصائر الفاكهة المثلّجة. (تيزيانا فابي ــ أ ف ب)

المفكرة

جولييت المير سعادة: مذكّرات امرأة ذات عزيمة

■ جولييت المير سعادة (الصورة)، امرأة مميّزة ساندت زوجها، الزعيم أنطون سعادة، رافضةً الركوع والاستسلام، مقتنعةً بفكره. تعود جولييت إلى الضوء بقلم حفيدها مازن نعوس عبر كتابه الصادر باللغة الإنكليزية Memoirs Of Juliette Elmir Sa'adeh (مذكّرات جولييت المير سعادة). استقى نعوس مادته من مذكّرات جدته ويومياتها التي حُفظت بعناية كل هذه السنوات، فقدّمها للقرّاء بكل «صدق وشفافية». وفي مناسبة صدور هذا العمل عن مؤسسة folios limited في لندن، يُقام احتفال توقيعه، اليوم الأربعاء قي «قاعة المنتدى» في بناية «البرج» في ساحة الشهداء (بيروت). «مذكّرات جولييت المير سعادة»، وفقاً للناشر، ليست مجرّد يوميّات كتبتها الجدّة، إنّما «تاريخ عائلة شلّعتها الأيدي السوداء وأمعنت فيها قتلاً وسجناً وإجلاء وتدميراً...». وتضيف الدار أنّ مازن نعوس، البروفيسور في «جامعة ماساشوسيتس أمهرتس»، أراد إهداء هذه المذكّرات إلى جدّته الحبيبة، لـ «يخبرنا عن امرأة أمينة واجهت السجن والمصاعب والإقامة الجبرية بعزم وقوة، كما واجهت المرض بالنبض ذاته». عمل الكاتب على المذكّرات لفترة طويلة، مترجماً ورابطاً ليومياتها، مبحراً في تاريخ عائلة كان إلى حدّ قريب، تاريخاً ملتبساً شارك في صياغته القريب والعدو، كما شارك في طمسه الاثنان معاً.

توقيع «مذكّرات جولييت المير سعادة»: اليوم الأربعاء ـ س: 18:00 ـ «قاعة المنتدى» (بناية البرج ـ ساحة الشهداء/ بيروت). للاستعلام: 01/983008

«رند» في الحمّام الجديد

■ تستعدّ فرقة «رند» (الصورة) لإحياء حفلة في «حمّام الجديد» في صيدا القديمة، في الثاني من تموز (يوليو) المقبل. سيتضمّن اللقاء المرتقب مع الجمهور أغنيات «رند» الأصلية، منها «حكي ما نقال» و«كيف بحبك»، بالإضافة إلى «رح إبقى» التي أصدرتها الفرقة أخيراً على طريقة الفيديو كليب، إلى جانب أغنيات لبنانية «خالدة»، وفق ما يقول لـ «الأخبار» يوسف أبو حمد الذي تشارك تأسيس الفرقة مع شقيقتَيْه ليلي وجمال في عام 2013. درس الثلاثي في «المعهد العالي الوطني للموسيقى»، وهم الآن يستثمرون معرفتهم في خلق تجربة فريدة من نوعها تمزج بين الصوت والبيانو لأداء أعمال كلاسيكية شرقية وغربية، إضافة إلى أعمال خاصة بهم.

حفلة «رند»: السبت 2 تموز ـ س: 20:30 ـ «حمّام الجديد» (صيدا القديمة ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 81/282848

ندى متى: يقظة الحواس

■ غداً الخميس، تعيد التشكيلية ندى متى (الصورة) افتتاح المعرض الذي أقامته للوحاتها الشهر الماضي تحت عنوان Free Hatchlings في غاليري «آرت سكوبس» (القنطاري ـ بيروت)، لغاية 14 تموز (يوليو) 2022، كما يمكن متابعته على موقع الغاليري الإلكتروني. يستكشف المعرض مواضيع متعلقة بيقظة الحواس من خلال مجموعة لوحات مشغولة بـ«رقة ورهافة إحساس مدهشة»، وفق النص التعريفي الخاص به. غالباً ما ترسم الفنانة غابات الصنوبر في لبنان كأنّ الناظر يراها من الأسفل، في دعوة إلى رفع العينين نحو الأعلى لرؤية هذه الأشجار التي تتسامى على كل الهموم والأنانيات والصغائر. كما أنّها ترسم أجساداً بشرية في حالة عناق حميم مع الأشجار والنباتات في بيئة غنية وخصبة.

معرض Free Hatchlings: من 30 حزيران حتى 14 تموز ـ من الإثنين إلى الجمعة بين الساعة 11:00 والساعة 17:00 ـ غاليري «آرت سكوبس» (القنطاري ـ بيروت). للاستعلام: 01/345011

على بالي

أسعد أبو خليك

تظنّ أن فلسطين تحرّرت. تظنّ أنّ الفقر قد زال وانتشر العدل بين الناس. تظنّ أنّ علي إبراهيم بالفعل حقّق في ملفّات الفساد وأنّ أحكاماً مبرمة قد صدرت، وأنّ المحكمة العسكريّة باتت تجرؤ على مخالفة المشيئة الأميركية. تظنّ أنّ الكهرباء عادت وشعشعت وأنّ المياه تتدفّق في المنازل وأن رياض سلامة يتضوّر خلف القضبان. هذا تفسيري الوحيد عندما أقرأ حملة التخويف من المثليّة التي تعمّ المشرق والخليج العربي!

دول الخليج اعترضت على مشهد في فيلم رسوم متحرّكة لـ «ديزني» بسبب شخصيّتَيْن مثليّتَيْن. أعلام قوس القزح باتت تخيف وتُمنَع. ومؤسّسة شومان في عمّان (وهي كانت رصينة) أصدرت بياناً رسميّاً نفت فيه (كذباً) أنّ كتاباً لديها يحتوي على تصوير لأهل مثليّين. وفي لبنان، وزير الداخليّة (وهو ليس إلا تابعاً لوزارة الداخليّة السعوديّة) أصدرَ فرماناً صيغَ على طريقة الحكم التركي وفيه منع باتّ لأي «ترويج للشذوذ الجنسي». المثليّة عند بعض الخائفين هي قضيّة يمكن لأيّ شخص أن يعتنقها لو وُجد صاحب حجّة قويّة فيها. والوزير المولوي يبدو أنه كان ينقل تعليمات أتته من المُسيِّر الخليجي الذي يخاف من المثليّة ويتحالف مع إسرائيل. ودار الإفتاء دخلت على الخط بقوّة وهي التي حثّت الوزير على إصدار البيان، وهي أيضاً مُسيَّرة من الخليج. حتى شيخ العقل، الذي هو أعقل من باقي رؤساء السلطات الدينيّة عادةً، أدلى بدلوه. للمرّة الأولى زالت المتاريس بين الأحزاب والتيارات السياسيّة وأجمع ممثّلو الشعب اللبناني على إدانة المثليّة المخيفة. ونوّاب التغيير والتطوير صمتوا، فيما آثرت بولا يعقوبيان، داعية الحريّات، إلى كتابة تغريدة خجولة بـ... اللغة الإنكليزيّة كي تصل إلى الأجانب. الملحوظ في لبنان أن زعران «جنود الربّ» (التابعين لأنطون صحناوي، الذي يلخّص في شخصه كل جوانب الفساد اللبناني) هم الذين دشّنوا موسم الهجوم على المثليّة. جمعيّة المصارف ورجال الدين حلف متراصّ لحماية الفساد وصدّ الخطر المثلي. المثليّة هي التي اجتاحت لبنان عبر العقود، لا الصهيونيّة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com